Distr.
LIMITED

E/ESCWA/ID/1995/5
27 December 1995
ORIGINAL: ARABIC

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا

مناخ الاستثمار في الجمهورية اليمنية

الامم المتحدة
نيويورك، ١٩٩٥

ESCWA Documents converted to CDs.
CD # 5
Directory Name:
CD5\ID\1995_5
Done by: **ProgressSoft Corp.**, P.O.Box: 802 Amman 11941, Jordan

- لم يتم التحقق من المراجع.

96-0039

المحتـــويات

الصفحة

تمهيـــد . . . . . هـ
مقدمـــة ١

أولاً- هيكلية الاقتصاد اليمني والسياسات الاقتصادية السائدة ٣

ألف- هيكلية الاقتصاد اليمني وواقعه ٣
باء- السياسات الاقتصادية ١١
جيم- سياسات الاصلاح الاقتصادي ١٨
دال- تطوير القطاع المالي ٢١

ثانياً- السياسات الصناعية ٣١

ألف- المجمعات الصناعية ٣٣
باء- التعليم الفني والتدريب المهني ٣٦
جيم- التعليم الجامعي والبحث العلمي ٣٧
دال- نقل التكنولوجيا ٣٩
هاء- السيطرة النوعية ٤٠

ثالثاً- الموارد الطبيعية والبشرية ومجالات الاستثمار ٤٢

ألف- الموارد الطبيعية ٤٢
باء- السكـــان ٤٣
جيم- القوى العاملة ٤٤
دال- البنى الأساسية ٤٤
هاء- مجالات الاستثمار ٤٨

رابعاً- قوانين الاستثمار النافذة وأثرها في الترويج للاستثمار ٥٤

ألف- مزايا وضمانات وتسهيلات قوانين الاستثمار ٥٤
باء- تطوير أساليب وسبل الترويج للاستثمار ٦٩
جيم- أساليب تمويلية مبتكرة لترويج الاستثمار ٧٤

المحتويات (تابع)

الصفحة

خامساً- جهود الدولة لتحسين مناخ الاستثمار ٧٩

ألف- الاصلاح الاداري ٧٩
باء- اصلاح القوانين والمؤسسات ٨٠
جيم- توفر المعلومات الاحصائية والبيانات ٨١
دال- العلاقات الدولية الثنائية ٨٢
هاء- العلاقات الدولية متعددة الاطراف ٨٣
واو- العلاقة مع مؤسسات التمويل الدولية ٨٤
زاي- العلاقة مع مؤسسات التمويل العربية ٨٤
حاء- اليمن والعمل العربي المشترك ٨٥

سادساً- أهم الاستنتاجات والتوصيات ٨٧

المراجع ٨٩

قائمة الجداول

١-١ ايرادات ونفقات الدولة ١٩٩٠-١٩٩٣ ..... ٤
١-٢ الناتج المحلي الاجمالي ومتوسط نصيب الفرد من الدخل ٥
١-٣ فجوة الادخار الاجمالي ١٠
١-٤ فجوة الادخار المحلي ١١
١-٥ تغير عرض النقد والعوامل المؤثرة فيه ١٣
٤-١ المشاريع المرخصة خلال الفترة ١٩٩٢-١٩٩٤ ..... ٦٠
٤-٢ توزيع المشاريع المرخصة حسب النشاط الاقتصادي ٦١
٤-٣ توزيع المشاريع المرخصة حسب جنسية رأس المال المستثمر ٦١

ملحق الجداول الاحصائية ٩١

تمهيـــد

تعتبر هذه الدراسة جزءاً من سلسلة دراسات تقوم بها اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) حول تطوير القطاع الصناعي في الجمهورية اليمنية، وهي أحد النشاطات التي تقوم بها تنفيذاً للنشاط المعني بتطوير القطاع الصناعي في برنامج عمل شعبة القضايا والسياسات القطاعية للفترة ١٩٩٤-١٩٩٥.

وقد تم في هذه الدراسة تبني توصيات ندوة "تطوير القطاع الصناعي وآفاق الاستثمار في الجمهورية اليمنية" التي انعقدت في الفترة ما بين ٢٥ و ٢٧ كانون الثانون/يناير ١٩٩٤ في صنعاء، بالتعاون بين وزارة الصناعة في الجمهورية اليمنية والإسكوا وعدد من المنظمات العربية الاقليمية والدولية ومنها المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين، ومنظمة الامم المتحدة للتنمية الصناعية "اليونيدو". وتم في هذه الندوة اعتماد التوصية التالية بشأن مناخ الاستثمار في الجمهورية اليمنية: "التأكيد على أهمية خلق المناخ المناسب للإستثمارات الصناعية وجذب الاستثمارات الوطنية والعربية والأجنبية، ودعم الهيئة العامة للإستثمار لتمكينها من تنفيذ قانون الاستثمار، والتغلب على كافة التعقيدات التي تواجهها، وخلق وعي استثماري عام لدى المواطنين والجهات المختصة وضرورة التنسيق بين الهيئة العامة للإستثمار والهيئة العامة للمناطق الحرة".

وتحضيراً للدراسة تمت مناقشة اسلوب العمل مع الهيئة العامه للإستثمار في الجمهورية اليمنية، كما جرى وضع البنود الاوليه للدراسة، وتوزيع العمل لانجازها. وتكفلت الهيئة بجمع المعلومات والبيانات الأولية حول مناخ الاستثمار في الجمهورية. ثم تم التعاقد من قبل الإسكوا مع خبير لإعداد المسودة الاولية ومناقشتها مع الهيئة العامة، وعلى اساس ذلك تم اعداد الصيغة النهائيه للدراسة.

تضم مقدمة الدراسة وصفا مقتضبا لنمط التنمية السائد وسعي الحكومة للتوجه الى اقتصاد السوق وطبيعة الاجراءات المطلوبة، التي تركز اساسا على اهمية مناخ الاستثمار في حل بعض مشكلات التنمية في الجمهورية اليمنية. ثم تتطرق الى مفهوم مناخ الاستثمار.

ويتناول القسم الاول عرضاً لهيكلية الاقتصاد اليمني وللسياسات الاقتصادية المؤثرة في مناخ الاستثمار: السياسة المالية، والناتج المحلي وتطوره ومساهمة القطاعات الاقتصادية المختلفة في تكوينه ونمو متوسط الدخل الحقيقي للفرد. كما يتناول موضوع تكوين رأس المال الثابت ومصادر تمويله، والسياسة النقدية والتجارية وسياسة التحويل الخارجي، وسعر الصرف، وسياسات الاصلاح الاقتصادي الخاصة بتحرير الاقتصاد والاسعار عموماً بما في ذلك أسعار الفائدة وأسعار الصرف، وسياسات الخصخصة التي لقيت دعماً كبيراً في السنوات الاخيرة على المستويين المحلي والعالمي. ويتناول هذا القسم ايضاً تطوير القطاع المالي في اليمن كأحد المرتكزات المهمة لمناخ الاستثمار.

وخصص القسم الثاني للسياسات الصناعية حيث تم التركيز على استعراض مايتعلق بالمجمعات الصناعية سواء لاغراض التصدير او للانتاج الداخلي، علماً بأن اقامة هذه المجمعات يعتبر جزءاً لا يتجزأ من السياسات الصناعية في اليمن. ويتم في هذا القسم توضيح خصائص هذه المجمعات وذكر المحفزات التي تقدمها ومزاياها بالنسبة لمناخ الاستثمار، بالاضافة الى مناقشة سياسات التدريب المهني والفني، نظراً لأن الايدي العاملة المدربة تشكل اختناقاً للاستثمار في اليمن. هذا مع التأكيد على الدور

الذي يمكن للجامعات ومراكز البحث والتطوير ان تلعبه في إحداث تطور صناعي بنقل الافكار من مختبرات الابحاث الى مجال التسويق التجاري.

وفي القسم الثالث من هذه الدراسة يرد ملخص للمرتكزات الاساسية لمناخ الاستثمار في اليمن، والتي تشمل الموارد الطبيعية - من ارض صالحة للزراعة ومصادر مياه وثروة حيوانية وسمكية - وكذلك الموارد البشرية. كما تناول هذا القسم استعراض مختلف مجالات الاستثمار والمشاريع التي يمكن اقامتها في كل نشاط من الانشطة الاقتصادية.

اما القسم الرابع فهو يناقش قوانين الاستثمار النافذة في الجمهورية اليمنية ودور الهيئة العامة للاستثمار في الترخيص للمشاريع ورعاية الاستثمارات ومتابعتها، والمزايا والضمانات الممنوحة لمشاريع الاستثمار الداخلي، بما في ذلك الاعفاءات الضريبية الجمركية وغيرها. كما تُناقش فيه المزايا والضمانات الممنوحة للمشاريع في مجال المناجم والمحاجر، والمناطق الحرة، وتلك التي تقدم للمستثمرين الاجانب عموماً. ويرد فيه استعراض لتطوير أساليب الترويج للاستثمار، واقتراح بعض الاساليب التمويلية المبتكرة لترويج الاستثمار.

وفي القسم الخامس تُناقش الجهود التي تبذلها الدولة لتحسين مناخ الاستثمار واهمها اجراءات الاصلاح الاداري واصلاح القوانين والمؤسسات. ومن هذه الجهود العلاقات التي تقيمها الدولة مع الدول الأخرى، سواء بشكل ثنائي او متعدد الاطراف، وكذلك العلاقة مع مؤسسات التمويل الدولية والعربية. وفي هذا القسم ايضا يتم استعراض دور اليمن في العمل العربي المشترك.

ويتضمن القسم السادس والأخير خلاصة لأهم الاستنتاجات والتوصيات التي ترد في الدراسة.

اعتمد التحليل الاساسي للدراسة على البيانات الاحصائية الواردة في كتاب الاحصاء السنوي للجمهورية اليمنية لعام ١٩٩٣. ويشمل البيانات الاحصائية ومعلومات للفترة الزمنية ١٩٨٩-١٩٩٣.

وقبل الطباعة النهائية للدراسة، وبعد توفر كتاب الاحصاء السنوي لعام ١٩٩٤ في تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩٥، تم تدقيق البيانات الاحصائية وتحديثها حيثما امكن، وإضافة ما توفر من البيانات لعام ١٩٩٤، دون التغيير في النص التحليلي، إلا في حدود معينة، وذلك لعدم اكتمال بيانات عام ١٩٩٤.

ويؤمل أن تكون هذه الدراسة، التي تشمل الجوانب ذات العلاقة بمناخ الاستثمار خطوة اضافية لابد من تطويرها لتكون دليل عمل في رسم استراتيجية الاستثمار والتحسين الدائم لمناخ الاستثمار في الجمهورية اليمنية.

وتتقدم اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا بالتقدير والشكر للدكتور صباح البدري المكلف بإعداد المسودة الأولية التي اعتمدت عليها الإسكوا في اعداد الدراسة النهائية، كما تنوه الإسكوا بمساهمة الهيئة العامة للإستثمار بقسميها (البحوث والدراسات والترويج للإستثمار) لتوفيرها ما امكن من البيانات والمعلومات ومساهمتها في مناقشة المسودة الاولية للدراسة ومساهمتها في وضع الصيغة النهائية.

مقدمـــــة

تهتم هذه الدراسة بمقومات وآفاق الاستثمار في الجمهورية اليمنية، وتشمل عموم الأراضي اليمنية، ولا تنظر الى الوراء لتمحيص أوضاع الشطرين السابقين، بل تنظر الى الجمهورية الموحّدة الحالية وآفاق تطورها الآن وفي المستقبل.

تمر الجمهورية اليمنية حالياً بفترة انتقالية بعد الوحدة، تجري خلالها تحولات بخطى حثيثة لصالح الاصلاح الاقتصادي والاجتماعي في كافة المجالات، وتعاني الجمهورية في هذه المرحلة من مشاكل موروثة تتمثل في تباطؤ معدلات النمو الاقتصادي، وانخفاض مستوى المعيشة، وقلة المدخرات المحلية، وارتفاع العجز المالي ومعدلات التضخم، وانخفاض قيمة العملة اليمنية. إلا ان الموارد النفطية التي برزت في اليمن منذ سنوات قليلة أوجدت احتمال توفر موارد اقتصادية ومالية مناسبة لدفع عجلة التطور الاقتصادي في البلاد.

وتسعى الحكومة اليمنية للقيام بإجراءات لإصلاح الاقتصاد اليمني، ترتكز على التحول الاقتصادي الموجه الى اعطاء دور أكبر للقطاع الخاص وزيادة فاعلية اقتصاد السوق وآلية الاسعار والاجور. وتركز هذه الإجراءات على ما يلي:

- زيادة مشاركة القطاع الخاص في كافة الانشطة الاقتصادية.
- توسيع الموارد الاقتصادية للدولة من خلال التسريع في أعمال استكشاف النفط والمعادن.
- العمل على جذب الاستثمارات المباشرة العربية والاجنبية، بهدف المساهمة في نقل التكنولوجيا وتشجيع الريادة لدى المستثمرين اليمنيين.
- تطوير اللوائح والقوانين المتعلقة بالاقتصاد والاستثمار.

يقصد بـ "مناخ الاستثمار" مجموعة القوانين والسياسات والمؤسسات التي تؤثر في ثقة المستثمر وتقنعه بتوجيه استثماراته من قطاع لآخر ومن بلد لآخر.

وبعبارة اخرى فان مفهوم "مناخ الاستثمار" يشمل مجمل الاوضاع والظروف المكونة للمحيط الذي تتم فيه العملية الاستثمارية. وتتأثر تلك الاوضاع بالظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية والامنية والقانونية والادارية، ويكون تأثيرها سلبياً أو ايجابياً على فرص نجاح المشاريع الاستثمارية، وبالتالي على حركة واتجاهات الاستثمارات بما في ذلك البنى التحتية وعناصر الانتاج، وما يتميز به البلد من خصائص ديمغرافية وجغرافية. وهذه جميعها عناصر متداخلة تتأثر ببعضها البعض لتخلق معطيات مجتمعة تمثل دافعاً للاقبال على الاستثمار في بلد معين او للانصراف عنه[1].

وتتضح أهمية تطوير "مناخ الاستثمار" من التنافس الشديد بين الدول، لجذب الاستثمارات الاجنبية. كما تتجسد في سلسلة من المؤتمرات لرجال الأعمال والمستثمرين العرب، عقدت بتنظيم من

---

(١) المؤسسة العربية لضمان الاستثمار (١٩٨٨)، ص ٩.

الجامعة العربية والهيئات التابعة لها[٢]. وأخذت مؤتمرات رجال الاعمال والمستثمرين في المنطقة العربية مؤخرا طابعاً عالمياً، كما حدث في مؤتمر الدار البيضاء عام ١٩٩٤، ومؤتمر عمان الذي عقد في تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٥. هذا اضافة الى لقاءات التضامن (Solidarity Meetings) التي شارك فيها اليمن، كما في ندوة دبي لعام ١٩٩٤.

وتبين الدراسات أن أهم العوامل المؤثرة في جذب الاستثمارات في البلدان المتقدمة هي[٣]: وضع سوق العمل المحلية، ومدى توفر قوة العمل الماهرة، وشبكات النقل وخدمات الاتصالات، وشبكات الخدمات الفنية والمهنية، والمناخ السياسي والقانوني والمالي، وتوفر رأس المال، سواء عن طريق وفورات في رأس المال أو بواسطة القروض والضرائب وانظمتها المختلفة...الخ.

وهناك عامل هام آخر لمناخ الاستثمار في البلدان النامية[٤] وهو عامل المخاطر السياسية. فهنالك فرق ما بين مخاطر الاعمال الاعتيادية وبين المخاطر السياسية التي قد يتسع مفهومها ليشمل المخاطر التي تؤثر على العوامل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وبيئة الاعمال بوجه عام[٥]. وستبحث هذه العوامل بشكل أوسع في الفصول المختلفة لهذه الدراسة.

ولأجل تحسين مناخ الاستثمار وتحقيق زيادة كبيرة في مقدار الاستثمارات المحلية والاجنبية، عمدت حكومة اليمن الى تأسيس الهيئة العامة للاستثمار سنة ١٩٩١ وهي هيئة متخصصة مسؤولة عن رعاية الاستثمارات في كافة المجالات. وستناقش مهام هذه الهيئة واداءها بشكل مفصل لاحقاً.

---

(٢) المرجع السابق، ص ١٠.

(٣) Luke and others (1988) page 43.

(٤) Layman & Dickie (1988) page 230.

(٥) Robinson (1987) page 187.

أولا- هيكلية الاقتصاد اليمني والسياسات الاقتصادية السائدة

ألف- هيكل الاقتصاد اليمني وواقعه

١- الواقع المالي العام

لا تخفى اهمية اتباع سياسات اقتصادية عامة مناسبة وغير متضاربة في توفير المناخ المناسب للاستثمار. ومن اهم سمات الوضع الاقتصادي العام للدولة في اليمن بعد الوحدة هو الزيادة الكبيرة في النفقات العامة الجارية نتيجة الاعباء الكبيرة التي ترتبت على الوحدة والتي تحملتها الدولة. ورغم ان سياسة ضغط النفقات الجارية، تمثل أهم مرتكزات السياسة المالية المناسبة لكبح جماح التضخم واستقرار سعر العملة، فقد ازدادت النفقات الجارية كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي من ٢٩ في المائة سنة ١٩٩٠ الى ٣٥ في المائة سنة ١٩٩٣. وفي المقابل انخفضت الايرادات الجارية كنسبة الى الناتج المحلي الاجمالي من ٢٠ في المائة سنة ١٩٩٠ الى ١٨ في المائة في سنة ١٩٩٣.

أما النفقات الرأسمالية فانها لم تحقق أي زيادة تذكر، حيث بقيت ثابتة تقريباً عند مستوى ١٠ مليارات ريال خلال السنوات الثلاث الاخيرة، أي ان نسبتها من الناتج المحلي الاجمالي انخفضت من ٨ في المائة سنة ١٩٩٠ الى ٦ في المائة فقط سنة ١٩٩٣. وقد ازداد العجز المالي الحكومي (بما في ذلك القروض والتسهيلات والمساعدات) من حوالي ١٠ مليار ريال سنة ١٩٩٠ الى حوالي ٩ر٣٠ مليار ريال سنة ١٩٩٣. وازدادت نسبة هذا العجز من الناتج المحلي الاجمالي من ١٠ في المائة سنة ١٩٩٠ الى ١٨ في المائة في سنة ١٩٩٣. ومن اسباب زيادة النفقات الجارية: زيادة الرواتب والاجور، ضمن اجراءات توحيد مستويات المعيشة في الشطرين، والزيادات الناتجة عن ارتفاع تكاليف المعيشة، وارتفاع قيمة الالتزامات الاجنبية بسبب انخفاض قيمة الريال اليمني...الخ.

يبين الجدول ١-١ خلاصة لارقام ايرادات الدولة ونفقاتها والعجز المالي الحكومي، ونسبها الى الناتج المحلي الاجمالي.

وتشكل الضرائب في الجمهورية اليمنية نسبة عالية من اجمالي ايرادات الدولة. ففي عام ١٩٩٣ بلغت الايرادات الضريبية ٢٢ مليار ريال، أي ٧٢ في المائة من مجموع الايرادات الجارية للدولة التي بلغت ٣٠,٦ مليار ريال في نفس السنة. ومن أهم هذه الايرادات ما يلي: ضرائب الدخل والارباح: ٨,٠ مليار ريال؛ وضرائب ورسوم التجارة الخارجية: ٧,٥ مليار ريال؛ والضرائب على الاستهلاك: ١,٦ مليار ريال؛ والضرائب على الانتاج: ٣,٤ مليار ريال؛ وضرائب أخرى: ١,٥ مليار ريال.

واهم عنصر للإيرادات الحكومية هو الرسوم الجمركية، التي اصابها الجمود نتيجة لتراجع الواردات بسبب عدم توفر العملة الاجنبية، اضافة الى زيادة الواردات غير المسجلة التي لا تدفع عنها ضرائب. والعنصر الثاني هو ايرادات النفط، وهي تعتمد على اسعار النفط العالمية التي كانت راكدة خلال الفترة. واضافة الى ذلك، كانت ايرادات مشاريع الدولة تمثل أحد المصادر الهامة للايرادات في جنوب البلاد قبل الوحدة. وقد انخفضت هذه الايرادات نتيجة تحرير المشاريع وخضوعها للمنافسة في القطاع الخاص.

الجدول ١-١- ايرادات ونفقات الدولة ١٩٩٠-١٩٩٣
(مليون ريال يمني)

	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣
ايرادات جارية	١٩٤٠٨	٢٧٣٢٨	٢٧٨٨٠	٣٠٦٥٣
ايرادات رأسمالية	٦٦٠٤	١٠٦٧١	٦٢٩٠	٧٤٧١
اجمالي الايرادات	٢٦٠١٢	٣٧٩٩٩	٣٤١٧٠	٣٨١٢٤
نفقات جارية	٢٧٨٧٧	٤٠٣٤٤	٤٦٩٩٢	٥٨٩٥٤
نفقات رأسمالية	٨٠٩٠	١٠٦٣٥	١٠٠٥٠	١٠٠٣٠
اجمالي النفقات	٣٥٩٦٧	٥٠٩٧٩	٥٧٠٤٢	٦٨٩٨٤
العجز المالي	٩٩٥٥_	١٢٩٨٠_	٢٢٨٧٢_	٣٠٨٦٠_
(نسبة مئوية الى الناتج المحلي الاجمالي)				
ايرادات جارية	٢٠ر١	٢٤ر٤	٢٠ر٧	١٨ر١
ايرادات رأسمالية	٦ر٩	٩ر٥	٤ر٧	٤ر٤
اجمالي الايرادات	٢٧ر٠	٣٣ر٩	٢٥ر٤	٢٢ر٥
نفقات جارية	٢٨ر٩	٣٦ر٠	٣٤ر٩	٣٤ر٧
نفقات رأسمالية	٨ر٤	٩ر٥	٧ر٥	٥ر٩
اجمالي النفقات	٣٧ر٣	٤٥ر٥	٤٢ر٤	٤٠ر٦
العجز المالي	-١٠ر٣	١١ر٦_	١٧ر٠_	١٨ر٢_
(النسبة المئوية للزيادة عن السنة السابقة)				
ايرادات جارية	--	٤٠ر٨	٢ر٠	٩ر٩
ايرادات رأسمالية	--	٦١ر٦	٤١ر١_	١٨ر٨
اجمالي الايرادات	--	٤٦ر١	١٠ر١_	١١ر٦
نفقات جارية	--	٤٤ر٧	١٦ر٥	٢٥ر٤
نفقات رأسمالية	--	٣١ر٤	٥ر٥_	١٩ر٩_
اجمالي النفقات	--	٤١ر٧	١١ر٩	٢٠ر٩
العجز المالي	--	٣٠ر٤	٧٦ر٢	٣٤ر٩

المصدر: الجدولان ٢٢ و ٢٣.

وكان الاقتراض من الجهاز المصرفي يشكل المصدر الرئيسي لتمويل العجز المالي، وبالتحديد الاقتراض من البنك المركزي، الذي يقرض الحكومة إما بإصدار عملة جديدة، أو من احتياطيات المصارف لديه، او من بيع موجوداته الاجنبية. وقد زاد رصيد قروض القطاع العام من الجهاز المصرفي من ٥ر٦٠ مليار ريال في نهاية سنة ١٩٩٠ الى ٣ر١٢٦ مليار ريال في نهاية سنة ١٩٩٣، اي بمقدار ٨ر٦٥ مليار ريال، أو ما يقارب مجموع العجز في الجدول السابق للسنوات ١٩٩٠-١٩٩٣ والبالغ ٧ر٦٧ مليار ريال. وقد انعكس الاقتراض بهذا الحجم من الجهاز المصرفي في حدوث توسع كبير في عرض النقود. وبذلك

كان العجز المالي هو السبب الرئيسي وراء توسع السيولة، وارتفاع معدلات تضخم الاسعار، وانخفاض قيمة العملة اليمنية.

٢- الناتج المحلي والقطاعات الانتاجية

يعاني الاقتصاد اليمني من تباطؤ في نمو الناتج المحلي منذ الثمانينات. ولكن هذا التباطؤ اصبح اكثر وضوحاً في التسعينات. وقد ادى ذلك الى ركود تام في متوسط نمو الدخل الفردي الحقيقي كما يتبين من الجدول التالي.

الجدول ١-٢- الناتج المحلي الاجمالي ومتوسط نصيب الفرد من الدخل

السنة	الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الجارية (مليون ريال) (١)	الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الثابتة (مليون ريال) (٢)	السكان (آلاف) (٣)	متوسط الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي للفرد (٢) ÷ (٣) = (٤)	اسعار الناتج المحلي الاجمالي ١٩٩٠ = ١٠٠ (١) ÷ (٢) = (٥)
١٩٩٠(*)	٨٩٢٩٠	٨٩٢٩٠	١٢١٦٩	٧٣٣٧	١٠٠
١٩٩١(*)	١٠٦٣١٢	٩٠١٤٦	١٢٥٤٦	٧١٨٥	١١٨
١٩٩٢(*)	١٢٩١١١	٩٣٧٣٣	١٢٩٣٠	٧٢٤٩	١٣٨
١٩٩٣(١)	١٦٤٠١٢	٩٨٢٦٣	١٣٣٣٦	٧٣٦٨	١٦٧
معدل النمو السنوي المركب	٢٢ر٥٪	٣ر٢٪	٣ر١٪	صفر	١٩٪

المصدر: كتاب الاحصاء السنوي لعام ١٩٩٣.

(*) تقديرات اولية فعلية.
(١) أرقام اولية.

تقديرات الناتج المحلي الاجمالي لا تشمل حصة الشركات الاجنبية.

ويتضح من البيانات اعلاه ان معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي للسنوات ١٩٩٠-١٩٩٣ كان مساوياً تقريباً لمعدل نمو السكان مما يترك حصة الفرد من الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي ثابتة تقريباً عند حوالي ٧٣٥٠ ريال. والتقديرات السكانية اعلاه مستندة الى التعداد السكاني قبل الاخير. ولكن لو أخذنا بالاعتبار النتائج الاولية للتعداد السكاني الأخير، في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤، والتي بينت ان معدل نمو السكان كان يقرب من ٣ر٧ في المائة سنوياً بدلاً من ٣,١ في المائة كما في الجدول، يظهر أن متوسط نصيب الفرد اليمني من الناتج المحلي كان متدنياً في السنوات الاخيرة.

واذا قورن نمو الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الثابتة مع نموه بالاسعار الجارية يمكن ان نأخذ فكرة عن نمو اسعار هذا الناتج، حيث يبدو من العمود الاخير في الجدول ١-٢ ان معدل النمو السنوي

المركب لاسعار الناتج المحلي الاجمالي بلغ ١٩ في المائة، وهذا تقدير متحفظ جداً لمعدل تضخم الاسعار في اليمن، وذلك لان الناتج المحلي يضم أسعار الكثير من السلع والخدمات التي لم تتغير اسعارها او كانت تتميز بدعم حكومي. ومن المؤكد ان معدل التضخم في الاسعار خلال السنوات ١٩٩٠-١٩٩٣ هو اعلى من ذلك بكثير، ويستدل على ذلك من نتائج الرقم القياسي لتكاليف المعيشة في صنعاء والمدن الرئيسية الذي يبين أن معدل التضخم خلال نفس الفترة كان بحدود ٥٠ في المائة سنوياً (الجدول ١٦).

ويبين توزيع الناتج المحلي حسب الانشطة الاقتصادية وضع أهم القطاعات الاقتصادية.

(أ) الزراعـــــة

هي النشاط الاقتصادي الرئيسي تاريخياً في اليمن وما تزال كذلك. فقد ساهمت الزراعة بحوالي ١٨ في المائة في الناتج المحلي الاجمالي سنة ١٩٩٣، وشغلت حوالي ٦٠ في المائة من قوة العمل، كما ساهمت في امداد السكان بالمواد الغذائية وامداد الصناعة بالمواد الاولية. وقد تمكن القطاع الزراعي من تصدير بعض منتوجاته الى الخارج، حيث بلغت الصادرات الزراعية حوالي ١٣ في المائة من الصادرات الوطنية سنة ١٩٩٣ (الجدول ٢٧).

وتستعمل ٧٠ في المائة من الارض المزروعة فعلاً للحبوب، واهمها القمح (رغم ان الانتاج من هذه المادة لا يشبع سوى ١٥ في المائة من الطلب المحلي). وتأتي بعده المحاصيل التي تستخدم في الصناعة، واهمها القطن (٧ في المائة فقط من الاراضي المزروعة). وقد تراجع انتاج القطن، بعد ان كان سلعة التصدير الرئيسية في السبعينات، بسبب ارتفاع الاجور والمنافسة القوية من المنتوجات الاخرى وخاصة القات. أما مجموعات الفواكه والبقول الجافة، والخضر والدرنيات، فقد احتلت حوالي ٥ في المائة من الارض الزراعية المستغلة (الجدول ١). وكانت النسب اعلاه مستقرة تقريباً خلال السنوات ١٩٨٩-١٩٩٣. ومازالت الزراعة اليمنية في وضعها الحالي قاصرة عن ماهو متوقع منها. فاليمن تعاني من شدة الاحوال الطبيعية كاضطراب الاحوال المناخية (ما بين جفاف شديد، او سيول مطرية مدمرة)، وشحّة مياه الري، ومحدودية المراعي بالاضافة الى استمرار استعمال اساليب انتاجية تقليدية.

وكما يتضح من الجدول ١١ فقد تعرض الانتاج الزراعي الى انخفاض شديد سنة ١٩٩١ عن المستويات المناظرة للانتاج في عام ١٩٩٠. فقد انخفض انتاج القمح، مثلا، بنسبة ٣٥ في المائة، والذرة بنسبة ٣٠ في المائة، والشعير بنسبة ٤٧ في المائة، والبقول بنسبة ٤٣ في المائة، كما انخفضت اعداد الثروة الحيوانية (الجدول ٢) انخفاضاً واضحاً أيضاً، ربما بسبب انخفاض انتاج الاعلاف وشح المراعي في تلك السنة.

ويحتاج تطوير الزراعة اليمنية الى استثمارات كبيرة، لتحسين اساليب الانتاج الزراعي ولتوفير البنى الاساسية الداعمة له - كمرافق الخزن والنقل والتسويق وشبكات الري وخزانات لزيادة الموارد المائية..الخ.

ولتطوير القطاع الزراعي يمكن للدولة تقديم بعض الخدمات المكمِّلة، كالارشاد الزراعي والقيام بالابحاث الزراعية وتقديم مختلف انواع الحوافز ودعم القطاع الخاص في مجال الانتاج الزراعي والحيواني، وتشجيع هذا القطاع على اقامة الشركات المتخصصة في الانتاج الزراعي والثروة الحيوانية.

الانتاج الحيواني: بقي انتاج اللحوم الحمراء في مستوى ٣٨ الف طن سنوياً تقريباً في فترة ١٩٨٩-١٩٩٣؛ في حين انخفض انتاج لحوم الدواجن من ٦٠ الف طن سنة ١٩٨٩، الى ٣٥ ألف طن سنة ١٩٩١، ثم عاد الى مستوى ٥٢ الف طن سنة ١٩٩٣، اي أن نسبة الانخفاض بلغت تقريبا ٢٠ في المائة بين سنة ١٩٨٩ و١٩٩٣. ولم تحدث زيادة تذكر في انتاج الحليب والبيض خلال فترة الاربع سنوات المذكورة، بالرغم من الزيادة السريعة في عدد السكان وتغير انماط الاستهلاك.

الثروة السمكية: يسمح حجم الاحتياطي المؤكد بزيادة الانتاج بأضعاف معدل الصيد الحالي، البالغ حوالي ١٠٠ الف طن سنويا. ويتطلب الامر تشجيع القطاع الخاص على الاستثمار في مجال الصيد البحري والعمليات اللاحقة، من تجميع وحفظ وتعليب وتسويق. ويمكن تشجيع اقامة التعاونيات والشركات المساهمة المحلية او الاجنبية للقيام بهذه الاستثمارات.

إن قطاع الزراعة بشقيه النباتي والحيواني يعتبر مجالاً خاصاً للاستثمار المربح في اليمن سواء بشكل مباشر في انتاج الحبوب والخضروات والفواكه والمحاصيل الصناعية، او غير مباشر في توفير مستلزمات الانتاج والمدخلات الزراعية. وكما يتمثل الهدف الرئيسي لتحسين "مناخ الاستثمار" في مجال الزراعة في زيادة نسبة الاكتفاء الذاتي من الغذاء، والاستفادة من الميزة النسبية التي تتمتع بها المنتجات الزراعية في التصدير، إضافة الى توفير المستلزمات لقيام صناعات غذائية تعتمد على المواد الاولية الزراعية.

وأكبر منافس للسلع الزراعية التقليدية هو <u>القات</u> الذي يتميز بطلب واسع عليه في الداخل. ورغم عدم وجود بيانات عن زراعة هذا المنتوج، فإن المعتقد هو ان نسبة لا بأس بها من موارد الارض والماء والعمل تستخدم في انتاجه. ولذلك ينبغي معالجة هذه الظاهرة معالجة وطنية شاملة وفق ما جاء به برنامج الاصلاح الوطني[٦].

(ب) <u>الصناعات الاستخراجية</u>

يتصدر انتاج النفط، الذي بدأ سنة ١٩٨٦، أنشطة الصناعات الاستخراجية في اليمن اليوم، يليه انتاج كميات من الملح والأحجار، وكميات قليلة من الجبس (الجدول ١٢). وقد ابدت الحكومة اهتماماً متزايداً لاستغلال الثروة النفطية لتمويل خطط التنمية. وتسعى الحكومة الى بناء سياسة نفطية متكاملة تقوم على تطوير قطاع النفط والمعادن، وتنشيط اعمال الاستكشاف والاستثمار، وتعزيز القدرات الادارية والاشرافية للمؤسسات القائمة على شؤون النفط والغاز والمعادن.

ورغم وجود صعوبات فنية في تحديد احتياطيات النفط والغاز، فمن غير المتوقع أن يتجاوز الانتاج في المدى المنظور ٧٠٠ الف برميل يومياً. وستكون الايرادات معرضة للتقلب بسبب تقلبات الاسعار في السوق العالمية.

---

(٦) برنامج البناء والاصلاح، الجمهورية اليمنية، ص ص ٨٢-٨٣.

وقد بلغ الانتاج في أوائل عام ١٩٩٤ ٣٣٥ الف برميل، منها ١٣٥ الف برميل من حقول المسيلا الذي تطوره شركة اوكسدنتال الكندية. اما امتياز مأرب الممنوح للثنائي اكسون/ هانت فقد أنتج ١٩٥ الف برميل. وهناك حقل شبوه الذي بلغ انتاجه ٥ آلاف برميل يومياً فقط.

وقد حددت أسعار النفط اليمني على أساس نفط برينت زائداً ٢٥ سنتاً للبرميل بالنسبة لخام مأرب، وبرينت ناقصاً ٢٥ سنتاً بالنسبة لخام المسيلا. وقد حددت هذه الاسعار في شهر آذار/مارس ١٩٩٥ لتغطي الربع الثاني من تلك السنة. ويلاحظ وجود اتجاه لزيادة الاسعار النسبية للخامات اليمنية مقارنة بخام برينت من فترة الى أخرى.

وقد أوجدت الحكومة شركة قابضة، هي شركة اليمن للاستثمار في الموارد النفطية والمعدنية (YCOMIR). وتتبنى هذه الشركة حالياً فكرة إنشاء شبكة أنابيب تربط جميع المنشآت النفطية عبر البلاد، الامر الذي قد يزيد في الانتاج ويقلل من التكاليف. ويوفر ذلك فرصة المزج بين الخامات المختلفة لتحقيق اكبر عائد ممكن في التصدير. وتسعى الشركة للتفاوض مع مختلف حملة الامتيازات من اجل تنفيذ هذا المشروع.

أما بالنسبة للغاز الطبيعي المسال (LNG)، فان الأمور لم تتضح بعد رغم توقيع اتفاقية بين شركة الغاز اليمنية وشركة توتال.

وتعمل الحكومة اليمنية في اتجاه يرمي الى ايجاد ترابطات انتاجية بين القطاع النفطي والفروع الاقتصادية الأخرى، لتنويع مصادر تكوين الناتج القومي. ويشمل ذلك تكرير النفط وتحسين اساليب انتاج مشتقاته، ومعالجة الغاز لأغرض التسويق الداخلي والتصدير. وهناك دراسة لتحديث مصفى عدن ورفع انتاجه الى طاقة قصوى تبلغ ١٧٠ الف برميل يومياً، على ان ترفع الطاقة في مرحلة ثانية الى ٢٥٠ الف برميل يومياً.

وتأمل الحكومة ان يؤدي شيوع استخدام الغاز في الريف الى توقف استخدام الاشجار لتوليد الطاقة، كما تأمل ان يؤدي التوسع في استخام الغاز لتوليد الكهرباء الى مد الكهرباء الى كافة أرجاء اليمن.

وتشمل سياسة الحكومة تطوير الانتفاع من كافة المعادن الموجودة في اليمن بما فيها صخور الرخام والجرانيت والملح والجبس، ومعادن الذهب والزنك والرصاص والفضة[٧].

(ج) الصناعات التحويلية

شكّلت الصناعات التحويلية في السنوات الأخيرة، أي الفترة ١٩٩٠-١٩٩٣، حوالي ٩ في المائة من الناتج المحلي الاجمالي (الجدول ١٠)، وهي من أهم عناصر سياسة التنمية الاقتصادية في اليمن. وتتوقع الحكومة من سياساتها الاصلاحية والانتاجية والتشجيعية ان يتحقق نمو هام في هذا القطاع، سواء على أيدي المستثمرين اليمنيين أو العرب أو الاجانب.

---

(٧) برنامج البناء والاصلاح (صنعاء)، ص ص ١٠٠-١٠٤، وكذلك ملحق المذكرة الاقتصادية للمائدة المستديرة، ص ص ٤٣-٣٩.

وتمثل الصناعات الغذائية أهم فروع الصناعات التحويلية في اليمن حالياً، حيث تبلغ قيمة انتاجها حوالي نصف قيمة انتاج الصناعات التحويلية ككل، وتشغل ما يقرب من ٤٠ في المائة من العاملين في الصناعات التحويلية. واهم المنتجات الغذائية لهذه الصناعات هي البسكوت، والمشروبات الغازية والمعدنية ومنتوجات الالبان والسجائر (الجدول ١٣).

وتلي الصناعات الغذائية من حيث الاهمية، الصناعات الكيماوية وتكرير النفط، حيث تشكل ما يزيد على ٣٠ في المائة من قيمة الانتاج في الصناعات التحويلية، وتشغل حوالي ٢٥ في المائة من مجموع العاملين في الصناعات التحويلية. واهم المنتجات بعد المشتقات النفطية المعروفة هي الاسفنج (بولي يورثان) والادوات المنزلية والبلاستيك والأصباغ.

وتأتي في الدرجة الثالثة صناعة مواد البناء، حيث تشكل حوالي ٩ في المائة من قيمة الانتاج في الصناعات التحويلية، و٨ في المائة من مجموع العاملين في الصناعات التحويلية، واهم المنتجات هي الأسمنت. ثم يأتي الورق ومنتجاته، وأهمها المناديل الورقية. ويلي صناعة الورق أهمية متساوية تقريباً كل من المنسوجات والملابس والجلود والمنتجات المعدنية، وأخيراً تأتي المنتجات الخشبية.

وصناعة تكرير النفط هي صناعة مهمة تساهم في التصدير، ولها روابط امامية وخلفية بالصناعات الاخرى. والى جانب مصفى عدن (بطاقة ١٧٠ الف برميل يوميا)، هناك مصفى صغير آخر في مأرب بطاقة ١٠ آلاف برميل يوميا، وهذه الصناعة تعود للقطاع العام.

ويلاحظ ان أهمية القطاع العام في الصناعات التحويلية آخذة في الانخفاض في حين تتزايد أهمية القطاع الخاص من سنة الى اخرى. فقد انخفضت اهمية القطاع العام في ناتج الصناعات التحويلية من ٧٠ في المائة سنة ١٩٩٠، الى ٥٣ في المائة في سنة ١٩٩٣، وانخفضت نسبة المشتغلين فيه الى مجموع المشتغلين في الصناعات التحويلية من ٥٠ في المائة الى ٤٥ في المائة خلال السنتين المذكورتين. ويعكس ذلك توجهات الحكومة في ابعاد القطاع العام عن النشاطات الانتاجية التي يمكن ان يضطلع بها القطاع الخاص. اما القطاعان الآخران التعاوني والمختلط فلم يتعرضا الى تغيير يذكر خلال السنتين المذكورتين.

(د) <u>الأجور والاسعار وتكاليف المعيشة</u>

إن المعلومات عن الأجور، وخاصة في القطاع الخاص، قليلة جداً. ومن غير الممكن حساب تحركات الاجور الحقيقية من فترة الى اخرى. ولقد تسارع تضخم الاسعار في السنوات الأخيرة. ولكن مؤشرات تحركات الاسعار في اليمن يجب ان تؤخذ بتحفظ. فهي تقتصر على المدن الرئيسية، وشمولها محدود، والاوزان المستخدمة في حسابها غير دقيقة(٨).

ويبين الرقم القياسي لأسعار مدينة صنعاء أن نسبة زيادة الاسعار السنوية بلغت ٦٠ في المائة في سنة ١٩٩٣. ونسب الزيادة مقاربة لذلك في مدن الشمال الرئيسية، تعز والحديدة (الجدول ١٦). اما في عدن فقد بلغت هذه النسبة ٤٨ في المائة، لأن قسما من اسعار السلع كانت تقرر مركزياً. وهذه النسب العالية لتضخم الاسعار تتأثر حتماً باستمرار انخفاض قيمة الريال اليمني في السوق الموازية،

---

(٨) World Bank (January 1992) P.17.

حيث كانت قيمة الدولار ٧٥ ريال في بداية سنة ١٩٩٤، ووصلت الى ١١٥ ريالاً في شهر آذار/مارس ١٩٩٥، في حين بقي السعر الرسمي ١٢ ريالاً لكل دولار(٩).

وفيما عدا بعض الاستثناءات، فان الأسعار متروكة حالياً لقوى السوق، باستثناء المنتجات النفطية التي تنتجها وتوزعها مؤسسات حكومية. وبالنسبة للحنطة والطحين والرز فانها تستورد بسعر صرف تفضيلي.

٣- تكوين رأس المال الثابت وتمويله

شكل مجمل رأس المال الثابت ما نسبته ١٢ في المائة من الناتج المحلي على اعلى تقدير خلال الفترة ١٩٩٠-١٩٩٣. واذا افترض ان معامل رأس المال الى الناتج هو بحدود ١:٤ فان معدل تكوين رأس المال سوف يؤدي على حسب أفضل الافتراضات الى نمو الناتج بنسبة ٣ في المائة سنوياً وهي نسبة مقاربة لنسبة الزيادة السنوية للسكان، مما يعني بأن معدل نمو متوسط دخل الفرد يكون في مستوى الصفر. فاذا اريد تحقيق نمو اقتصادي حقيقي في متوسط دخل الفرد بنسبة ٣ في المائة سنوياً فان نسبة رأس المال الثابت يجب ان تتضاعف لتبلغ ٢٤ في المائة من الناتج المحلي الاجمالي وليس ١٢ في المائة كما هي الحال الآن. وتستدعي دقة الحسابات ان تكون هذه النسبة محسوبة على أساس رأس المال الصافي، وليس الاجمالي، أي أن هناك حاجة الى نسبة اجمالية اعلى من ٢٤ في المائة وذلك للأخذ بالاعتبار استهلاك رأس المال الثابت.

ولكن تحقيق مثل هذه النسب يبدو مستحيلاً دون تحقيق تغيير اساسي في مناخ الاستثمار والادخار، واستقطاب استثمارات اجنبية لاستكمال المدخرات الوطنية في تحقيق معدلات الاستثمار المطلوبة.

ومن مراجعة ارقام الحسابات القومية يتضح ان هناك فجوة واسعة بين الاستثمار والادخار تتم تغطيتها بالاقتراض من الخارج، وبالتحويلات، والمساعدات الرأسمالية من الخارج (الجدول ١٨)، ويمكن حساب هذه الفجوة كما هو مبين في الجدول ١-٣.

الجدول ١-٣- فجوة الادخار الاجمالي
(مليون ريال)

	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣
١- الادخار الاجمالي	٩١٤٣	٧١٩٣	١١٤٨٣	١٩٤٩٧
٢- الاستثمار المحلي الاجمالي	٩٧٩٥	٩٩٧٠	١٦٦٢٢	٢٠٣٧٠
٣- فجوة الادخار (= ١-٢)	ـ ٦٥٢	ـ٢٧٧٧	ـ٥١٣٩	ـ ٨٧٣
٤- نسبة الفجوة الى الناتج المحلي الاجمالي	ـ ١٪	ـ ٣٪	ـ ٤٪	ـ ٥ر٠٪

المصدر : الجدولان ١٧ و ١٨.

(٩) يتم الاعداد حاليا لنظام لاسعار الصرف بثلاث مستويات: الاول ١٢ ريالاً لكل دولار يستعمل لبعض المعاملات بين الهيئات الحكومية واجهزة المشتريات، والسعر الرسمي الجديد في حدود ٥٠ ريال لكل دولار، وسعر السوق الموازية الذي يتوقع ان يصل بحرية الى ما دون ١٠٠ ريال لكل دولار.

ويلاحظ من الأرقام أدناه أن هناك فجوة بين الادخار الاجمالي والاستثمار المحلي الاجمالي (تكوين رأس المال الثابت المحلي الاجمالي زائداً التغير في المخزون) بلغت ٣ في المائة من الناتج المحلي الاجمالي في سنة ١٩٩١، و ٤ في المائة في سنة ١٩٩٢. ولا يمكن التأكيد بأن هذه النسبة انخفضت في سنة ١٩٩٣ لأن ارقام السنة الاخيرة هي ارقام أولية. وتم تمويل هذه الفجوة من القروض الخارجية والتحويلات الرأسمالية من الخارج.

ويجدر التنبيه الى حقيقة ان أرقام الحسابات القومية عن الادخار الاجمالي اعلاه مضللة للباحث. فهي تتضمن التحويلات الجارية من الخارج في شكل تحويلات لمدخولات العاملين في الخارج، بل وكل مدخراتهم في الخارج بعد عودتهم في السنوات الأخيرة، بالاضافة الى المساعدات والهبات التي يحصل عليها اليمن من جهات خارجية. ولو استبعدت تلك التحويلات لتبين ان المدخرات داخل اليمن سالبة، أي ان اليمن يستهلك اكثر مما ينتج محليا، وان هذه الفجوة تشكل نسبة عالية من الناتج المحلي الاجمالي. وحساب الفجوة يكون كما هو مبين في الجدول ١-٤.

الجدول ١-٤- فجوة الادخار المحلي
(مليون ريال)

	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣
١- الناتج المحلي الاجمالي	٨٩٢٩٠	١٠٦٣١٢	١٢٩١١١	١٦٤٠١٢
٢- الاستهلاك النهائي	٩٧٣٩٩	١٠٩٩٧٠	١٣٨٣٧٤	١٦٩٦٢٦
٣- الادخار المحلي الاجمالي (= ١-٢)	ـ ٨١٠٩	ـ٣٦٥٨	ـ ٩٢٦٣	ـ ٥٦١٤
٤- الاستثمار المحلي الاجمالي	٩٧٩٥	٩٩٧٠	١٦٦٥٢	٢٠٣٧٠
٥- فجوة الادخار (= ٣-٤)	ـ ١٧٩٠٤	ـ ١٣٦٢٨	ـ ٢٥٩١٥	ـ
٦- نسبة الفجوة الى الناتج المحلي الاجمالي	ـ ٢٠٪	ـ ١٣٪	ـ ٢٠٪	٢٥٩٨٤ ـ ١٦٪

المصدر : الجدولان ١٧ و ١٨.

إن كون الحسابات اعلاه بالاسعار الجارية لا يغير شيئاً. فالمهم ان نسبة فجوة الادخار تبلغ حوالي ٢٠ في المائة من الناتج المحلي الاجمالي، وان هذه النسبة تستبعد تأثير تغيرات الاسعار لكونها نسبة وليست رقماً مطلقاً.

باء- السياسات الاقتصادية

١- السياسة النقدية

يتكون الجهاز المصرفي في اليمن من البنك المركزي اليمني، وعدد من البنوك التجارية، بعضها فروع لبنوك اجنبية وبعضها مصالح مشتركة يمنية واجنبية. وهناك ثلاثة بنوك متخصصة. غير ان عمليات المصارف المتخصصة لا تدخل في الموازنة الموحدة للجهاز المصرفي، او في المسح النقدي الشامل.

وتوجد الى جانب النظام المصرفي سوق نقدية تقليدية، يسيطر عليها عدد كبير ممن يعملون باستبدال العملة، وقسم منهم مرخص لهم بالعمل من قبل البنك المركزي، ويتعاملون باستبدال العملة الاجنبية كما يسهلون تحويلات اليمنيين العاملين يعملون في الخارج الى الداخل.

وقد تميزت السياسة النقدية في السنوات الأخيرة بالتوسع الكبير في عرض النقود بشكل لم تشهد له اليمن مثيلاً من قبل. فقد ازداد عرض النقود من ٦ر٦٥ مليار ريال سنة ١٩٨٩ الى ٩ر١٣٥ مليار ريال سنة ١٩٩٣ أي أنه تضاعف بمقدار ٤ر٢ مرة خلال ٤ سنوات، بمتوسط نسبة زيادة مقدراها ٦٠ في المائة سنويا. ولذلك كان الرقم القياسي للاسعار يزيد بنسبة ٥٠ في المائة سنوياً خلال نفس الفترة. وهذه نسبة عالية لابد وأن تكون لها آثار بعيدة على التوقعات التضخمية وعلى الاستقرار النقدي والاقتصادي في اليمن.

ويتضح من تحليل تأثير العوامل المؤثرة في العرض النقدي (الجدول ٢٤) ان دين الحكومة من الجهاز المصرفي ازداد من ٥ر٦٠ مليار ريال سنة ١٩٨٩، الى ٣ر١٢٦ مليار ريال سنة ١٩٩٣، اي الى اكثر من الضعف، وبمبلغ قدره ٧ر٦٥ مليار ريال، مقارنة بزيادة عرض النقود البالغة ٢ر٧٩ مليار ريال خلال الفترة نفسها، مما يعني أن زيادة الائتمان للحكومة ساهمت بنسبة ٨٣ في المائة من توسع عرض النقود خلال تلك الفترة.

أما ديون القطاع الخاص فقد ازدادت من حوالي ٨ مليار ريال سنة ١٩٨٩ الى ١ر١٦ مليار ريال سنة ١٩٩٣، اي انها تضاعفت تقريبا. إلا ان مقدار هذه الزيادة البالغ ١ر٨ مليار ريال لا يساوي الا ١٠ في المائة فقط من توسع عرض النقود البالغ ٢ر٧٩ مليار ريال خلال الفترة. وهذا يعني ان توسع الائتمان للقطاع الخاص لا يساوي الا جزءاً قليلاً من التوسع الكبير في الائتمان المحلي خلال تلك الفترة.

أما الأصول الأجنبية فانها لم تلعب دوراً يذكر في تغيير عرض النقود خلال الفترة، لان حجم هذه الاصول وصل الى مستوى متدن يمكن اهماله لاغراض التحليل. اما المديونية الأجنبية للحكومة فلا تظهر ضمن ميزانية البنك المركزي.

أما الفقرات الأخرى التي تؤثر على عرض النقد فقد كان تأثيرها على توسع عرض النقود قليلا، لا يتجاوز ٨ في المائة من توسع عرض النقود خلال الفترة ١٩٨٩-١٩٩٣. ويوضح الجدول التالي خلاصة مقدار توسع عرض النقود خلال الفترة من نهاية سنة ١٩٨٩ الى نهاية سنة ١٩٩٣ ومساهمة العوامل المختلفة في هذا التوسع.

ويتضح من الجدول ١-٥ ان توسع الائتمان المحلي كان مسؤولا عن ٩٣ في المائة من توسع العرض النقدي خلال الفترة ١٩٨٩-١٩٩٣ حيث يعود ٨٣ في المائة الى توسع الائتمان للحكومة و ١٠ في المائة الى توسع الائتمان للقطاع الخاص.

أما الاصول الاجنبية فلم تكن ذات تأثير يذكر على عرض النقد، والسبب الواضح هو ان اليمن استنفذ كافة احتياطياته الاجنبية بحيث وصلت قيمتها الصافية الى ما تحت الصفر، وبالتالي لا تكون هناك تغييرات كبيرة في قيمتها، مما يجعل تأثيرها على تغير عرض النقد ضعيفاً.

الجدول ١-٥- تغير عرض النقد والعوامل المؤثرة فيه
(مليار ريال)

	توسع العرض النقدي	توسع الائتمان للحكومة	توسع الائتمان للقطاع الخاص	الأصول الاجنبية	الفقرات الاخرى
مقدار التغير خلال الفترة ١٩٨٩-١٩٩٣ (مليار ريال)	٧٩ر٢	٦٥ر٧	٨ر٢	ـ٨ر٠	٦ر١
النسبة الى توسع العرض النقدي	١٠٠٪	٨٣٪	١٠٪	ـ١٪	٨٪

المصدر: الجدول ٢٤.

ويتضح من ذلك ان السياسة النقدية عليها ان تقطع شوطا كبيرا في الحد من توسع الائتمان للحكومة، والتوسع في الائتمان للقطاع الخاص.

وأسعار الفائدة الاسمية عالية في اليمن، فهي تبلغ ١٥ في المائة على الودائع لاجل، لمدة سنة واحدة، و١٧ في المائة على السلفيات التجارية. اما سلفيات الحكومة فتخضع لسعر فائدة منخفض نسبيا مقداره ٨ في المائة . وليس هناك مبرر لهذا التمييز الكبير بين السلفيات التجارية وسلفيات الحكومة، ويجب تقليل الفارق لحمل الحكومة على الحد من اقتراضها من الجهاز المصرفي. ورغم هذا الارتفاع في سعر الفائدة الأسمي، فإن سعر الفائدة الحقيقي بقي سالبا وبشكل واضح، وهذا يعتبر ميزة للحكومة التي تستأثر بمعظم السيولة في البلد بأسعار فائدة سالبة، حيث يعتبر الفرق بمثابة ضريبة خفية لصالح الدولة تسمى "ضريبة التضخم"(١٠).

ولقد حافظت البنوك التجارية على مستويات عالية من احتياطياتها لدى البنك المركزي رغم ان نسبة هذه الاحتياطيات الى مجموع الموجودات انخفضت عما كانت عليه سابقا . ففي سنة ١٩٨٩ بلغت نسبة ارصدة البنوك لدى البنك المركزي الى الموجودات ٥٩ في المائة في حين ان هذه النسبة انخفضت الى ٣٩ في المائة فقط سنة ١٩٩٣. كذلك انخفضت ارصدة النقد المحلي لدى البنوك في السنوات الأخيرة (الجدول ٢٥). وهذا يعني أنه تم اتخاذ اجراءات لتقليل سيولة المصارف.

وبالمقابل فقد ازدادت نسبة قروض البنوك للقطاع الخاص الى الموجودات من ١٦ في المائة سنة ١٩٨٩ الى ٢٠ في المائة سنة ١٩٩٣ مما يشير الى زيادة الائتمان الممنوح للقطاع الخاص تمشيا مع توجهات السياسة الاقتصادية العامة في دعم هذا القطاع بمختلف الوسائل ومن ضمنها الائتمان المصرفي (الجدول ٢٥).

وقد اتاحت البنوك التجارية فتح حسابات بالعملة الاجنبية للقطاع الخاص، بحيث يمكن ان تستعمل هذه الحسابات في عمليات الاستيراد ايضا . وقد حققت ودائع العملات الاجنبية زيادة كبيرة سنة ١٩٩٠، الا انها تذبذبت حول مستواها في السنوات اللاحقة رغم الانخفاضات في سعر صرف

---

(١٠) Hallwood & MacDonald (1986) p. 215.

الريال. وربما كان الافراد قد زادوا من موجوداتهم بالعملة الاجنبية، ولكن في اماكن أخرى غير الودائع في البنوك التجارية.

وقد زادت الودائع تحت الطلب في البنوك التجارية من ٦ر١٢ مليار ريال سنة ١٩٩٠، الى ٥ر٢١ مليار ريال سنة ١٩٩٣، في حين ازدادت الودائع لأجل وودائع التوفير، من ٣ر٨ مليار ريال الى ٥ر١٣ مليار ريال في السنتين المذكورتين (الجدول ٢٥)، أي ان زيادة الودائع تحت الطلب كانت اكبر بشكل مطلق ونسبي ايضاً. اما كنسبة الى الناتج المحلي الاجمالي فقد بلغت الودائع تحت الطلب ١٣ في المائة في سنة ١٩٩٠ و١٩٩٣، اما الودائع لاجل، والتوفير، فقد بلغت ٩ في المائة سنة ١٩٩٠، و٨ في المائة في سنة ١٩٩٣. ويمكن تبرير ثبات نسبة الودائع تحت الطلب الى الناتج المحلي الاجمالي خلال الفترة على اساس ان هذه الودائع هي جزء من الطلب على النقود لاغراض المعاملات. الا ان انخفاض نسبة الودائع لأجل، وودائع التوفير الى الناتج المحلي الاجمالي يشير الى ضعف الحافز على الادخار في ظروف التضخم السريع واسعار الفائدة السالبة.

وتشير الاتجاهات اعلاه الى تحسن في ربحية البنوك التجارية خلال التسعينات. فارتفاع نسبة الودائع تحت الطلب الى مجموع المطلوبات من جهة، وارتفاع نسبة القروض التجارية للقطاع الخاص الى مجموع الموجودات من جهة اخرى، لا بد ان يؤدي الى زيادة هامش الربح الذي تحصل عليه البنوك التجارية، وذلك لأن الودائع تحت الطلب قليلة الكلفة، في حين ان القروض التجارية عالية العائد مقارنة ببقية أصول البنوك التجارية.

٢- سياسة التجارة الخارجية

يعاني ميزان المدفوعات اليمني من عجز كبير. ورغم نمو صادرات النفط بمقادير لا يستهان بها اعتباراً من سنة ١٩٨٧، فإن عجز الميزان التجاري استمر في الزيادة وخاصة في السنوات الأخيرة. فقد بلغت نسبة عجز الميزان التجاري الى الناتج المحلي الاجمالي ١٣ في المائة في سنة ١٩٩٠، وبقيت على هذا المستوى في سنة ١٩٩٣. وقد ازدادت قيمة الاستيرادات من حوالي ٩ر٢٠ مليار ريال سنة ١٩٩٠ الى ٩ر٢٧ مليار ريال سنة ١٩٩٣ (الجدول ٢٦)، الا ان نسبتها الى الناتج المحلي الاجمالي انخفضت من ٢٢ في المائة الى ١٧ في المائة خلال السنتين المذكورتين. وقد يفسر ذلك بانخفاض قيمة الريال اليمني وعدم توفر العملة الاجنبية الكافية. ولكنه قد يشير من ناحية اخرى الى الجهود الحثيثة التي تبذلها الحكومة من اجل تقليل الواردات. اما الصادرات فقد انخفضت من حوالي ١ر٨ مليار ريال سنة ١٩٩٠، الى ٥ر٧ مليار ريال سنة ١٩٩٣، والسبب الرئيسي في ذلك هو انخفاض قيمة صادرات النفط من حوالي ٦ مليار ريال الى حوالي ٣ر٣ مليار ريال خلال السنتين المذكورتين على التوالي.

وقد أدت الاختلالات في الميزان التجاري الى فقدان البلاد لكل رصيدها من العملات الاجنبية، وهو ما ساهم الى حد كبير في هبوط سعر صرف العملة. وقد اتخذت اجراءات ادارية مباشرة للسيطرة على المدفوعات وعلى الاستيراد، ولكن محاولات تحقيق التوازن بين استلامات ومدفوعات العملة الاجنبية في البلاد لا تنجح ما لم تكن مستندة الى سياسات اقتصادية اصلاحية تحقق انضباط توسع السيولة والانفاق، على ان تبدأ هذه السياسات بتقليص العجز في ميزانية الدولة.

والصادرات اليمنية، عدا النفط ومشتقاته، قليلة جداً، وتتكون من مواد غذائية ومواد خام بصفة اساسية (الجدول ٢٧). اما الواردات فكثيرة ومتنوعة وتضم تشكيلة واسعة من السلع الاستهلاكية،

والسلع الوسيطة، ومستلزمات التنمية (الجدول ٢٩). وتتوجه الصادرات التقليدية نحو الدول العربية والآسيوية. اما صادرات النفط فتتجه نحو اوروبا وامريكا (الجدول ٢٨). أما واردات اليمن فتأتي بالدرجة الاولى من اوروبا ثم آسيا ثم الدول العربية (الجدول ٣٠).

أما بالنسبة للفقرات غير المنظورة في ميزان المدفوعات (الجدول ٢٦)، فهناك عجز في فقرة الخدمات، حيث ان قيمة الخدمات المستوردة تبلغ حوالي ضعف قيمة الخدمات المصدرة في معظم السنوات الاخيرة. وهناك مجال واسع لزيادة صادرات الخدمات، خاصة خدمات ميناء عدن، وتشجيع النشاط السياحي، لما لليمن من اهمية تاريخية وما يوجد فيها من آثار يمكن ان تجذب السائحين من مختلف انحاء العالم.

اما فقرة التحويلات الخاصة فقد كانت دائماً لصالح اليمن، حيث ان اليمنيين المشتغلين في الخارج اكثر بكثير من غير اليمنيين المشتغلين في الداخل. وكانت هذه الفقرة تدر على اليمن موارد وفيرة بالعملة الصعبة. ولكن ازمة الخليج، وما نجم عنها من عودة اعداد ضخمة من المشتغلين في الدول العربية الى اليمن، هدد هذا المصدر بالنقصان، رغم ان الدخل من هذه الفقرة إزداد اول الامر بسبب تحويل العائدين لقيمة ممتلكاتهم في الخارج الى داخل اليمن.

وبصورة عامة فان حساب الفقرات غير المنظورة يحقق فائضاً لصالح اليمن بقيت نسبته الى الناتج المحلي الاجمالي ثابتة في حدود ١٣ في المائة في السنتين ١٩٩٠ و ١٩٩٣.

ومن الواضح ان الارقام اعلاه تعكس المعاملات المسجلة، التي تمت من خلال النظام المصرفي الرسمي فقط. اما المعاملات التي تمت خارج هذا النظام، وباسعار صرف تختلف عن الاسعار الرسمية فانها لا تظهر. وهذه المعاملات قد تكون كبيرة جداً في ظل التباين الشاسع بين الاسعار الرسمية للريال اليمني واسعار السوق الموازية.

ويعاني الحساب الجاري لميزان المدفوعات من عجز دائم. ولكن نسبة هذا العجز الى الناتج المحلي الاجمالي ليست كبيرة، وقد بلغت اقصى مستوى لها، وهو ٣ في المائة، في سنة ١٩٩٢. ويعود الفضل في خفض هذا العجز الى فقرة التحويلات الخاصة في الحساب غير المنظور، والى فقرة صادرات النفط في الحساب المنظور. ولكن التقلبات في هاتين الفقرتين غير مؤكدة في المستقبل، حيث تتوقف التحويلات على الاوضاع الاقتصادية والسياسية في المنطقة العربية التي يعمل فيها اليمنيون. اما صادرات النفط فتتوقف على الاستكشافات النفطية المستقبلية وعلى تطورات اسعار النفط في السوق العالمية.

وتتم تغطية عجز الحساب الجاري من حساب رأس المال، وأهم فقرة موجبة في هذا الحساب هي القروض الانمائية والسلعية، رغم انها انخفضت من ٥ر٨ مليار ريال سنة ١٩٩٠ الى ١ر١ مليار ريال سنة ١٩٩٣. ويستفيد اليمن ايضاً من مقدار لا بأس به من التسهيلات التجارية، ولكن هذه الفقرة انخفضت ايضاً من ١٧٢٧ مليون ريال سنة ١٩٩٠ الى ٣٦٥ مليون ريال سنة ١٩٩٣. ومن جهة اخرى يقدم اليمن مبالغ لا بأس بها لتسديد القروض، بلغت قيمتها ١٣٠٤ مليون ريال سنة ١٩٩٠، و ٦١٩ مليون ريال سنة ١٩٩٣.

ويتوقع في ضوء تحسن مناخ الاستثمار في اليمن، واستقرار الاوضاع السياسية الداخلية، ان يحصل تقدم ملحوظ وتدريجي في حساب رأس المال، حيث يتوقع ان تزداد الاستثمارات الاجنبية المباشرة، والقروض الانمائية، والتسهيلات التجارية. أما فيما يتعلق بالحساب الجاري فان سياسات التنمية تتوجه نحو تشجيع الصادرات، وتقليل الحماية الممنوحة للصناعات الموجهة للسوق المحلية، وتقليل القيود على الواردات والتحويل الخارجي.

أما فيما يتعلق بصادرات النفط، فهناك دلائل على تحسن احتياطي النفط وزيادة الكميات المصدرة في المستقبل. كما يتوقع خبراء السوق ان تتحسن اسعار النفط مع تحسن وضعية الطلب العالمي على النفط في نهاية هذا القرن. ومن المتوقع ايضاً ان تنتعش الاوضاع الاقتصادية في الدول النفطية، والمنطقة العربية عموماً، مما يفتح فرص عمل جيدة امام الايدي العاملة اليمنية في الخارج، ويرتبط ذلك بالتقدم المحرز في العلاقات الثنائية العربية.

٣- سياسة التحويل الخارجي

اعتاد البنك المركزي اليمني على وضع ميزانية للنقد الاجنبي تتماشى مع خطة التجارة الخارجية التي تضعها وزارة الاقتصاد والتجارة والتموين بالتشاور مع البنك المركزي، حيث كانت جميع الواردات تتطلب رخصة استيراد من قبل الوزارة المذكورة. ويشرف البنك المركزي على ترخيص التعاملات غير المنظورة. وكانت جميع البنوك التجارية تتعامل في سوق النقد الاجنبي كوكلاء للبنك المركزي، ولا يسمح لها بشراء وبيع العملة الاجنبية لحسابها الخاص او لحساب عملائها.

وقد تغير الوضع في السنوات الأخيرة، حيث خفت قيود التعامل بالعملة الاجنبية في السوق الموازية. واصبحت جميع متحصلات القطاع الخاص من العملات الاجنبية تتوجه نحو السوق الموازية. كما احيلت كافة الاستيرادات (عدا اربع سلع رئيسية تستوردها الحكومة) الى السوق الموازية. وسمح للصرافين التعامل بالعملة الاجنبية بصورة قانونية. واصبح السعر الرسمي للعملة اليمنية لا يستعمل الا لاستيراد المواد التي تستوردها الحكومة والتي تمول بالسعر الرسمي للريال من ايرادات النفط، التي تحسب هي الاخرى بسعر الصرف الرسمي.

وتسجل الصادرات لاغراض احصائية فقط، حيث لا توجد حاجة لرخصة تصدير. وللمصدرين ان يستخدموا حصيلة العملة الاجنبية من الصادرات لاستيراد اية سلعة مجاز استيرادها. اما الفقرات غير المنظورة فيجب ادخال حصيلتها الى البلاد، ولكنها تبقى في شكل عملة اجنبية لدى البنوك المحلية. ولا تفرض قيود على استخدام هذه الاموال في تحويلات رأسمالية الى الداخل او الى الخارج، ولكنها تخضع للرقابة بموجب قانون الاستثمار اذا كان لصاحبها مشروع موافق عليه من قبل الهيئة العامة للاستثمار.

٤- سياسة تخطيط التنمية

كان اليمن يستخدم أسلوب تخطيط التنمية منذ السبعينات. وبعد الوحدة عقدت الامم المتحدة في جنيف مؤتمر المائدة المستديرة حول اليمن في الفترة ٣٠ حزيران/يونيو - ١ تموز/يوليو ١٩٩٢، وشاركت فيه العديد من الدول العربية والاجنبية، ومنظمات عربية واقليمية ودولية. وقد كان من المؤمل أن يكون هذا المؤتمر الاول من مؤتمرات متعددة وتخصصية لاحقة، تشمل مختلف القطاعات الاقتصادية

والتنموية. وقد جاء عقد المؤتمر في اطار الاعداد والتحضير للمؤتمر الاول للتنمية في اليمن، الذي كان من المفترض أن يخرج بصياغة لمشروع اتجاهات استراتيجية شاملة للتنمية في اليمن، تشكل اساساً لاعداد الخطة الخمسية القادمة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية للجمهورية اليمنية. وركز مؤتمر جنيف على محورين يتعلق أولهما بالمشكلات التي يواجهها الاقتصاد اليمني ووسائل معالجتها في اطار برنامج البناء والاصلاح الوطني ومجال تشجيع الاستثمار، والثاني استعراض الخطط الحالية والمستقبلية للتغلب على المشكلات والمعوقات المؤثرة على مسيرة التنمية، واحتمالات معالجة الاوضاع الاقتصادية الراهنة، والاسس الكفيلة بتحقيق النهوض الاقتصادي، ومواصلة دفع عجلة التنمية في المستقبل(١١).

ويتوقع وضع الخطة الخمسية الاولى للتنمية الاقتصادية والاجتماعية للفترة ١٩٩٦ - ٢٠٠٠ خلال سنة ١٩٩٥(١٢)، وهي أول خطة للتنمية توضع بعد الوحدة.

وقد يكون من المناسب بالنسبة للدراسة الحالية استعراض حجم الاستثمارات المطلوبة في الخطة لتحقيق معدل معقول للنمو الاقتصادي، يفوق نمو السكان بمايسمح بزيادة حصة الفرد من الناتج القومي وتحسين مستويات معيشة السكان.

والهدف المنشود هو تحقيق زيادة في معدل دخل الفرد بنسبة ٤ في المائة سنوياً. فاذا اضيف الى ذلك نمو السكان بنسبة ٣ في المائة سنوياً، فان معدل النمو المركب المستهدف في قيمة الناتج المحلي الاجمالي يبلغ ٧ في المائة سنويا. ويمكن ان نتتبع ما يعنيه تحقيق هذا المعدل لنمو الناتج المحلي فيما يتعلق بنسبة الادخار والاستثمار المطلوبين من الناتج المحلي الاجمالي، وذلك باستعمال مفهوم معامل رأس المال، الذي يعني المقدار اللازم تخصيصه للادخار والاستثمار لغرض زيادة الناتج المحلي بمقدار وحدة واحدة. وتتراوح التقديرات السابقة لهذا المعامل ما بين ٤ و ٥. ويمكن الافتراض بأن الاستثمارات التي تمت في اليمن خلال الخطط الاقتصادية السابقة، بالاضافة الى اجراءات تحسين الكفاءة الاقتصادية وتفعيل ميكانيكية السوق، يمكن ان تؤدي الى تخفيض المعامل الى ٣ فقط. ويمكن حساب نسبة الاستثمار الى الناتج المحلي الاجمالي بناء على المعطيات اعلاه كالآتي:

نسبة الاستثمار من الناتج = معدل نمو الناتج × معامل رأس المال
٢١ في المائة = ٧ في المائة × ٣

أي ان المطلوب في الخطة القادمة هو استثمار حوالي خمس الناتج المحلي الاجمالي سنوياً للحصول على معدل النمو الاقتصادي المنشود. وباستخدام ارقام الناتج المحلي المتوفرة حاليا بالاسعار الجارية، فان ذلك يعني استثماراً سنوياً بمبلغ لا يقل عن ٣٥ مليار ريال وفق المقاييس الحالية. وهذا المستوى من الاستثمار يمكن تحقيقه اذا تظافرت جهود الهيئة العامة للاستثمار والحكومة وكافة القائمين على الاستثمار في القطاعات المختلفة وبشكل خاص في مجالات النفط والتعدين والمنطقة الحرة.

---

(١١) Ministry of Planning and Development, R. Yemen (1992).

(١٢) البرنامج العام للحكومة، الجمهورية اليمنية، ٣١ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٤، ص ٢٠.

جيم- سياسات الاصلاح الاقتصادي

يركز برنامج الاصلاح الاقتصادي، الذي تم اقراره في عام ١٩٩١، على زيادة الانتاج في الاقتصاد الوطني، وفي الوقت نفسه على التخفيف من الضغوط التضخمية وندرة العملات الاجنبية. وعليه فانه يجمع بين سياسات الاصلاح الهيكلي، مدعومة باجراءات ادارة الطلب. ولتحقيق ذلك فان البرنامج يسعى على مراحل لتحقيق اهداف رئيسية كمايلي:

١- تحرير أسعار السلع

من اولى مهام برنامج الاصلاح الاقتصادي القضاء على التشوهات السعرية بجميع اشكالها، بما فيها تشوهات اسعار الفائدة، واسعار صرف العملة، واسعار السلع عموماً، وازالة كافة القيود والتحديدات بمختلف أنواعها بما في ذلك الاعانات، التي تؤثر على اسعار السوق وتجعلها لا تعكس العوامل الحقيقية للعرض والطلب.

وتوجد حاليا سلعتان أساسيتان استمر دعمها لإعتبارات اجتماعية بواسطة سعر الصرف التفضيلي (هما الحنطة والدقيق). كما استمرت الحكومة ايضاً في الحفاظ على السيطرة السعرية على المشتقات النفطية المنتجة والمسوقة من قبل مؤسسات حكومية. وفيما عدا ذلك فان جميع اسعار السلع الاخرى تتحدد بالعرض والطلب.

٢- تحرير اسعار الصرف

أن الاختلال بين الطلب الكلي والعرض الكلي يحدث عادة نتيجة لتنفيذ سياسات عامة لا تنسجم مع قدرة الاقتصاد على الانتاج. واستمرار ذلك لفترة طويلة يجعل الاسعار والتكاليف المحلية تنحرف كثيراً عن مثيلاتها في الخارج، وبذلك تتغير الاسعار النسبية، وتستنزف القدرة التنافسية للاقتصاد، وينحرف التخصيص الأمثل للموارد. ويتميز الوضع في مثل هذه المرحلة بوجود معدلات عالية للتضخم (رغم محاولات وقف زيادات الاسعار)، بالاضافة الى تباطؤ معدلات نمو الناتج والعمالة، واستنزاف احتياطيات النقد الاجنبي. وهذه الصورة تشبه الى حد كبير ما يحدث في اليمن في التسعينات.

وأحد الخيارات التي تندرج ضمن مجموعة من الاجراءات التصحيحية لهذه الاوضاع هو تعديل سعر صرف العملة. وتشير تجارب الدول الاخرى الى ان هذا التعديل يلقى عادة معارضة، على اعتبار أن السياسات المالية التوسعية التي اوجدت هذه الاوضاع يمكن عكسها لتصحيح الاختلالات. ولكن تكاليف تصحيح السياسات المالية تكون عالية لان السياسات التصحيحية يجب ان تكون صارمة جداً لتحقيق التصحيح المطلوب، مما يلحق ضرراً بالاوضاع الاقتصادية لشريحة كبيرة من السكان، وخاصة الطبقات الفقيرة. والواقع ان الاختيار هنا يعتمد على حجم الاختلال. فكلما اتسع حجم الاختلال كلما صعبت معالجته دون اللجوء الى تخفيض سعر العملة.

وعادة ما تتميز الاسعار والتكاليف بعدم المرونة الكافية باتجاه التخفيض. وفي هذه الحالة فان اجراءات ادارة الطلب لخفض الاسعار تكون عالية التكلفة بدلالة الخسارة في حجم الناتج والعمالة بدرجة لا تبرر استخدام تلك الاجراءات. وكلما كان التعديل المطلوب في مستويات (او معدلات زيادة) الاسعار والتكاليف المحلية كبيراً كلما كان العبء على حجم الناتج والعمالة اكبر. والاجراء البديل هو

ان يرافق اجراءات ادارة الطلب تعديل في سعر صرف العملة، وهذا يعني استعادة التوازن عن طريق رفع الاسعار المحلية لسلع الاستيراد والتصدير بدلاً من خفض الاسعار المحلية البحتة الاخرى.

وتعتمد فائدة تخفيض سعر الصرف على اتساع وعمق آثاره في الاقتصاد الوطني. فعن طريق رفع اسعار السلع المستوردة بالنسبة للسلع المحلية يتحول الطلب من السلع المستوردة الى السلع المحلية. كما انه عن طريق خفض القيمة الشرائية للاصول الاسمية (كالنقود) يزداد الطلب عليها ويتحول تيار الانفاق نحو اعادة التوازن في سوق الاصول الاسمية، مما يخفض الطلب على السلع والخدمات.

ولذلك فان نظام ازدواج سعر الصرف لا يتفق مع السياسات الاصلاحية ومن الافضل تعديله من اجل خلق الكفاءة الاقتصادية في القطاعين العام والخاص. ويجب أن يكون الهدف الاساسي توحيد سعر الصرف اعتماداً على آلية السوق.

٣- تعديل اسعار الفائدة

إن أسعار الفائدة مهمة في تدعيم وضع ميزان المدفوعات. فاعتماد اسعار فائدة حقيقية موجبة تنافس اسعار الفائدة الدولية، ضروري للحفاظ على المدخرات المتولدة في الداخل وتجنب هروبها الى الخارج. كما أن ذلك يشجع على تدفق رؤوس الاموال الاجنبية الى الداخل. واعتماد اسعار حقيقية للفائدة يمكن ان يحرك المدخرات المحلية نحو الاستثمارات المرغوبة في الداخل. فاسعار الفائدة الحقيقية الموجبة تؤثر في عملية الادخار والاستثمار، وفي ميزان المدفوعات، وفي الوضع العام للاقتصاد داخلياً وخارجياً في المدى البعيد.

وقد بلغ أعلى سعر فائدة على الودائع خلال السنوات ١٩٩٠-١٩٩٣[١٣] ١٥ في المائة على الودائع لاجل لمدة سنة واحدة. واذا اخذنا بالاعتبار ان معدل التضخم - بموجب الرقم القياسي لاسعار التجزئة المنشور رسمياً - هو بحدود ٥٠ في المائة في السنوات ١٩٩٢-١٩٩٣، فان ذلك يعني أن اسعار الفائدة كانت سالبة خلال السنوات الاخيرة. ولهذا الوضع ضرره البالغ على عملية الادخار في اليمن في الاجل الطويل. ولذا يجب معالجة هذا الوضع عن طريق السيطرة على معدل التضخم وتقليل التوقعات التضخمية لدى الجمهور، والمحافظة على اسعار موجبة للفائدة.

٤- تحرير التجارة الخارجية

تتمثل المرحلة الاولى في سياسات الاصلاح الاقتصادي في خفض العجز المالي الحكومي وتقليل اعتماد الحكومة على الاحتياطيات النقدية للجهاز المصرفي من خلال توسيع الائتمان المقدم لها من قبل هذا الجهاز. وسيؤدي ذلك الى تخفيف الضغوط التضخمية، ويتيح للبنوك فرصة رأب الصدع بين اسعار الفائدة على القروض والودائع كما سيؤدي الى عكس ظاهرة اسعار الفائدة الحقيقية السالبة.

---

(١٣) كتاب الاحصاء السنوي، ١٩٩٣.

وبعد تحقيق نجاح في المرحلة الاولى تبدأ المرحلة الثانية للاصلاح، وتتمثل هذه في الاصلاح التجاري، وتركز على اعادة النظر في التعرفات الجمركية العالية واجازات الاستيراد وذلك من اجل التأكد من الكفاءة الاقتصادية للصناعات المحلية المماثلة.

٥- تحرير حركة رأس المال

ويعني ازالة القيود على حركة رأس المال، والسماح بتدفقاته في الاتجاهين، بعد ازالة تعددية أسعار الصرف. وبذلك لا تحدث هذه التدفقات تشويها في سعر الصرف بل انها تنظم معدل التوسع النقدي المحلي بشكل يضمن التناسق بين معدل التضخم المحلي ومعدل التضخم العالمي(١٤).

٦- سياسات الخصخصة في اليمن

تعني الخصخصة تحويل الانشطة والممتلكات من القطاع العام (الحكومة) الى القطاع الخاص، وبعبارة اخرى فإن الخصخصة هي تحجيم دور الحكومة في الانتاج، مقابل توسيع وتفعيل دور القطاع الخاص(١٥). وتقوم الخصخصة على ثلاث محاور:

- نقل الملكية من القطاع العام الى القطاع الخاص.
- السماح بدخول القطاع الخاص الى مجالات انتاج القطاع العام.
- اشتراك القطاعين معاً في انتاج سلعة او خدمة، مثل تأجير أصول القطاع العام للقطاع الخاص(١٦).

وقد شملت سياسة الخصخصة في اليمن جميع هذه المحاور، مع تأكيد اوضح على بيع منشآت القطاع العام في كافة القطاعات الانتاجية والخدمية.

وقد أكد البرنامج العام للحكومة في أواخر سنة ١٩٩٤ على معالجة اوضاع منشآت القطاع العام على اساس أداءها الاقتصادي، وتحويل المنشآت الخاسرة الى شركات مساهمة أو تصفيتها، وعدم السماح بدعم أية مؤسسة ذات طابع تجاري.

ويلقى هذا البرنامج تأييداً ومساندة من كافة الهيئات الدولية ذات العلاقة بالاقتصاد والسياسة الاقتصادية. وتساعد منظمة الامم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) حكومة اليمن في عملية خصخصة

---

(١٤) (1984) Edwards, (1982) Mckinnon.

(١٥) الخصخصة: نظره عامة، مجلة الدراسات المالية والمصرفية، المجلد الثالث، العدد الاول، ١٩٩٥، ص ٣٢.

(١٦) خبرة التحويل الى القطاع الخاص في بعض الدول النامية، كتاب وقائع ندوة تطوير القطاع الصناعي وآفاق الاستثمار في الجمهورية اليمنية، كانون الثاني/يناير ١٩٩٤، وزارة الصناعة، الجمهورية اليمنية، ص ٤١٢.

عدد من المنشآت الصناعية الحكومية الموجودة في عدن. ووقع اختيار حكومة اليمن على ١٤ مؤسسة صناعية حكومية من اجل خصصتها. وقد اعلنت لجنة خصخصة القطاع الصناعي في وزارة الصناعة عن برنامج خصخصة الدفعة الاولى من مؤسسات ومصانع القطاع العام، وتضم المرافق الصناعية التالية:

- مصنع الثورة للمنتجات الحديدية.
- مصنع الاحذية الجلدية.
- المخبز الشعبي.
- مؤسسة لوسان للبسكويت والحلويات والمخبز الآلي/المنصوره.
- المؤسسة العامة للالبان.
- مصنع الزيوت النباتية/المنصورة.

وقد افرزت خبرة الخصخصة مجموعة من المتطلبات والمميزات لعملية الخصخصة نجملها في النقاط التالية:[١٧]

- صياغة سياسة اقتصادية واضحة ومتناسقة لتفعيل قوى السوق قبل الاقدام على الخصخصة.

- البدء بالمنشآت الصغيرة والتدرج نحو الكبيرة لاكتساب الخبرة. وتصفية المنشآت العامة المفلسة، وبيعها على اجزاء، أو اعادة هيكلتها قبل الشروع في خصخصتها.

- احاطة الجمهور علماً بتفاصيل صفقات البيع تأكيداً لمصداقية العملية ومن اجل اقناع الجمهور الواسع بأمانتها.

- عدم استخدام حصيلة البيع لتمويل النفقات الجارية للدولة، لأنها موارد غير متكررة.

- تحسين ادارة المنشآت وخفض التكاليف.

دال- تطوير القطـــاع المالـــي

يعتبر تطوير النظام المالي احد الشروط الاساسية اللازمة لتحسين مناخ الاستثمار، نظراً للاهمية الفائقة للتمويل في دفع المستثمرين نحو الاضطلاع بمشاريع جديدة وتشغيلها وتوسيعها في المستقبل. وتطوير النظام المالي يؤدي الى تسهيل المعاملات وتوجيه المدخرات المالية لاغراض الاستثمار. وتهتم حكومات معظم الدول المتقدمة بالتأثير في الاقتصاد باستخدام الادوات المالية في التعاملات الاقتصادية، الا إن العمق المالي لجمهورية اليمن أقل بكثير من بلدان نامية اخرى تتمتع بقطاع مالي أكثر تطوراً .

---

(١٧) Pedro Armella (1974) PP. 21-3.

١- هيكل القطاع المالي في اليمن

يتكون هيكل النظام المالي في اليمن من العناصر التالية:

البنك المركزي اليمني: وأنشىء في الشمال سنة ١٩٧١. وقد بلغت موجوداته في نهاية سنة ١٩٩٤ حوالي ٦ر ١٨٠ مليار ريال يمني.

تسعة بنوك تجارية، بعضها فروع لبنوك اجنبية، وبعضها مصالح مشتركة يمنية واجنبية، واكبرها البنك اليمني للانشاء والتعمير (٣٤ فرعاً)، والبنك الاهلي اليمني (٣١ فرعا). ويبلغ عدد فروع البنوك التجارية في اليمن ٨٩ فرعاً. وقد بلغ مجموع موجودات البنوك التجارية في نهاية سنة ١٩٩٤ حوالي ٧ر ٧٠ مليار ريال يمني.

ثلاثة بنوك متخصصة: وهي البنك الصناعي (وله فرعان)، وبنك التسليف التعاوني والزراعي (وله ٢٥ فرعاً)، وبنك التسليف للاسكان (وله ٣ فروع). وسنتناول دور البنك الصناعي بشيء من التفصيل لاحقا، ولم تتوفر معلومات كافية عن البنكين الآخرين.

كذلك توجد ست شركات للتأمين وشركتان للتمويل والاستثمار، احداهما يمنية والأخرى يمنية/ليبية.

دور البنك المركزي:

يتمثل جانب مهم من دور البنك المركزي في سلطته الاشرافية على البنوك بصفة خاصة[١٨]، وادارته للسياسة النقدية والائتمانية بالتشاور مع الحكومة. ومن الوسائل التي يقترح ان يتبعها البنك المركزي في تحقيق اهداف السياسة النقدية مايلي:

- **عمليات السوق المفتوحة:** وذلك بشراء وبيع السندات الحكومية في السوق المالي بهدف التأثير على عرض النقود أو اسعار الفائدة. ولم يمارس البنك المركزي اليمني هذه العمليات لحد الآن. وستكون الخطوة الاولى صدور قانون الدين العام رقم (١٩) لسنة ١٩٩٥، واصدار سندات دين حكومية يتداولها الجمهور والمؤسسات المالية.

- **سياسة سعر الخصم:** وهو تغيير سعر الفائدة الذي يفرضه البنك المركزي على قروضه للبنوك التجارية. ويعني تغيير سعر الفائدة الايعاز للبنوك برفع اسعار الفائدة على القروض والودائع. ويدرس البنك المركزي حاليا مسألة رفع اسعار الفائدة لتشجيع الافراد على الادخار، وتقليل السيولة، والحد من عمليات المضاربة على الدولار.

- **تغيير نسبة الاحتياطي الالزامي:** وهي النسبة المحددة قانوناً لاحتياطيات البنوك (النقد في الصندوق مضافا اليها الودائع لدى البنك المركزي) الى قيمة ودائع الجمهور لديها. ويقصد بتغيير هذه

---

(١٨) لا يشرف البنك المركزي اليمني على المؤسسات المالية غير النقدية برغم ان المشرع قد ضمنها تحت رقابة البنك المركزي في القانون رقم (٢١) لسنة ١٩٩١.

النسبة التأثير في قدرة البنوك على الاقراض. ولكن اذا كانت احتياطيات البنوك عادة اعلى بكثير من النسبة القانونية كما هو الحال في اليمن فان هذه الوسيلة تصبح عديمه الفاعلية.

- **الضوابط الانتقائية على الائتمان:** ومثالها ان يطلب البنك المركزي من البنوك التجارية زيادة الائتمان الممنوح لنشاط معين على حساب نشاطات أخرى. أو تحديد سقوف للائتمان الذي تقدمه البنوك للقطاعات الاقتصادية المختلفة.

ومن الوسائل المقترحة الاخرى ما يلي:

- إقناع الحكومة باصدار حوالات خزينة بمدد قصيرة، وبيعها الى الجمهور والبنوك التجارية والمؤسسات المالية الاخرى. ويمكن للبنك المركزي ان يدخل هذه الحوالات ضمن الاحتياطيات الالزامية للبنوك، أو ممارسة عمليات بيعها وشرائها مع البنوك التجارية بهدف التأثير في سيولة المصارف وبالتالي في حجم الائتمان المصرفي وعرض النقود.

- إصدار شهادات ودائع كبيرة القيمة من قبل البنك المركزي وبيعها للبنوك التجارية.

٢- عوائق تطوير القطاع المالي

يتكون القطاع المالي، او السوق المالية، من "السوق النقدية"، ومن "سوق رأس المال". واذا كانت السوق النقدية هي سوق الاموال قصيرة الاجل التي لا تتجاوز استحقاقاتها مدة السنة، فان سوق رأس المال هي سوق الاموال متوسطة الأجل وطويلة الاجل، اي التي تتجاوز استحقاقاتها مدة السنة. وفي هذا الاطار تشكل سوق الاوراق المالية (البورصة) جانباً هاماً من جوانب السوق المالية باعتبارها العمود الفقري لسوق رأس المال(١٩).

وهناك عدد من المشاكل المترابطة التي تواجه انشاء نظام مالي مناسب في اليمن يمكن أن يستعمل بكفاءة لتحقيق التنمية الاقتصادية. فالمشكلة الاولى هي انخفاض معدل الادخار، ووجود مؤسسات مالية بسيطة التطور لا تتمكن من التوسط بكفاءة لتحقيق التنمية الاقتصادية، بتحويل المدخرات الى الاستخدامات المنتجة.

ويمكن الى حد ما مواجهة نقص المدخرات المحلية من خلال تشجيع تدفق رأس المال الاجنبي، سواء في شكل قروض او استثمارات اجنبية مباشرة. ولكن الاعتماد على رأس المال الاجنبي لا يمكن ان يستمر الى ما لا نهاية. وإحدى السبل الممكنة للاسراع بتطوير النظام المالي المحلي، وزيادة مستوى المدخرات المحلية في الوقت نفسه، هو السماح للمؤسسات المالية الاجنبية بالعمل داخل البلد. فالاستثمار الاجنبي المباشر في القطاع المالي المحلي لا يؤدي الى زيادة تدفقات رأس المال فحسب، بل ايضاً الى تقوية القطاع المالي المحلي بتوفير الخبرة، والتدريب، والتكنولوجيا المالية والمصرفية.

---

(١٩) المؤسسة العربية لضمان الاستثمار (١٩٨٩) ص ٩.

إن درجة التطور المالي ظاهرة ذات ارتباط ايجابي بدرجة التطور الاقتصادي للبلاد. وبصورة عامة فانه كلما زاد تعمق وانفتاح وانسيابية اداء النظام المالي كلما زادت كفاءة توزيع الموارد المالية في الاقتصاد، وبالتالي زيادة معدل النمو والتنمية الاقتصادية. ولذلك فان الاصلاح المالي يتطلب تحرير النظام المالي، ولاسيما البنوك التجارية، ليؤدي دوره المطلوب في عملية التنمية الاقتصادية.

٣- تحرير البنوك التجارية

لكي تؤدي البنوك التجارية دورها في تحريك المدخرات المحلية نحو الاستثمارات المنتجة يجب تحريرها من التقاليد التي سارت عليها منذ بداية نشوء النظام المالي في اليمن. فبسبب ارتفاع المخاطر كانت البنوك التجارية الاولى ملكاً للحكومة. ولكي تتمكن تلك البنوك من جذب الفوائض المحلية، مهما كانت صغيرة، كانت تعطي فائدة عالية بالمقياس الحقيقي على الودائع (اي بعد استبعاد معدل التضخم الذي لم يكن له وجود في ذلك الحين). وبسبب ارتفاع درجة خطورة الاقراض، كانت الاصول قصيرة الاجل مفضلة على الاصول طويلة الاجل، وبالتالي كانت الكلفة الحقيقية لتمويل الاستثمارات الراسمالية طويلة الاجل عالية. وكانت الحكومة تدعم بوسائل متعددة هذه العملية لتقليل تكاليف الفائدة على المقترضين. ولكن مع ظهور حالات العجز في ميزانية الدولة وارتفاع معدلات التضخم اصبح ذلك الدعم غير مرغوب فيه، خاصة وان الحكومة اصبحت "تتزاحم" مع القطاع الخاص في الحصول على الائتمان المصرفي اللازم لتمويل عجز الميزانية. وسقوف اسعار الفائدة التى وضعت اساسا لصالح الطلب الاستثماري جعلت اسعار الفائدة على الودائع اقل من المطلوب لجذب ودائع بالمقدار الذي تسمح به المدخرات المحلية. وعلى العكس فقد توجهت الفوائض نحو استعمالات اخرى، مثل زيادة الاستهلاك وتراكم اصول حقيقية غير منتجة (كالأراضي والذهب وغيرها)، وشراء أصول مالية أو غير مالية في الاسواق الاجنبية..الخ.

وبسبب تضاؤل فرص الاقراض المناسبة للقطاع الخاص، والصعوبات التي واجهتها البنوك في استرداد بعض القروض، فقد قلت رغبة البنوك في اجتذاب المزيد من الودائع. بل على العكس من ذلك فضلت البنوك زيادة احتياطياتها النقدية بمزيد من الايداعات بفائدة منخفضة لدى البنك المركزي. وبدوره كان البنك المركزي يزيد من تسليفه للحكومة بسعر فائدة مخفض جداً بلغ مؤخراً ٨ في المائة، مقارنة بسعر الفائدة على القروض التجارية البالغ ١٧ في المائة.

وكلما زاد معدل التضخم كلما زدات الخسائر المالية التي تلحق باصحاب الودائع وحملة العملة الوطنية، بسبب انخفاض القوة الشرائية لهذه الاموال لصالح البنك المركزي الذي يحتفظ بالاحتياطيات الفائضة للبنوك التجارية، وبالتالي لصالح الحكومة التي تحصل على السلفيات من البنك المركزي باسعار فائدة مخفضة.

وتتطلب زيادة المدخرات المحلية وتحريكها نحو الاستثمارات المنتجة تحرير البنوك التجارية من هذه الانماط في السلوك، بحيث تخلق انواعاً كثيرة من الحوافز لزيادة الودائع لآجال مختلفة وتوجيهها نحو توسيع الائتمان للقطاع الخاص لزيادة الاستثمارات المنتجة.

٤- تحرير أسعار الفائدة

يتطلب معيار الامثلية في الاقتصاد ان يتحدد سعر الفائدة عند المستوى الذي يساوي بين التفضيل الزمني للمدخرين (الذين يخصمون الاستهلاك المستقبلي بنفس سعر الفائدة) وبين معدل العائد على الاستثمار. وحيث ان الاستهلاك في البلدان النامية لا زال بعيداً عن مستوى الاشباع، فان التفضيل الزمني للادخار لا بد ان يعطي عائداً موجباً، أي ان يفضل الاستهلاك الحالي على الاستهلاك في المستقبل، بمعنى ان التنازل عن الاستهلاك الحالي (الادخار) لابد ان يعطي عائداً موجباً.

وعليه فان أسعار الفائدة الحقيقية على الودائع والقروض يجب ان تكون موجبة، كما ان المشاريع الاستثمارية التي يتم اختيارها يجب ان تعطي هي الاخرى عائداً موجباً. اما اذا كان سعر الفائدة على الودائع يبلغ ١٥ في المائة وكان معدل التضخم الفعلي بحدود ٥٠ في المائة كما كان في سنة ١٩٩٣، فان ذلك سوف لا يترك اي حافز للادخار.

٥- تنويع الادوات المالية

يتطلب تطوير القطاع المالي في اليمن، لزيادة رغبة الافراد في التعامل معه، تنويع الادوات المالية المتعارف عليها، وخصوصاً في ضوء التوجهات الحديثة لانشاء سوق الاوراق المالية، وتشجيع البنوك على جذب المدخرات المحلية وتوجيهها نحو الاستثمارات المنتجة، وزيادة اقتراض الحكومة من الجمهور، بدلا من الاعتماد على سلف البنك المركزي، وزيادة المؤسسات المالية الاجنبية في القطاع المالي اليمني.

وفيما يتعلق بالدين العام ينبغي دراسة اصدار أنواع متعددة من السندات التي تطرح للجمهور وبآجال وفوائد وحوافز مختلفة، بما في ذلك اصدار سندات بدون كوبون فائدة تطرح بسعر مخفض جداً يغري بشرائها.

وفيما يتعلق بالبنوك التجارية فان عليها ان تعرض تشكيلة اوسع من حسابات الودائع ترضي رغبات كافة المدخرين. كما ينبغي ان تدرس امكانية اصدار شهادات ودائع باحجام ومدد وفوائد مختلفة وبالعملة المحلية والعملات الاجنبية. ولابد ان تتعدد اصدارات المؤسسات المالية الأخرى.

ان ظهور عدد كبير من المؤسسات المالية غير المصرفية - مثل شركات التمويل، وصناديق المعاشات، وشركات التأمين، وصناديق الاستثمار التعاضدية، والاتحادات الائتمانية، ومؤسسات الادخار، وبنوك الاستثمار وغيرها - سيساهم في تنويع الاصدارات المالية بشكل واسع.

ويمكن تشجيع الاستثمارات الاجنبية على الدخول في هذه المجالات أو استعمالها كمصالح مشتركة يمنية/اجنبية.

٦- إنشاء بورصة للاسهم والسندات

يتمثل أحد الاهداف العامة لانشاء الاسواق المالية في تنويع ملكية الشركات وتوسيع ديمقراطية النظام الاقتصادي. واهم مشكلة تواجه انشاء السوق لا تأتي من الطلب على الاسهم. بل أنها تتمثل في ايجاد الشركات الراغبة بطرح اسهمها للجمهور. فالشركات اليمنية تفضل ان تبقى ملكيتها مغلقة

ومقتصرة على عدد من المالكين ممن تربطهم صلة القربى. وحتى اذا كانت الشركة ملكاً لمجموعة اوسع من المؤسسين فقد لا يكون هناك حافز لطرح اسهم للجمهور، لما لذلك من المتطلبات القانونية وقواعد الافصاح المالي التى لا تفضلها مثل هذه الشركات.

وهناك مجموعة من المتطلبات لجعل المستثمرين يقبلون على شراء الاسهم. اولاً، يرغب صغار المستثمرين ألا يتعرضوا للاستغلال من قبل الذين يستعملون معلومات داخلية عن الشركة لتحقيق مصالح ذاتية، وعليه يجب ان تكون هناك عقوبات صارمة لمثل هذا الاستغلال. وقد وجدت بعض الحلول لهذه المشكلة. ففي كوريا الجنوبية تم تحقيق ذلك بتشجيع المستثمرين المؤسسيين على الاستثمار لصالح صغار المستثمرين مما يترك جزءاً بسيطاً من السوق للاكتتاب العام، ومما يجعل تقلبات اسعار الاسهم ضمن حدود مقبولة. وقيام البنوك أو الشركات المالية بالاستثمار في حافظات مالية يساهم فيها صغار المدخرين يؤدي الى التخفيف من ظواهر الاستغلال من جهة، والى استقرار أكثر لأسعار الأسهم، بسبب كبر حجم صفقات الأسهم المتداولة والتخصص الأكثر في السوق، من جهة اخرى.

ومن الناحية القانونية والمؤسسية لايتطلب الامر تشريع قانون جديد لسوق الاوراق المالية، بل اصلاح كافة القوانين ذات العلاقة بالسوق، واهمها قانون الشركات، وقانون الاستثمار، وقانون ضريبة الدخل، وقانون الدين العام، وغيرها من القوانين والانظمة ذات العلاقة كقانون التأمين، وقانون البنوك ...الخ.

فقانون الاستثمار يحدد تعامل الجهات العربية والاجنبية بأسهم الشركات المساهمة العامة اليمنية، بموجب النسب التي حددها القانون من اسهم الشركة للعرب والاجانب. وتسعى الحكومة، عن طريق قانون الاستثمار، الى دفع الشركات الاجنبية التي ستنشأ في اليمن الى طرح اسهم للجمهور للوفاء بمتطلبات قانون الإستثمار حول نسبة المشاركة اليمنية الالزامية في هذه الشركات. وتتوقع الحكومة ان يشكل ذلك دفعاً لنجاح السوق، خاصة وان اسهم الشركات الاجنبية تكون مرغوبة عموماً في السوق.

ويقترح ان يستمد قانون سوق الاوراق المالية المتوقع اصداره قريباً في اليمن احكامه بناء على تجارب الاسواق المالية العربية الأخرى، وذلك تحقيقا للتقارب معها تمهيداً لتحقيق هدف الربط بين الاسواق المالية العربية في المستقبل(٢٠).

ويشمل تطوير البنية القانونية والمؤسسية ايضاً تطوير مهنة محاسبة، واصلاح النظام الضريبي، وتشجيع المؤسسات المالية على المشاركة في عمليات الاسناد والوساطة في السوق الاولية، وتمثيل جمهور المستثمرين في السوق الثانوية، كما يتطلب حماية المستثمرين لزيادة رغبتهم في شراء الاسهم ودفع اسعار مناسبة لها.

بعض المقترحات لتنشيط السوق المالي:

---

(٢٠) ونشير في هذا المجال الى ضرورة الاستفادة من الابحاث التي قدمت في مؤتمر استراتيجيات تنشيط البورصات العربية الذي عقد في عمان في الفترة من ٩ الى ١١ نيسان/ابريل ١٩٩٤ بالتعاون بين اتحاد المصارف العربية وجامعة الدول العربية.

- الاستفادة من برنامج خصخصة مشاريع القطاع العام لتحويل هذه الشركات الى شركات مساهمة عامة تطرح اسهمها على جمهور المستثمرين.

- تشجيع المشاريع الاجنبية - التي تُرخص إقامتها في اليمن بموجب قانون الاستثمار - على طرح اسهم للجمهور بنسبة المشاركة اليمنية التي حددها القانون.

- تشجيع تداول السندات الحكومية وسندات الشركات.

- دفع البنوك والمؤسسات المالية غير المصرفية الى الدخول في عمليات السوق الاولية، كمساند وكوسيط لجمهور المستثمرين في عمليات الاسهم، ودخول السوق الثانوية لادارة محفظات استثمارية كبيرة نيابةً عن جمهور المستثمرين الصغار.

- الاسراع بالاصلاحات المؤسسية والقانونية والقضائية لاهميتها في التطور المستقبلي للسوق.

٧- دور البنوك في تمويل المشاريع

لقد توجه القطاع المصرفي في اليمن تاريخيا نحو تمويل الواردات، ولم يقدم الكثير لتمويل المشاريع الاستثمارية، وخاصة المشاريع الصناعية. والسبب في إحجام القطاع المصرفي عن دعم الاستثمارات هو اضطلاع القطاع العام في السابق بدور اساسي في اقامة الصناعات، كما كان القطاع الخاص يفتقر الى الخبرة في مجال التصنيع(٢١).

والمطلوب من القطاع المصرفي في المرحلة الحالية، التي تتميز بالسعي الى تقليص دور القطاع العام وزيادة دور القطاع الخاص في عملية التصنيع، هو اعادة تقييم شامل لدوره واهدافه، لكي يتحول الى عامل محفز لتشجيع الاستثمار خاصة في مجال التصنيع، وذلك مع ملاحظة التحولات في طبيعة المشاريع المطلوب تمويلها في المرحلة القادمة. ولكن لا بد من تحرير البنوك من القيود لكي تحقق الاستفادة القصوى من فائض السيولة المحلية في مساندة قطاع الاعمال.

والمطلوب من البنوك يتجاوز توفير السيولة المحلية لتقوم بدور ريادي في استقطاب اموال جديدة من مصادر محلية وخارجية، وخاصة من الاسواق المالية الدولية، باعتبار ان دور الاسواق الاقليمية المحلية سيكون ثانويا خلال السنوات القادمة. ويتطلب ذلك اساليب مبتكره تلائم المستثمرين الاجانب، وتوفر العائد الذي يرغبون الحصول عليه، وتتجاوب مع استعدادهم لتحمل المخاطر والوفاء بالالتزامات.

وتجدر الاشارة الى ان تمويل المشاريع الاستثمارية قد لا يخلو من المخاطر، ولهذا يصبح من الهام ان يأتي جانب من الاحتياجات التمويلية لأي مشروع في شكل ملكية. وعلى الرغم من اختلاف

---

(٢١) واستمر هذا الوضع الى الوقت الحاضر، ففي سنة ١٩٩٤ بلغ اجمالي سلفيات البنوك التجارية حوالي ١٧ر٧ مليار ريال منها حوالي ١١ر٦ مليار ريال لتمويل التجارة، اي حوالي ٦٦ في المائة، اما سلفيات الزراعة والصناعة فقد بلغت حوالي ١ر٢ مليار ريال، أي اقل من ٧ في المائة من المجموع.

التركيبة التمويلية المثلى، حسب طبيعة المشروع، فإن هذه التركيبة لا بد ان تكون مزيجا من رأس المال والقروض، لتوفير توازن ملائم بين العائد والمخاطر.

٨- دور البنوك المتخصصة في تمويل المشاريع: البنك الصناعي(٢٢)

يوجد في اليمن ثلاثة بنوك متخصصة هي البنك الصناعي، وبنك التسليف الزراعي والتعاوني، وبنك التسليف للاسكان، ولكن أهمها هو البنك الصناعي.

ويعود انشاء البنك الصناعي المتخصص في اليمن الى سنة ١٩٧٦، وكان الهدف منه تشجيع المشاريع الصناعية الجديدة وتوسيع المشاريع القائمة وتجديدها، وكذلك دعم الصناعات الصغيرة المحلية واليدوية وذلك عن طريق:

- تقديم القروض على اختلاف اشكالها لتمويل المشاريع الصناعية.
- المساهمة في رؤوس اموال المشاريع بالاكتتاب في الاسهم او بشرائها.
- اجتذاب رؤوس الاموال من مصادر محلية وخارجية لتمويل الصناعة.
- اصدار الاسهم والسندات الخاصة بالمشاريع الصناعية وضمان تصريفها.
- تقديم المشورة الفنية ودراسات الجدوى الفنية والاقتصادية للمشاريع.

ويستثمر البنك في مجال الصناعات الاستخراجية، والتحويلية، وفي الخدمات وفي المشاريع الفردية وفي شركات القطاع الخاص والمختلط والعام. ويشارك البنك في المشاريع المملوكة لليمنيين (بنسبة لا تقل عن ٥١ في المائة). ويراعي البنك في عملياته الاعتبارات التالية:

- امكانية توفر مصادر تمويل اخرى، بشروط معقولة.
- جدوى المشروع المراد تمويله من الناحيتين الفنية والمالية.
- مدى اسهام المشروع الصناعي في الاقتصاد الوطني.

ويتابع البنك اداء المشاريع التى يقوم بتمويلها، ويتعاون معها اذا تعرضت للعثرات باعادة جدولة دينها او بمنحها قروضاً اضافية او بإعفاءها من بعض التزاماتها. وقد حقق البنك في هذا المجال نجاحاً معقولا، في بيئة صناعية ناشئة كاليمن.

وقد حاول البنك رفع سقف التمويل للشركة الواحدة - والمحدد بنسبة ١٥ في المائة من رأس المال واحتياطيات البنك - وذلك لضمان مرونة تمويل المشاريع الكبيرة.

ويصل الحد الاقصى للاقراض الى حوالي ٥٠ في المائة من كلفة المشروع الواحد، ويمكن لادارة البنك رفع النسبة الى ٦٠ في المائة في الاحوال الاستثنائية. اما مساهمة البنك في المشاريع الصناعية

---

(٢٢) تم الاعتماد هنا بدرجة كبيرة على بحث الاستاذ محمد عبد الجليل عبده، "البنك الصناعي اليمني بين احتياجات التنمية والمعوقات"، كتاب وقائع ندوة تطوير القطاع الصناعي وآفاق تطوير القطاع الصناعي في الجمهورية اليمنية - صنعاء ٢٥-٢٧ كانون الثاني/يناير ١٩٩٤.

فلا تتجاوز ٣٥ في المائة من امواله، مما يعيقه عن المساهمة في المشاريع الكبيرة خوفاً من استنفاذ هذه النسبة.

وقد بلغ عدد قروض البنك منذ بداية اعماله سنة ١٩٧٧ وحتى نهاية سنة ١٩٩٢، ٢٥١ قرضاً بلغت قيمتها المتعاقد عليها حوالي ٤٤٠ مليون ريال، لمشاريع تصل كلفتها الاستثمارية الى ١٥٣٦ مليون ريال، وتشغل اكثر من خمسة آلاف عامل.

وكان توزيع القروض حسب الانشطة الصناعية كما يلي: مواد البناء ٣٠ في المائة من القروض تليها الصناعات المعدنية بنسبة ١٦ في المائة ثم بقية الانشطة الصناعية الاخرى بنسب تتراوح بين ١٢ في المائة و٦ في المائة. ويلاحظ ان هذا التوزيع يبدو مناسباً لانه يركز اساساً على الصناعات التي تستخدم مواد اولية محلية.

ومساهمة البنك في المشاريع صغيرة جداً بالمقارنة مع نشاطه الاقراضي، وربما يعود السبب في ذلك الى الطابع الفردي او العائلي للمشاريع الصناعية الذي لا يسمح بمساهمة واسعة في المشاريع الصناعية. ولكن يجدر التأكيد على محاولة فتح سبل جديدة في هذا المجال وخاصة مع كبار المستثمرين من يمنيين او غيرهم.

وفي مجال تنمية الصناعات الصغيرة، تولى البنك ادارة برنامج الامم المتحدة لتنمية رأس المال الذي يهدف اساساً الى افادة الصناعيين الصغار الذين تنقصهم الاموال والضمانات اللازمة التي تتطلبها البنوك عند منح القروض. وبموجب هذا البرنامج تم تخصيص ٨٠٠٠٠٠ دولار امريكي لضمان القروض الممنوحة لصغار الصناعيين بواسطة البنك الصناعي، ويقوم صندوق تنمية رأس المال بتغطية ٧٥ في المائة من القرض، اذا عجز المقترض عن الدفع لاسباب معقولة، على ان يتابع البنك اجراءات استرداد القروض حتى يتمكن من تدوير مبلغ الضمان ليشمل اكبر عدد من المشاريع الصناعية. وخصص البرنامج مبلغ ٣٠٠٠٠ دولار امريكي لغرض توظيفها كرؤوس اموال للمشاريع الصناعية الصغيرة. وتعتبر مساهمة الصندوق في رؤوس اموال المشاريع الصغيرة كقروض بدون فوائد. ولم يستغل البنك هذا الشق من البرنامج بالشكل الفعال. والسبب في ذلك عدم توفر المتطلبات الاخرى لقيام المشاريع الصغيرة التي تنطوي ايضاً على قدر كبير من المخاطرة. وكان ذلك رغم تأكيد الحكومة على قيام البنك باعداد مقترح برنامج دعم وتطوير للصناعات الصغيرة، عن طريق وسائل التمويل والمشورة والتسهيلات الفنية.

وتأتي في مقدمة المشاكل التي يعاني منها البنك حاليا محدودية رأسماله، مما يتطلب زيادة رأس ماله لكي يتمكن من تحقيق الاهداف الانمائية المنوطة به.

وقد تمكن البنك من الحصول على بعض القروض الاجنبية، الا انه لم يتمكن من استغلالها بالشكل المطلوب، مما ادى الى الغاء البعض منها، وذلك بسبب احجام المستثمرين عن الاقتراض بالدولار في ضوء عدم استقرار اسعار الصرف.

وقد يكون من المناسب تنويع انشطة البنك التمويلية وتمويل رأس المال العامل وتقديم خدمات البنوك التجارية المعتادة، مثل قبول الودائع وفتح خطابات الاعتماد وغيرها من الانشطة التي تعزز موارد البنك وترفع كفاءة ادائه.

٩- دور المؤسسات المالية غير المصرفية في تمويل المشاريع

من أجل توليد مقادير اكبر من رأس المال طويل الاجل، يجب خلق نظام من المؤسسات المالية الوسيطة غير المصرفية، مثل شركات التأمين، وصناديق المعاشات، وبنوك الادخار، وصناديق الاستثمار التعاضدية، الى جانب البنوك المتخصصة. والغاية من هذه المؤسسات هو تحسين كفاءة الأسواق المحلية، لمواجهة الاحتياجات المالية للمشاريع الصغيرة.

ولعل اول ما يتبادر الى الذهن هو ضرورة ايجاد شركات تمويل انمائية تقوم بتقديم قروض للمشاريع او المشاركة في ملكيتها، وهذه المؤسسات مشابهة للبنوك التجارية غير انها لا تقبل ودائع جارية، ويمكن ان تغير نشاطاتها بسرعة لكي تلائم الظروف الاقتصادية السائدة. ولكن مهمتها الرئيسية تبقى منافسة البنوك في تلبية الاحتياجات الائتمانية للقطاعات ذات الاهمية الثانوية والمقترضين الذين لا تلبيهم البنوك التجارية.

ومع الاتجاه نحو ايجاد سوق للاوراق المالية في اليمن، يمكن ايجاد شركات تمويل استثمارية تتعامل في النشاطات المتعلقة بالاسهم والسندات. فمثل هذه الشركات لا تقدم قروضاً مباشرة ولكنها تتخصص بعمليات ادارة واسناد وتسويق الاسهم والسندات، واجتذاب رأس المال باصدار سندات خاصة بها، او ببيع اوراق تجارية قصيرة الاجل في السوق النقدية.

ويمكن أيضاً التوسع في تطوير شركات التأمين على الحياة، وشركات تأمين الحوادث والملكية، وصناديق المعاشات لتوفر مشاريع معاشات للعاملين في القطاع الخاص، اضافة الى الانواع الاخرى من الخدمات المالية كخدمات تأجير الموجودات لقطاع الاعمال، وخدمات قروض المستهلكين لشراء السلع المعمرة في القطاع العائلي.

ثانياً- السياسات الصناعية

يتطلب تطوير مناخ مشجع للإستثمار وضع سياسات صناعية تهدف الى قيام صناعات ناجحة سواءً من الناحية الاقتصادية أو النواحي الاجتماعية والبيئة.

ويبحث هذا القسم أهمية قطاع الصناعة وارتباطه بتطوير المناخ العام للاستثمار، ويأتي مكملاً للدراسات السابقة التي أعدتها شعبة الصناعة حول تطوير قطاع الصناعة والاستثمار الصناعي، ويركز على السياسات المتعلقة بالمجمعات الصناعية؛ والتعليم والتدريب؛ والبحث العلمي، بالاضافة الى نقل التكنولوجيا ومراقبة الجودة.

وقد قامت شعبة الصناعة في الاسكوا، في اطار برامج عملها السابقة، بإعداد دراسات تفصيلية عن قطاع الصناعة في اليمن وآفاق الاستثمار فيه. وتذكر من بينها دراسة "تنمية الصناعات القائمة على الموارد الاولية في اليمن واليمن الديمقراطية" (١٩٩٠)، حيث شخصت قائمة بالمشاريع المقترحة للإستثمار، وتم اعداد الملامح الرئيسية لـ ١٣ مشروعا صناعيا. كما اعدت دراسة اخرى في برنامج العمل للفترة ١٩٩٢-١٩٩٣ بعنوان "القطاع الصناعي في الجمهورية اليمنية، الاوضاع الراهنة والآفاق الاستثمارية" (١٩٩٣). وتمت مناقشة الدراستين والترويج للمشاريع الاستثمارية المقترحة للمستثمرين من القطاع الخاص، في الندوة التي عقدت في صنعاء في الفترة مابين ٢٥-٢٧ كانون الثاني/يناير ١٩٩٤ بحضور الهيئات اليمنية والاقليمية والدولية المعنية.

وللجمهورية اليمنية مقومات اقتصادية يمكن استغلالها، والاستفادة منها في مجال الاستثمار الصناعي، مثل موقعها الجغرافي الاستراتيجي، واتساع مساحتها الزراعية، وثرواتها السمكية، وتوفر النفط والمعادن، وتوفر امكانيات بشرية ومادية غير مستغلة نسبياً في مجال الاستثمار، كذلك وجود سوق محلية قادرة على استيعاب العديد من المنتوجات الصناعية. كل ذلك يفتح آفاقاً جديدة لتفعيل النشاط الصناعي داخل اراضي الجمهورية، من خلال توجيه الاستثمار الصناعي الخاص نحو استغلال الموارد المتاحة، وذلك لإيجاد قاعدة صناعية تعمل على التوازن مابين الصناعات الوسيطة والاستهلاكية والصناعات الموجهة للتصدير، وبين القطاعات الاقتصادية الاخرى. وفي في هذا القسم، تم التركيز على مقومات تطوير فرص الاستثمار الصناعي، وقيام تنمية صناعية فاعلة.

وتنبع أهمية القطاع الصناعي من الدور البارز الذي يلعبه في التنمية الاقتصادية، وفي زيادة دخل الفرد، وفي تطوير مهارات القوى العاملة. ويساهم هذا القطاع (الصناعات الاستخراجية بما فيها النفط والغاز والصناعات التحويلية) بنسبة لاتقل عن ٢٨ في المائة من الناتج المحلي (٩ في المائة للصناعة التحويلية)، ويعتبر هذا القطاع المدخل المناسب لزيادة الانتاج واستيعاب التقنيات الحديثة في المشاريع الاستثمارية. ومن خلال قانون الاستثمار وتعديلاته (١٩٩٥) تولي الحكومة هذا القطاع أهمية بالغة، وتعمل على جذب الاستثمارات المحلية والخارجية العربية والاجنبية للإستثمار نحو قطاع الصناعات الاستخراجية والتحويلية. كما تعمل على إزالة العوائق الادارية وتبسيط الاجراءات وانشاء مراكز لتشجيع الصادرات الصناعية.

وقد مثلت المشاريع الصناعية أعلى نسبة من المشاريع الاستثمارية المرخصة حتى عام ١٩٩٤، حيث بلغت في سنة ١٩٩٤ فقط حوالي ٧٥ في المائة من المشاريع المرخصة.

وتقوم سياسة التصنيع الجديدة في اليمن على انسحاب القطاع العام تدريجيا من جميع حقول الاستثمار المباشر في الانتاج، باستثناء عدد قليل من الصناعات التي يحجم القطاع الخاص عن الاضطلاع بها. وسوف يقتصر دور الدولة على صياغة السياسات المناسبة، وتقديم مختلف انواع الحوافز الملائمة للتنمية الصناعية بوسائل غير مباشرة - كالتسليف بشروط ميسرة، والاعفاءات الضريبية، وتقديم الخدمات والمعلومات الفنية، اضافة الى الرقابة على الجودة وحماية البيئة - وكذلك توفير البنى التحتية الضرورية.

ومن أهم الصعوبات والاختناقات التي تعاني منها الصناعة اليمنيةِ ما يلي:(٢٣)

- عدم وضوح السياسة الصناعية: بدلالة عدم وجود المعايير المعروفة لتخصيص الموارد وتوزيعها بين الأنشطة الصناعية، وبين مختلف مناطق القطر.

- ضعف مستوى التكامل والترابط: تتميز الصناعة اليمنية بالبساطة وعدم التعقيد، فعلى سبيل المثال، تقتصر معظم الصناعات الغذائية على تعبئة وتغليف المنتج النهائي مع اجراء بعض العمليات البسيطة على المواد الخام.

ورغم ان قطاع الصناعة حقق في الماضي نمواً جيداً بفعل الاستثمارات الملحوظة في خطط التنمية، فإن استراتيجية التصنيع كانت تجري وفق سياسات احلال الواردات، وهي سياسات "انتقائية" في اختيار الصناعات، دون النظر الى ترابطاتها الانتاجية مع الصناعات الأخرى. ولذلك اصبحت الصناعات اليمنية تعتمد على استيراد المواد الاولية والوسيطة بنسبة تصل الى ٧٠ في المائة، وفق تقديرات وزارة الصناعة، هذا اضافة الى قطع الغيار، والإعتماد على الخبرة الاجنبية. وهذا ادى الى زيادة الاستيراد، بعكس ما كان منشوداً من التطوير الصناعي. وقد اخذت الصناعة اليمنية تعاني من تعطل العمليات الانتاجية نتيجة شح العملة الاجنبية اللازمة لاستيراد المدخلات الصناعية. وتقدر وزارة الصناعة نسبة تعطل الطاقة الانتاجية لهذا السبب بحوالي ٥٠ في المائة من اجمالي الطاقات الانتاجية المتاحة. هذا اضافة الى عدم تمكن القطاع الصناعي من امداد القطاعات الأخرى (وخاصة الزراعة والتعدين) باحتياجاتها من المنتجات الصناعية، بسبب عدم انتاج الصناعات اليمنية للمعدات والأدوات.

- ضعف قوة العمل وتدني مستوى المهارة: قد يبدو من مغريات الاستثمار الصناعي في اليمن وجود أيد عاملة باعداد وفيرة وبإجور متدنية مقارنة بالدول العربية المجاورة. إلا ان الاستفادة من هذه المزايا مشروطة بانتاجية العامل ومستوى المهارة لقوة العمل المتاحة، وخصائص أخرى معروفة كدرجة الانضباط ومدى الاستقرار والديمومة في العمل ...الخ.

ويلاحظ ان الفائض في قوة العمل اليمنية هو اساساً من فئة العمالة غير الماهرة (والى حد ما شبه الماهرة)، مما يعني ان مستوى انتاجيتها منخفض للغاية، بل

---

(٢٣) القطاع الصناعي في الجمهورية اليمنية، الاوضاع الراهنة والآفاق الاستثمارية، الإسكوا (كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣) ص ١٠ -١٢.

انها قد لا تصلح لكثير من الصناعات الحالية والمستقبلية، وهذا قد يشكل اختناقا حقيقياً في مسار التنمية الصناعية.

- تركز الصناعات: يلاحظ تركز الصناعات بصورة رئيسية في عدد محدود من المدن الرئيسية؛ حيث تتركز ٩٠ في المائة من الصناعات القائمة في أربع مدن هي صنعاء والحديدة وتعز وعدن.

- ضعف التكنولوجيا وانعدام الدعم العلمي الذي تقدمه الجامعات ومراكز الابحاث الخاصة بالصناعة. وتفتقر إدارات المصانع الى الخبرة التكنولوجية والصناعية، وهناك ضعف في الخدمات الاستشارية وخاصة المحلية منها. وهنالك غياب للمواصفات ومراقبة جودة الانتاج.

- انخفاض مستوى القدرات الادارية والفنية: ويبدو ذلك بشكل اوضح في منشآت القطاع العام بشكل خاص.

- ضعف السوق: بالرغم من ان توحيد شطري اليمن يفترض ان يؤدي الى توسيع السوق، فإن تفضيل السكان للمنتجات المستوردة على المنتجات المحلية يزيد من ضيق السوق المحلية.

- ضعف روح الريادة: تحتاج الصناعة الناشئة في بلد مثل اليمن الى رواد يقبلون المخاطرة ويتميزون بأفق واسع ورؤية بعيدة المدى وبقدرات كبيرة على تذليل الصعوبات. وتوفر هؤلاء الرواد لا يأتي من فراغ، حيث لا بد من وجود سياسات ارشادية وترويجية واسعة، وتعليم خاص، بالاضافة الى سياسات مناسبة للحوافز التي تشجع توظيف الاموال وتحمل المخاطر.

- عدم توفر التمويل: رغم التوسع المستمر في فعاليات البنك الصناعي، فإنها تظل غير كافية لتلبية احتياجات التنمية الصناعية.

إن الوضع الحالي للصناعة اليمنية يتطلب ايضاً فك اختناقات النمو الاخرى والمتمثلة في الأجل القصير في نقص المواد الاولية، مما يجعل الكثير من الصناعات تعمل بأقل من طاقتها الانتاجية ويجعل المستثمرين المحتملين مترددين في اقامة مشاريع جديدة. وفي الاجل المتوسط توفر الايدي العاملة الماهرة وشبه الماهرة اللازمة لتشغيل المصانع بالكفاءة اللازمة لانتاج منتجات بجودة قادرة على المنافسة في اسواق التصدير.

ألف- المجمعات الصناعية

من سمات التطور الصناعي في البلدان الصناعية التركز في اقاليم او مجمعات صناعية كبيرة، في مواقع تجارية هامة - مدن الموانئ مثل مدن الشمال الشرقي للولايات المتحدة - أو اماكن تتوفر فيها المواد الخام - مثل خامات الحديد في اقليم الروه في المانيا - او اماكن تتوفر فيها مصادر الطاقة - مثل الفحم حول مدينة جلاسكو في اسكتلندا - أو اماكن توجد فيها تجمعات سكانية كبيرة توفر الايدي

العاملة المطلوبة بكلفة مناسبة، خاصة للصناعات كثيفة العمل - مثل صناعات النسيج في اقليم لانكشاير في بريطانيا.

وفي الوقت الحاضر تسعى الدول المتقدمة والنامية على حد سواء الى حفز الصناعة للتركز في مجمعات صناعية، من أجل تسهيل إقامة البنى الاساسية اللازمة - كمصادر الطاقة ووسائط النقل والمواصلات والاتصالات وغيرها - وكذلك لإبعاد الصناعة عن وسط التجمعات السكانية حيث يمكن ان يولد مخاطر على سلامة السكان واضرار بيئية جسيمة.

١- المجمعات الموجهة نحو التصدير

وتتركز معظم الجهود في إقامة الاقاليم الصناعية الموجهة نحو التصدير EPZ (Export Processing Zones). وقد بينت دراسة حديثة لمنظمة اليونيدو ان سبعين بلداً في العالم أقامت مثل هذه الاقاليم، وان ستة وعشرين بلداً اخرى تدرس اقامة مثل تلك الاقاليم بصورة جدية. وتهدف هذه المجمعات الصناعية لايجاد آلية تجتنب الاستثمار المحلي والاجنبي في نشاطات موجهة نحو التصدير،بأن تكون جيدة الموقع بالنسبة لتسهيلات النقل والمواصلات، وأن تتميز بتخطيط وادارة جيدة، وعادة يكون القائمون على تطويرها من القطاع الخاص، وتسندها هيئات تنظيمية كفوءة.

وتسعى اليمن لاقامة مجمع صناعي ضخم في ميناء عدن موجه نحو التصدير يسمى بالمنطقة الحرة. وسيتم شرح هذا المشروع والقانون الذي صدر بشأنه في فصول لاحقة من هذه الدراسة.

٢- المجمعات الصناعية الداخلية

ولاتقتصر فكرة المجمعات الصناعية على المجمعات الموجهة نحو التصدير، بل يمكن تخصيص اماكن معينة لاقامة المشاريع الصناعية في جميع مناطق البلاد. ففي الولايات المتحدة الامريكية طبقت مؤخرا تشريعات لمجمعات المشاريع (Enterprise-zone) في اكثر من ثلاثين ولاية . وتختلف هذه التشريعات من ولاية الى اخرى، ولكن جميع التشريعات تتضمن سلسلة من السماحات الضريبية وتخفيفاً لبعض الانظمة في محاولة لتوجيه الاستثمارات الى مناطق مختارة. واغلب هذه السماحات والتخفيفات موجهة للاستثمارات الجديدة، وتعطي مزايا ضريبية ترتبط بتكاليف البدء بتشغيل المشروع، وهذه الاجراءات اكثر فائدة للمشاريع الجديدة من الاعفاءات الضريبية.

ورغم اتفاق الخبراء على اهمية الحوافز الضريبية في اختيار اماكن المشاريع، فإن التشريعات اليمنية لم تقدم من الحوافز الا اضافة سنتين على مدة الاعفاء المؤقت من ضريبة الارباح -- لتصبح ٧ سنوات بدلاً من ٥ سنوات - اذا اقيم المشروع في المنطقة ب (أي خارج المحافظات الرئيسية)، ولا تعني هذه المنطقة سوى مناطق فقيرة في الصناعات، ولكنها ليست مجمعات صناعية مصممة حسب معايير معينة.

وقد اعطى قانون الاستثمار رقم ٢٢ لسنة ١٩٩١ لهيئة الاستثمار أداة اخرى لتوجيه المشاريع الى مجمعات صناعية، بإعطائها الصلاحيات لشراء او استئجار الاراضي بقصد اقامة المشاريع او المجمعات الصناعية والمناطق الاستثمارية الحرة، واستملاك الاراضي التي تراها ضرورية لهذه الغاية،

مقابل تعويض عادل لاصحابها. كما أعطى القانون للهيئة حق اعادة تمليك او تأجير تلك الاراضي للمشاريع وللمستثمرين بشروط مشجعة.

ويمكن للهيئة جعل بعض السماحات والاعفاءات الضريبية والتسهيلات الأخرى تفضيلية بحيث تحابي المشاريع التي تقام في المجمعات الصناعية المخططة. وأخيراً يمكن اضافة حوافز اخرى مثل الحوافز التمويلية في مرحلة انشاء المشروع داخل المجمعات الصناعية المخططة.

معايير عامة لإختيار اماكن المجمعات الصناعية:

فيما يلي بعض المعايير التي يوصى بها في تقرير اماكن المجمعات الصناعية المستقبلية في اليمن:

- **توفر مصدر للطاقة:** تشير التجربة السابقة للتصنيع ان الصناعة الثقيلة، وخاصة الحديد والصلب، نشأت قرب مناطق الفحم الذي كان يشكل مصدراً اساسياً للطاقة. ثم نشأت صناعات اخرى مجاورة لها مما خلق مركبا صناعيا، نتيجة التركز الصناعي.

- **توفر المواد الاولية:** تتوطن بعض الصناعات بجوار مصادر المواد الخام، كما هي الحال في الصناعات الغذائية التي تعتمد على مواد اولية سريعة التلف، وكذلك الصناعات التي تعتمد على مواد أولية كبيرة الحجم أو ثقيلة الوزن.

- **التجمعات السكانية:** ان التجمعات الحضرية الكبرى، تجتنب الصناعة اليها لانها تشكل اسواقاً واسعة للمنتجات ومصادر للقوة العاملة.

- **موانئ التصدير:** تكون الموانئ مواقع صناعية مفضلة لتوفر وسائل النقل الرخيصة، خاصة النقل المائي، الى الدول الاجنبية ومن داخل البلاد الى الميناء وبالعكس. ويسهل موقع الموانئ استخدام وسائل النقل المختلفة في الحصول على المواد الخام للصناعة وتوزيع المنتجات الصناعية. وينطبق هذا على الموانئ اليمنية، خاصة ميناء عدن الذي يرتبط بموانئ دول العالم، هذا الى جانب كون المدينة كثيفة السكان.

- **وسائل المواصلات والاتصالات:** اصبحت وسائل الاتصالات من مستلزمات الصناعة في العصر الحديث لنقل المعلومات وللاتصال بالموردين والمشترين وعقد الصفقات اللازمة بسرعة وكفاءة.

- **العوامل البيئية:** يجب ان يتم اختيار مواقع المجمعات الصناعية بعد دراسة وافية لعوامل البيئة لتجنب وقوعها داخل التجمعات السكانية الكثيفة؛ كما تجدر دراسة الوسائل اللازمة للتخلص من الابخرة السامة والنفايات الصناعية الضارة وتجنب وصولها الى المصادر المائية للسكان او الى تلويث هواء المدن.

باء- التعليم الفني والتدريب المهني

يتميز سوق العمل في اليمن بفائض كبير في قوة العمل غير الماهرة وشبه الماهرة تصل الى ٢٠ في المائة من الايدي العاملة، مع نقص واضح في قوة العمل الماهرة، والحل الصحيح لذلك هو وضع برنامج واسع شامل للتعليم الفني، والتدريب المهني لتأهيل قوة العمل غير الماهرة وشبه الماهرة (وحتى الفنية) على مهن مطلوبة للتنمية الصناعية أو لاحتياجات انواع معينة من المشاريع الصناعية. وتنفيذ هذا البرنامج يكون بالتعاون بين الحكومة المركزية والسلطات المحلية، ومؤسسات القطاع الخاص لأنها المستفيد النهائي من هذا البرنامج.

ويمكن تقسيم نظام التعليم الفني والتدريب المهني الحالي في اليمن الى عدة مستويات كالآتي:

- دبلـوم تقنـي: الثانوية العامة و ٢ الى ٣ سنوات تدريب أو الاعدادية و ٥ سنوات تدريب.

- دبلوم فني (مهني): الاعدادية و ٢ الى ٣ سنوات تدريب.

- تدريب مهني اساسي: ٣ الى ٩ اشهر.

- تدريب مهني للمعاقين.

وفي عام ١٩٩٢ بلغت الطاقة الاستيعابية الكلية لنظام التعليم الفني والتدريب المهني ١١٩٦٥ مقعداً. وهناك عدد من المراكز موزعة بين ثماني وزارات وبعض الهيئات والشركات. وفي مطلع التسعينيات تم انشاء مراكز جديدة، بحيث بلغ عدد الملتحقين في جميع مستويات التعليم الفني والتدريب المهني الى حوالي ٢٠ الف طالب في العام الدراسي ١٩٩٤/١٩٩٥.

وتتركز احتياجات سوق العمل في الوقت الحاضر في المجالات التالية:[٢٤]

- في مجال البحوث: خبرات وطنية في مجال استغلال المواد الخام المحلية، خاصة في مجالي الزراعة وصيد الاسماك.

- في مجال التكنولوجيا: مهارات في تحضير وتصنيع المواد الغذائية، ومواد البناء، وتصنيع المعادن.

- في مجال تطوير المنتجات: المصممون الصناعيون بما في ذلك مصممو الملابس الجاهزة.
- في مجال الانتاج: المهندسون التقنيون ومدراء الانتاج من المستويات العليا والمتوسطة.
- في مجال الصيانة: مهارات في صيانة الآلات والمعدات.

---

(٢٤) وزارة الصناعة، الجمهورية اليمنية، كتاب وقائع ندوة تطوير القطاع الصناعي (كانون الثاني/يناير ١٩٩٤) ص ٥٢٣.

- في مجال ضبط الجودة: الفنيون المتخصصون في المعامل المختبرية.
- في مجال ادارة الاعمال: مدراء اعمال ومشرفون.
- في مجال المال: مهارات وكفاءات في الاعمال المصرفية ومراجعة وتدقيق الحسابات.
- في مجال التسويق: تخصصات في التجارة الدولية وبحوث التسويق.

ومن أجل سد الاحتياجات المستقبلية الواسعة للأيدي العاملة يقترح ما يلي:

- إعداد وتنفيذ نظام موحد للتعليم الفني والتدريب المهني يتميز بقوة التعاون والعلاقات بين القطاع العام والقطاع الخاص. ويمكن لمنشآت القطاع الخاص أن توفر فرص التدريب العملي، في حين تعمل مؤسسات القطاع العام على اعطاء التعليم المتعلق بالجوانب النظرية والاساس المعرفي في مختلف المجالات.

- زيادة طاقة المراكز الحالية بتوسيع مؤسسات القطاع العام وزيادة التدريب في مشاريع القطاع الخاص. وينبغي التأكيد هنا على زيادة مساهمة الاناث في هذا البرنامج.

- تقليل الاعتماد على التمويل العام بجعل القطاع الخاص الشريك الرئيسي في التمويل. ويمكن التفكير في عدد من الاساليب لتحقيق ذلك مثل انشاء صندوق يمول من مخصص الأجور في المشاريع الخاصة. كما يمكن دعوة الشركات الاجنبية لتوفير فرص التدريب للعاملين اليمنيين.

- تحسين نوعية التدريب بزيادة تأهيل ورفع قدرات ومهارات الكادر التدريسي، وتحديث المناهج.

جيم- التعليم الجامعي والبحث العلمي

ومن مراجعة وضع التعليم العالي في اليمن يتبين ان مجموع الطلبة في الجامعات عام ١٩٩٢/١٩٩٣ بلغ حوالي ٦٨٠٠٠ طالب، يتخصص ٨ في المائة منهم في الحقول العلمية(الطب، والهندسة، والعلوم، والزراعة)، وهي نسبة قليلة مقارنة مع ما هو موجود في الدول العربية الاخرى.

وتبدي الجامعتان الرئيسيتان في البلاد (عدن وصنعاء) اهتماماً متزايداً بالدراسات العليا، حيث تم تخريج اعداد من حملة الدبلوم العالي، وعدد محدود من حملة الماجستير. الا ان نسبة الدراسات العليا في اختصاصات العلوم والتكنولوجيا تعتبر قليلة مقارنة بالمواضيع الاخرى.

وتتطلب البرامج التدريسية تدعيماً للمواد المتعلقة بالصناعة، مثل فروع الهندسة الكيماوية وغيرها. كما يجب الاهتمام بالجوانب التطبيقية والميدانية للبرامج التدريسية. وهذا يتطلب تدعيم التجهيزات والمعدات العلمية المتوفرة للجامعات، ودعم البنى الاساسية المساندة للبحوث، خاصة المكتبات الجامعية - او تجهيزها بالمراجع العلمية الحديثة وربطها بقواعد المعلومات العالمية - ودعم المختبرات والورش المساعدة.

وفيما يلي بعض الملاحظات المتعلقة بمستقبل التعليم العالي في اليمن:[٢٥]

- ربط سياسة القبول في الجامعات باحتياجات سوق العمل.
- زيادة التعاون والتكامل بين الجامعات ضمن الاهداف العامة للقبول وتخفيف الازدواج.
- تطوير قدرات الكادر التدريسي بإستمرار، وتطوير الاتصال بالصناعات المحلية، واستقدام مستشارين اجانب لعقد الحلقات الدراسية ...الخ.
- زيادة كفاءة الجامعات وذلك بتشديد سياسة القبول وتطوير المناهج الدراسية.

والجانب الثاني من مهام التعليم الجامعي هو تطوير البحث العلمي. وفي البلدان النامية مثل اليمن يجب على الجامعات ان تتولى البحوث التطبيقية الى جانب الابحاث الاساسية بسبب ضعف الواقع الصناعي. ذلك ان فقدان التعاون بين الصناعات والجامعات يجعل البحوث تتجه إلى امور ذات اهمية ثانوية.

ولابد من لفت النظر الى نقص التمويل اللازم للبحث العلمي، حيث ان معظم التمويل يأتي حالياً من ميزانية الدولة، ولذا فهو يكاد لا يغطي سوى فقرات الاجور والرواتب. ولكي تحقق الجامعات موارد ذاتية عليها ان تحاول توفير موارد لتمويل الابحاث عن طريق التعاون مع الصناعات في مجالات الاستشارات والابحاث التطبيقية.

وقد ابدت الحكومة في الجمهورية اليمنية مؤخراً اهتماماً واضحاً لتطوير البحث العلمي، وسعت الى ايجاد مشروع متكامل للاهتمام بالبحث والتطوير، ولقيام الدولة بتقديم خدمات البحث العلمي الى الصناعات الرئيسية، ولدعم الدراسات العليا في مؤسسات التعليم العالي، وزيادة امكانات البحث العلمي. وقد وضعت خطة لذلك تضمنت استراتيجية طويلة الاجل للبحث العلمي، وهيكل الجهات المشرفة عليه، ومستويات الرواتب والحوافز في الدرجات البحثية، وآليات تقييم الاداء، ومقترحات تطوير وتوسيع ودعم الدراسات العليا في الجامعات، وقد تم تأسيس مركز للعلوم والتكنولوجيا في كل من جامعتي صنعاء وعدن، بمساعدة فنية قدمها مستشارون من منظمة الاسكوا[٢٦]. ويقوم هذان المركزان باستقطاب الامكانات البحثية المتواجدة في الجامعتين، وتكوين الفرق البحثية وتوفير الحوافز المادية. وقد نجح مركز العلوم والتكنولوجيا في جامعة صنعاء باقامة اتصالات مع جهات بحثية اجنبية، وحصل على منح مالية جيدة، وقام بتنفيذ عدد من البحوث من خلال عقود وقعت مع اعضاء هيئة التدريس.

---

(٢٥) IBRD (June 1992), PP. 169-70.

(٢٦) وزارة الصناعة، الجمهورية اليمنية، كتاب وقائع ندوة القطاع الصناعي وآفاق الاستثمار الصناعي في الجمهورية اليمنية، كانون الثاني/يناير ١٩٩٤، ص ٣٧.

دال- نقل التكنولوجيا

تركز سياسات نقل التكنولوجيا في البلدان المتقدمة على آليات لتحويل نتائج الابحاث العلمية من المختبرات الى السوق التجارية. فهي تستهدف تسهيل الاستخدام التجاري لابتكارات علمية جديدة من خلال مراحل متعددة هي البحث، فالتطوير والتكيف، فالانتاج والانتشار. وقد اعتمد النجاح الذي حققته البلدان الصناعية في مجال تطبيق نتائج الابحاث والاستنتاجات العلمية على مشاريع تجارية على جهود مساندة من العمل الحكومي، اضافة الى عوامل اجتماعية وثقافية مميزة تحظى باهتمام عام.

ويتم نقل التكنولوجيا في الدول النامية مباشرة بواسطة المستثمرين باستيراد التكنولوجيا المسوقة تجارياً في البلدان الصناعية. ويمكن أن يتم ذلك بواسطة الاستثمار الاجنبي المباشر او بمشاريع مشتركة، لتلافي حصول اختناقات في استخدام التكنولوجيا المستوردة بصورة كفوءة. والى ان يتم تدريب العاملين اليمنيين على استخدام التكنولوجيا المستوردة بصورة تدريجية وصولا الى استيعابها بشكل تام.

واستيراد التكنولوجيا لايمنع من السعي لتسريع نقل نتائج الابحاث العلمية في الجامعات ومراكز الابحاث الى المشاريع الصناعية، وترجمتها الى منتجات او اساليب انتاجية جديدة او خدمات محلية من خلال تحقيق تعاون وثيق بين مراكز البحث وبين شركات القطاع الخاص، سواء من تمويل الابحاث أو من اجل تنفيذ نتائج الابحاث وتحويلها الى مشاريع منتجة. فمشاريع الابحاث المشتركة بين الجامعات والقطاع الخاص، تتيح للجامعات موارد للبحث، وتوفر للباحثين المعلومات المرتبطة بالواقع المحلي، كما انه يربط المشاريع الصناعية بالعقلية البحثية الجامعية. ويمكن ان تقدم هذه الخدمة مقابل رسوم سنوية او رسوم محددة حسب الخدمة المقدمة. ويستحسن ان تعتبر الجامعات مشاريع البحث الصناعي التطبيقي في الترقيات وان يسمح لها بالاشتراك في المؤتمرات وورش العمل التي تقيمها.

ويدخل في إطار نقل التكنولوجيا، المساعدات الفنية التي تقدمها المنظمات الدولية او تقدمها الدول والشركات الاجنبية، أو الاستشارات الفنية التي تقدمها الجامعات المحلية الى المشاريع المحلية. وتتركز المساعدة الفنية في حل مشاكل انتاجية وتكنولوجية معينة، وتمتد بطبيعة الحال الى المساعدة الادارية في حل مشكلات التخطيط والتمويل والموارد البشرية.

وقد تكون برامج المساعدة الفنية سلبية او فاعلة: فالبرامج السلبية هي التي تستجيب لطلب الجهة التي تحتاج الى المساعدة. اما البرامج الفاعلة فهي تستهدف صناعات معينة دون انتظار طلب المساعدة الفنية المباشرة. ويفضل ان تمارس الجامعات ومراكز الابحاث في اليمن كلا النوعين. فمثلاً يمكن ان تعمل مراكز الابحاث الجامعية على مساعدة المشاريع الصغيرة لتسهيل استفادتها من الابتكارات التكنولوجية الجديدة. ويكون مثل هذا البرنامج مفيداً في اليمن، خاصة اذا تم بالتعاون مع البنك الصناعي الذي يمتلك برنامجاً خاصاً لهذه المشاريع، يمول من قبل الامم المتحدة. وتتضمن الخدمة التي يقدمها البنك الصناعي مساعدة في حل المشاكل الانتاجية، وغيرها من الاستشارات التي يصعب على المشاريع الصغيرة الحصول عليها، وذلك مقابل تكلفة متواضعة.

إن الصناعة اليمنية حديثة العهد وتعاني من مشاكل متعددة. فمعظم المصانع القائمة قامت على تكنولوجيات تقليدية معروفة، محلية او مستوردة، لغرض انتاج سلع تحل محل الواردات. وبغياب الدعم العلمي والتكنولوجي تقل كفاءة هذه الصناعات مع مرور الزمن وتبدأ في مواجهة مشاكل عديدة تؤدي

الى تقليل الكفاءة وانخفاض جودة الانتاج. وتشير الدراسات الى انه يتم استيراد ٧٠ في المائة من المواد الاولية أو شبه المصنعة للصناعات التحويلية من خارج اليمن، مما يجعلها تتأثر بشكل ملحوظ لظروف خارجة عن السيطرة. كما ان انعدام الدعم العلمي، وغياب فعاليات البحث والتطوير في دعم هذه الصناعات، وغير ذلك من الظروف المحلية غير المؤاتية، ادى الى عدم تمكن هذه الصناعات من تطوير نفسها وصعوبة استغنائها عن الحماية الجمركية. وبينت الزيارات الميدانية ان العديد من ادارات المصانع تعوزها الخبرة التكنولوجية والصناعية. وهناك ضعف في الخدمات الاستشارية المحلية، وبرامج الجامعات غير قادرة حالياً على تقديم المطلوب من المساعدة الفنية لهذه الصناعات.

وتعاني المنشآت الكبيرة ايضاً، وهي قد أنشئت اساساً من قبل القطاع العام، من صعوبات تتعلق بالتكنولوجيا المستخدمة فيها، أو تتطلب استبدالها بأخرى اكثر تطوراً.

ومن ذلك مصفاة تكرير النفط في عدن، حيث جرى التعاقد على تحديثها ورفع طاقتها مع شركات اجنبية. ومن ذلك ايضاً المصانع التي انشأت بتكنولوجيا ومعدات سوفيتية او صينية قديمة، كما في صناعات تعليب الاسماك والنسيج والاسمنت، وهذه تجري محاولات جادة لتحديثها وتطويرها قبل خصخصتها.

يتطلب الوضع الحالي للتكنولوجيا في اليمن سياسات لتوسيع القدرة الوطنية التكنولوجية وتطويرها، ودعمها بكوادر ومرافق بحثية تطبيقية مساندة للصناعة، وبناء قدرة وطنية قادرة على المفاضلة بين التكنولوجيات الصناعية، واختيار ما هو ملائم منها لتنمية الصناعة اليمنية كافة، في القطاعين العام والخاص، وتنظيم نقل التكنولوجيا وتطويعها، واستخدامها بشكل يضمن نجاحها اقتصاديا وصيانتها وتجديدها وتطويرها.

هاء- السيطرة النوعية

على الرغم من وجود هيئة عامة للمواصفات والمقاييس، فإن الرقابة الصناعية مازالت ضعيفة، حيث لا توجد مواصفات ومقاييس الزامية، ولا رقابة فعالة على جودة المنتج الصناعي. وتفتقر هيئة المقاييس الى الامكانات المادية والفنية والادارية المدربة، بالاضافة الى افتقارها الى التشريع الذي يحدد صلاحياتها ويرسم لها آلية ممارسة مهامها بالصورة المطلوبة.

وبصورة عامة تكون المنتجات الاجنبية ذات جودة اعلى من المنتجات المحلية، ومن الاجراءات المقترحة لتحسين نوعية المنتجات الصناعية في اليمن، العمل في ثلاثة اتجاهات هي:

- رفع الحماية عن الصناعات التي ينتهي اجل حمايتها المحدد قانوناً، واعتماد الحماية الجمركية بدلا من الحماية الكمية بالاجازات، او منع الاستيراد.

- توجيه الصناعات اليمنية للتصدير، خاصة بالنسبة للصناعات الجديدة.

- تشجيع الاستثمار الاجنبي المباشر وخاصة من قبل الشركات متعددة الجنسيات، شرط التركيز في عقود الاستثمار على رفع مستوى الجودة وزيادة المدخلات المحلية.

إن الشركات متعددة الجنسية تنتج عادة سلعاً ذات مواصفات قياسية عالمية، ولكن ذلك لا يمنع من ان تقوم هذه الشركات بوضع مقاييس الجودة بالنسبة للسلع التي تبيعها في السوق المحلية. ولهذا لابد من لحظ ذلك في عقود الاستثمار لهذه الشركات.

ويجب ان تُدعم الهيئة العامة للمواصفات والمقاييس باصدار تشريعات ملائمة ورفدها بالكوادر والمختبرات والامكانيات، خاصة بالنسبة للمشاريع الجديدة، بالاضافة الى مراقبة معايير وجودة المنتجات المستوردة التي تكون في بعض الأحيان رديئة النوعية وتنافس المنتجات الوطنية منافسة غير متكافئة.

ثالثاً- الموارد الطبيعية والبشرية ومجالات الاستثمار(٢٧)

فيما يلي حصر لأهم الموارد الطبيعية والبشرية واستعراض لمجالات الاستثمارات الممكنة للقطاع الخاص، تم اختيارها من بين المراجع المذكورة ادناه لتكون كمؤشر عام لما يتوفر من فرص استثمارية في اليمن، مع الاشارة الى ان الاختيار الدقيق للمشروع الاستثماري يجب ان يخضع لدراسة فنية واقتصادية، لمعرفة جدواه الاقتصادية.

الموارد الطبيعية والبشرية والبنى الاساسية

ينتعش مناخ الاستثمار في البلدان التي تتمتع بوفرة الموارد الطبيعية. وتشمل هذه الموارد الارض وما تحتويه من معادن، وما فيها من مياه ومزروعات وحيوانات، والبحر وما فيه من أحياء. ويوفر الاستثمار في هذه الموارد فرصاً لاقامة صناعات ذات روابط امامية وخلفية بالنشاط الزراعي والاستخراجي. وبالمقابل فان توفر الموارد البشرية بالكمية والنوعية المناسبة ضروري للاستثمار الناجح.

ألف- الموارد الطبيعية

تتوفر للجمهورية اليمنية احتياطات من النفط والغاز، ولكن ليست بالحجم الكبير الذي يمكن أن يدوم لفترة طويلة، حيث بلغت الاحتياطات الثابتة أكثر من ٦٠٠ مليون برميل في حقول مأرب وحوالي ٣٢٠ مليون برميل في حقل مسيلا وكميات غير مؤكدة لحد الآن في حقل شبوة، في حين يبلغ الانتاج اليومي حوالي ٣٤٠٠٠٠ برميل يومياً. أما احتياطات الغاز فتقدر حالياً بحوالي ٢٠ ترليون قدم مكعب. ولن تكفي احتياطات النفط الثابتة اليمن لسنوات كثيرة من القرن القادم، بموجب معدلات الانتاج السائدة حالياً. وهناك احتياطات من الغاز القابل للتصدير بعد اشباع نسبة كبيرة من الطلب المحلي على الطاقة، مما يوفر النفط لأغراض التصدير.

وتبلغ مساحة الارض التي يمكن ان تزرع في اليمن ٦ر١ مليون هكتار. ولكن مساحة الارض المستغلة تتراوح ما بين ٩ر٠ الى ١ر١ مليون هكتار الجدول ١، أي حوالي ٣ في المائة من مساحة اليمن الكلية والبالغة حوالي ٥٥٠ ٠٠٠ كيلومتر مربع (عدا الربع الخالي). وتعتمد الزراعة في ٢٠ في المائة من هذه المساحة على الري الدائم، في حين تعتمد في الباقي (٨٠ في المائة) على الامطار. والموارد المائية في اليمن قليلة وتتطلب استثمارات كبيرة في السدود والقنوات، وغيرها من الوسائل، لتوفير المياه اللازمة لتطوير الزراعة. الا ان هناك مجالا واسعا للاستثمار في القطاع الزراعي لزيادة انتاج الحاصلات الغذائية للإستهلاك او كمادة أولية للصناعة.

---

(٢٧) اعتمد في هذا الفصل على مراجع رئيسية هي:

- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية، تقرير سنوي؛
- تنمية الصناعات القائمة على الموارد الاولية في اليمن، (الإسكوا) (كانون الثاني/يناير ١٩٩٠)؛
- القطاع الصناعي في المهورية اليمنية، (الإسكوا) (كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣)؛
- كتاب وقائع ندوة تطوير القطاع الصناعي وآفاق الاستثمار الصناعي في الجمهورية اليمنية، كانون الثاني/يناير ١٩٩٤.

ويمتلك اليمن ثروة حيوانية لا بأس بها، ولكنها في تناقص. وتشمل هذه الثروة الغنم والماعز، التي يفوق عددها ٧ ملايين رأس الجدول ٢، والابقار التي يقارب عددها ٢ر١ مليون بقرة، واعداد من الحيوانات الأخرى. وهناك مجال واسع للاستثمار في تنمية الثروة الحيوانية، وخاصة في قطعان الغنم والماعز والابقار لزيادة الانتاج من اللحوم، بالاضافة الى الاستثمار في الابقار لاغراض انتاج الالبان ومنتجاتها، اضافة الى الاستثمار في انتاج لحوم الدواجن والبيض الجدول ٣.

أما الثروة السمكية فهي وفيرة خاصة على طول الخط الساحلي الذي يمتد لمسافة ٢٠٠٠ كيلومتر، وفي مساحة تبلغ ٠٠٠ ٢٢ كيلومتر مربع تمثل الجرف القاري لخليج عدن والبحر الاحمر وبحر العرب. والرصيد المتوفر من الاسماك يسمح بانتاج اعلى بكثير من مستويات الانتاج الحالية الجدول ٣، وذلك تلبية للطلب المحلي المتزايد على الغذاء، ولاغراض التصدير. وهناك مجالات واسعة للاستثمار في هذا النشاط خاصة من قبل القطاع الخاص.

وتوجد في اليمن أيضاً ثروات معدنية كثيرة اضافة الى النفط والغاز، وبعضها ما زال في مرحلة الاستكشاف والتطوير.

وهناك ثروات اخرى غير مستغلة في اليمن، اهمها آثار الحضارات العريقة التي يمكن ان تكون ذات جذب كبير للسياحة من مختلف انحاء العالم. ولكن ذلك يتطلب استثمارات كبيرة للعناية بهذه الاماكن، واستثمارات اخرى مكملة في الفنادق والمنتجعات السياحية وخدمات النقل السياحي وغيرها. وهناك ميناء عدن المهم وموقعه الاستراتيجي في التجارة الدولية (والذي يخطط لإقامة منطقة حرة فيه).

وعلى رأس كل الثروات سكان اليمن ومهاراتهم التجارية. وهذا ليس بالغريب على بلد عريق تمتد جذوره عميقاً في التاريخ.

باء- السكان

يبلغ عدد سكان اليمن، وفق آخر تعداد للسكان في نهاية سنة ١٩٩٤[٢٨] ما يزيد على ١٥ مليون نسمه، وهو رقم يفوق التقديرات المبنية على اسقاطات التعدادات السابقة (كما في الجدول ٤)، ويعني ذلك ان معدل نمو السكان يفوق ٣ في المائة سنويا، ويعتبر من اعلى المعدلات في العالم، وبموجبه سيتضاعف سكان اليمن قبل حلول سنة ٢٠١٥. ويلاحظ بأن حوالي ربع السكان تقريبا يعتبرون من الحضر، في حين ان ٧٥ في المائة يعتبرون من سكان الريف. ويعني ذلك أن اليمن امامه شوط طويل يقطعه على طريق التحضر، مع ما يحدثه ذلك من تغييرات كبيرة في أنماط الاستهلاك وحاجات الافراد، وما يفتح مجالات جديدة للاستثمار في المستقبل.

---

(٢٨) وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للاحصاء، التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت لعام ١٩٩٤، صنعاء، نيسان/ابريل ١٩٩٥. ويتضمن النتائج الاولية لتعداد السكان الذي جرى في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤، حيث تبين ان اجمالي السكان بلغ حوالي ٨ر١٥ مليون نسمه منهم ٧٥٠٠٠٠ خارج اليمن و ٤٩٣٠٠٠ موجودين في اليمن من جنسيات أخرى.

ويتركز اكثر من نصف السكان في أربع محافظات رئيسية هي صنعاء وتعز وأب والحديدة (الجدول ٥). اما الهرم السكاني في اليمن فيتميز باتساع قاعدته، حيث تبلغ نسبة السكان دون سن ١٥ سنة، حوالي ٥٢ في المائة من مجموع سكان اليمن الجدول ٦. وهذا يعني ان الشعب اليمني شعب فتي جداً، ويحتاج الى استثمارات كبيرة في العنصر البشري، لا سيما وان نسبة الأميين بلغت حوالي ٥٤,٥ في المائة، منهم ٧٦,٩ في المائة من الاناث (الجدول ٧)، وان المسجلين في المؤسسات التعليمية لا يمثلون سوى نسبة قليلة من السكان.

جيم- القوى العاملة

إن المعلومات التفصيلية عن العمالة والاجور قليلة نسبياً في اليمن. وآخر تعدادان للعمالة كانا في سنتي ١٩٨٦ و١٩٨٨ وأجري مسح بالعينة للعمالة في عام ١٩٩١، حيث تبين ان قوة العمل تمثل نسبة ٢٠ في المائة من اجمالي السكان، أي ٢,٦ مليون نسمة. أما العاملون فعلياً فبلغ عددهم ٣ر٢ مليون شخص، منهم ٣٨ر١ مليون، أي حوالي ٦٠ في المائة، يعملون في الزراعة والقنص وصيد الاسماك، و٥ في المائة في الصناعة والتعدين، بما فيها الكهرباء والماء والغاز، و٦ في المائة في البناء والتشييد، والباقي، أي حوالي ٢٨ في المائة يعملون في قطاعات الخدمات (الجدول ٨). ولاتتعدى نسبة الاناث المشتغلات ٢٣ في المائة من المجموع العام لقوة العمل.

ويشتغل في اليمن عدد لا بأس به من الاجانب من ذوي التخصصات العالية، بلغ عددهم ٢٠٥٣٦ شخصاً سنة ١٩٩٣، ومنهم ٦ ٣٢٨ من رعايا الدول العربية، والباقون من جنسيات مختلفة اخرى (الجدول ٩).

ويواجه اليمن مشكلة بطالة حادة نتيجة للنمو السريع في عدد السكان، وارتفاع عدد المتسربين من المدارس. وفي السابق وفرت البلدان المجاورة سوق عمل لليمنيين. ولكن عدداً كبيراً من المهاجرين عاد سنة ١٩٩٠ مما رفع نسبة البطالة الى ما يقرب من ٢٥ في المائة[٢٩] وتم امتصاص بعض العاطلين في القطاع غير المنظم. وتتركز البطالة في الأيدي العاملة غير الماهرة ونصف الماهرة في حين ان هناك نقصاً في الايدي العاملة الماهرة الذي يستعان لسده بخبرات من البلدان العربية والاسلامية وغيرها.

ويحتاج اليمن الى استثمارات ضخمة في مجال القوى البشرية لتطوير مؤسسات التعليم الاساسي والتعليم المهني والتعليم العالي كماذكر اعلاه، سواء من قبل الحكومة او القطاع الخاص. كما ينبغي التركيز على زيادة مساهمة الاناث في القوة العاملة تلبية لإحتياجات التنمية الحالية والمستقبلية.

دال- البنى الأساسية

من العناصر الهامة التي تؤثر في جذب الاستثمارات توفر الهياكل والبنى الاساسية، كخدمات الطرق والنقل والمواصلات والاتصالات السلكية واللاسلكية والموانئ والمطارات والطاقة والمياه وغيرها. ولأجل تشجيع الاستثمار يجب بذل جهود كبيرة لتطوير البنى الاساسية وتوفيرها بالكمية والنوعية الكافية على أسس ومرتكزات اقتصادية واضحة وسليمة. وقد يؤدي قصور هذه الخدمات الاساسية الى

---

(٢٩) World Bank (January 1992) P.17.

ارتفاع التكاليف وضعف المردود الاقتصادي لأي مشروع وهذا يؤثر في قرار الاقدام عليه وامكانية نجاحه.

١- توفر الطاقة

يبيِّن الجدول ١٩ انتاج واستهلاك الطاقة في اليمن، وقد ازداد الاستهلاك من ٠٣٨ ١ ميغاواط سنة ١٩٨٩ الى ٦٠١ ١ ميغاواط سنة ١٩٩٣، أي بمعدل مركب للنمو يبلغ حوالي ١١ في المائة سنوياً.

وقد تحسنت وضعية الطاقة في اليمن باكتشاف النفط والغاز. وهناك طاقة محلية جيدة لتصفية النفط في مصفى عدن ومصفى صغير آخر في مأرب. كما ان احتمالات استعمال الغاز جيدة خاصة في توليد الطاقة الكهربائية، وكطاقة بديلة في الصناعة.

٢- الخدمات الصحية

تغطي الخدمات الصحية المحلية ٤٠ في المائة فقط من حاجة اليمنيين، وترتفع هذه النسبة الى ٦٨ في المائة في المناطق الحضرية وتنخفض الى ٣٥ في المائة في المناطق الريفية. وتبين المؤشرات الصحية[٣٠] التي تخص المنشآت الصحية والعاملين في المجال الصحي ضعف هذه الخدمات، كما تبين التطور البطيء للوضع الصحي بين عامي ١٩٩٠-١٩٩٣.

٣- الخدمات التعليمية

بلغ عدد الطلاب المسجلين في المرحلة الاساسية (ابتدائية واعدادية) خلال العام الدراسي ١٩٩٠/١٩٩١ حوالي ١ر٢ مليون طالب، مقارنة بحوالي ٣ر١ مليون خلال العام ١٩٨٥/١٩٨٦. اي بمعدل نمو مركب مقداره ١٠ في المائة سنوياً. ولكن نسبة الاناث انخفضت من ٢٤ في المائة الى ٦ر٢١ في المائة خلال السنتين المذكورتين. واذا اخذنا نسبة الاناث في صفوف معينة في العام الدراسي ٩٩٠/١٩٩١ نراها تنخفض مع التقدم في مراحل التعليم من ٩ر٣٠ في المائة الى ٩ر٢٢ في المائة الى ٢ر١٥ في المائة في الصفوف الاول والسادس والتاسع على التوالي. أما نسبة المسجلين الى عدد السكان في السن المناسب لهذه المرحلة (٦سنوات-١٤سنة) فنراها تبلغ حوالي ٦٠ في المائة، أى ان ٤٠ في المائة من هؤلاء هم خارج نظام التعليم. أما عدد المدرسين فقد بلغ ٠١١ ٥٥ في العام الدراسي ١٩٩٠/١٩٩١، اي بمتوسط حوالي ٣٨ طالب لكل مدرس (الجدول ٢٠).

أما في المرحلة الثانوية فقد ازداد عدد الطلاب بمعدل مركب مقداره ٢٠ في المائة للذكور، و ٩ في المائة للاناث، و ٣ر٨١ في المائة لمجموع الطلاب ليصل العدد الى ٣٧٢ ١١٨ طالب في العام الدراسي ١٩٩٠/١٩٩١. وقد بلغ عدد المعلمين في نفس السنة ٢٧٥ ٥ مدرساً، أي بمتوسط ٤ر٢٢ طالب لكل مدرس، علما بأن ما يقرب من نصف المدرسين هم من غير اليمنيين الجدول ٢٠. وبالاضافة الى التعليم الثانوي الاكاديمي، هناك التعليم الثانوي المهني ومعاهد تدريب المعلمين، والمعاهد الفنية العليا التي تضم اعداداً لابأس بها من الطلاب (الجدول ٢٠).

---

(٣٠) كتاب الاحصاء لعام ١٩٩٣، الجمهورية اليمنية.

أما في المرحلة الجامعية، فقد بلغ عدد الطلاب اكثر من ٤٠ الف طالب، في العام الدراسي ١٩٩٠/١٩٩١، في جامعتي صنعاء وعدن، ومعظمهم مسجلون في الفنون والعلوم الانسانية، وتشكل الاناث ٢٣ في المائة من المجموع في جامعة عدن، و ١٤ في المائة فقط في جامعة صنعاء. وهناك كليات مجتمع ملحقة بالجامعتين، تركز على تخريج معلمين بدرجة دبلوم. أما عدد الاساتذة في الجامعات فقد بلغ ٤٢٧ ١ استاذاً ثلثهم تقريبا من خارج اليمن، وتزداد هذه النسبة الى ٤٣ في المائة في جامعة صنعاء.

وهناك أيضا مجموعة من المعاهد المتخصصة المستقلة هي: معهد الادارة العامة، والمعهد الصحي المركزي، ومعهد التعاونيات، ومعهد هندسة الري، ومعهد المواصلات. ويبلغ عدد الطلاب في هذه المعاهد حوالي ١٠٠٠ طالب معظمهم من حملة شهادة الثانوية.

٤- خدمات النقل

تشمل الطرق الرئيسية والثانوية في اليمن حوالي ١٠٠ ٥ كيلومتر من الطرق المعبدة، و ٢٤٠٠ كم من الطرق غير المعبدة[٣١] بالاضافة الى الطرق الريفية. ومعدل النمو المركب لاطوال الطرق المعبدة هو ٥و٤ في المائة سنوياً. ويتبين من ذلك ان الطرق المعبدة قليلة بالنسبة لبلد مثل اليمن. ويتطلب الأمر اكمال الطرق الرئيسية التي تربط الشمال بالجنوب والشرق بالغرب، وكذلك اكمال العديد من الطرق الثانوية الاخرى.

ولا يمتلك اليمن خطوطاً منتظمة للنقل البحري، رغم ان وكالات الشحن هي ملك القطاع الخاص. وفعاليات الموانئ في عدن والمكلا راكدة، بسبب نقص العملة الأجنبية وانخفاض كميات البضائع المستوردة. وقد انخفض عدد السفن الداخلة الى الموانئ الى ٧٦٥ ٢ سفينة سنة ١٩٩٣، بالمقارنة مع ١٥٠ ٣ سفينة سنة ١٩٩٢. وانخفض مقدار مجموع البضائع المفرغة والمشحونة أيضاً الى ٢٠٠ ٥ الف طن متري سنة ١٩٩٣[٣٢]، بالنسبة للحمولات الجافة، وهذا الرقم هو ايضاً أقل من أرقام سنة ١٩٩٠، مما يشير الى نمط متذبذب لفعاليات النقل البحري من سنة الى اخرى.

وفي مجال النقل الجوي، انخفضت حركة الطائرات في مطارات اليمن من حوالي ٠٠٠ ٣٢ طائرة سنة ١٩٩٠، الى حوالي ٠٠٠ ٢٧ طائرة سنة ١٩٩٣، كما انخفضت البضائع المفرغة والمشحونة من حوالي ٥ر١٦ الف طن الى ١٥ الف طن خلال السنتين المذكورتين على التوالي. أما عدد المسافرين القادمين والمغادرين فلم يحقق زيادة ملموسة خلال الفترة نفسها، مما يدل ايضاً على تذبذب فعاليات النقل الجوي وعدم وجود اتجاه عام نحو النمو. والامكانيات اليمنية الذاتية في النقل الجوي متواضعة، حيث بلغ عدد الطائرات اليمنية ١٤ طائرة تنقل سنوياً حوالي ٧٥٠٠٠٠ مسافر، ثلثهم تقريباً على خطوط محلية.

---

(٣١) كتاب الاحصاء السنوي ١٩٩٤، الجمهورية اليمنية.

(٣٢) كتاب الاحصاء السنوي ١٩٩٤، الجمهورية اليمنية.

٥- خدمات المواصلات والاتصالات

حققت اليمن تقدماً ملحوظاً في مجالات الخدمات الهاتفية خلال السنوات الاخيرة، حيث ازدادت خطوط الهاتف من حوالي ١٢٧ ٠٠٠ خط سنة ١٩٩٠ الى حوالي ٢٠٠ ٠٠٠ خط سنة ١٩٩٣[٣٣]، أي بمعدل نمو مركب مقداره ١٦ في المائة سنويا. ولكن ذلك كان اقل من الطموح، حيث كان المستهدف أن يصل عدد الخطوط الى ٢٤٠٠٠٠ خط للمحافظات الشمالية فقط[٣٤].

ومن اهم عوائق التطور في قطاع الهاتف استخدام تقنيات مختلفة، بعضها اصبح قديماً لايفي بالحاجة. وهناك نقص في الموارد وفي الايدي العاملة الماهرة، رغم وجود معهد متخصص لتخريج عاملين مهرة في جميع فروع هذا النشاط. وهناك مشاريع توسعات لخطوط اضافية خاصة في الجنوب لاستبدال الشبكة القديمة ولتسهيل ربطها مع الخطوط الشمالية.

وتتضمن خطة وزارة المواصلات الحالية ادخال المواصلات السلكية الحديثة لمواجهة الطلب في جميع انحاء البلاد، مع اولوية لطلبات قطاعات النفط، والتجارة، والمصارف، والسياحة. ويتوقع ان تكون الخدمات الجديدة عند المستوى المطلوب للخدمات التجارية العصرية. وتتضمن الخطة المقترحة اضافة اكثر من ١٨٩٠٠٠ خط، بكلفة ٢١٥ مليون دولار، يمول ٦٠ في المائة منها بقروض أجنبية[٣٥].

كما تتضمن الخطة اشباع الطلب على الخدمات البريدية واضافة خدمات جديدة، كالبريد السريع والبريد الالكتروني، وغيرها من الخدمات، والاستفادة من ادخال الكمبيوتر والمعدات الاتوماتيكية الاخرى لتخفيض التكاليف ورفع كفاءة الخدمات.

٦- خدمات الفنادق والسياحة

بلغ عدد السواح من الخارج في اليمن أقصى مستوى له سنة ١٩٩٢ (حوالي ٧٢٠٠٠ سائح) وانخفض الى حوالي ٧٠٠٠٠ سائح سنة ١٩٩٣[٣٦]. هذا عدا السياحة الداخلية التي لا تدر دخلاً بالعملة الاجنبية.

وقد ازداد عدد الفنادق في اليمن من ١١١ فندقا سنة ١٩٩٠، الى ١٥٨ فندقا سنة ١٩٩٣. ولكن عدد الفنادق من الدرجة الاولى بقي عند خمسة فنادق، ثلاثة منها في صنعاء وواحد في عدن، وواحد في

---

(٣٣) كتاب الاحصاء السنوي ١٩٩٤، الجمهورية اليمنية.

(٣٤) World Bank (1992) p.83.

(٣٥) المرجع السابق، ص ٨٦.

(٣٦) كتاب الاحصاء السنوي ١٩٩٤، الجمهورية اليمنية.

مأرب. وكان اغلب الزيادة في فنادق الدرجة الثانية التي يصلح قسم منها للزوار الاجانب. اما عدد اسرة الفنادق فقد ازداد بمعدل مركب يبلغ ١١ في المائة سنوياً[٣٧].

واهم عائق للنمو في هذا القطاع هو نقص الاستثمارات من قبل القطاع الخاص اليمني والاجنبي. ويوجد النقص الرئيسي في فنادق الدرجة الاولى المطلوب اقامتها قرب المناطق السياحية.

وتتمثل السياسة العامة للحكومة في تشجيع القطاع الخاص في الانشطة السياحية، وخاصة انشاء فنادق جديدة، مع التفكير في بيع الفنادق الحكومية.

هاء- مجالات الاستثمار

يمكن التوسع في تحديد بعض مجالات الاستثمار التي تحتاج لدراسة تفصيلية من قبل المستثمرين، والى تشجيع وترويج من قبل الهيئة العامة للإستثمار. وتم الاعتماد هنا بدرجة كبيرة على الدراسات الاستثمارية التي انجزت من قبل الاسكوا (١٩٩١ و١٩٩٣)، والمؤسسة العربية لضمان الاستثمار، ومعلومات اولية من الهيئة العامة للإستثمار في اليمن.[٣٨]

١- الانتاج الزراعي والحيواني والسمكي

- الانتاج الزراعي: المنتجات المعوضة عن الاستيراد وانتاج المواد الاولية للصناعة وانتاج الخضر والفواكه بجميع انواعها وتطوير زراعة البن وزراعة القطن.

- استصلاح الأراضي البور.

- الثروة الحيوانية: تربية المواشي (اغنام وابقار)، انتاج الالبان ومشتقاتها وانتاج لحوم الدواجن والبيض، واقامة مراكز تجميع الجلود وتجهيزها للاغراض الصناعية.

- الثروة السمكية: صيد وجمع وتصنيف وتخزين وتسويق المنتجات، واقامة محميات وتربية الاسماك وتعليب الاسماك.

٢- الاستخراج والتعدين

تشير اعمال التنقيب عن النفط والغاز الى نتائج ايجابية، حيث اثبتت وجود احتياطات لا بأس بها من النفط واحتياطات وفيرة من الغاز الطبيعي. وهناك مجالات كثيرة للاستثمار في هذا القطاع من قبل الشركات الاجنبية المعروفة بخبرتها في التنقيب والانتاج. وتشمل نشاطات هذه الشركات اعمال

---

(٣٧) كتاب الاحصاء السنوي ١٩٩٤، الجمهورية اليمنية.

(٣٨) تم اعتماد معايير الانتقاء للمشاريع من دراسة الإسكوا " تنمية الصناعات القائمة على الموارد الاولية في اليمن" (١٩٩٠) وكتاب وقائع ندوة تطوير القطاع الصناعي وآفاق الاستثمار في الجمهورية اليمنية - صنعاء ٢٥-٢٧ كانون الثاني/يناير ١٩٩٤.

الاستكشاف وتطوير الحقول وانجاز المنشآت والمرافق اللازمة واعمال الانتاج والمعالجة والتصدير. وقد بلغ عدد الشركات التي تقوم باعمال التنقيب قرابة ثلاثين شركة.

وتؤكد البيانات المتوفرة ان احتياطي الغاز يقدر بحوالي ٢٠ ترليون قدم مكعب، وتبذل جهود لاستغلال هذا المخزون في أقرب وقت وبمختلف السبل المتاحة. كما تجري اقامة محطات صغيرة لتعبئة الغاز السائل في مراكز الاستهلاك، ويأخذ القطاع الخاص دور الريادة في اقامة هذه المحطات وتأمين وسائل النقل اللازمة لايصال الغاز من حقول الانتاج الى محطات التعبئة.

وفي مجال المعادن تزايد الاهتمام بجذب الاستثمارت المحلية والعربية والاجنبية لاعمال الاستكشافات والاستغلال، وتنظم هيئة الاستكشافات المعدنية لقاءات مفتوحة مع شركات التنقيب واستغلال الثروة المعدنية بهدف تنشيط وجذب الاستثمار في هذا القطاع.

٣- الصناعـــة

صناعات تخدم النشاط الزراعي: بسبب الحاجة الى تقوية الروابط بين الصناعة والزراعة اليمنية، فالقطاع الصناعي سيجد الكثير من الفرص الاستثمارية المربحة لإمداد القطاع الزراعي باحتياجاته من المنتجات الصناعية كالآلات، وأدوات الري وتجهيزاتها، والاسمدة ومالياها. وعلى وجه التحديد يمكن دراسة الفرص الاستثمارية التالية:

- تجميع الآلات والمعدات الزراعية وصيانتها واصلاحها وتوفير قطع الغيار لها.
- انتاج البيوت المحمية.
- انتاج الاسمدة.
- انشاء مراكز تبريد.
- تصنيع محالب آلية.
- انتاج مستلزمات الري بالتنقيط والرش.
- انتاج الأعلاف المركزة.

صناعات تخدم نشاط الاستخراج والتعدين: تشهد البلاد حملة مكثفة للتنقيب عن النفط والغاز والمعادن. ويمكن تصنيع بعض مستلزمات هذه الحملة، التي تستورد حالياً من الخارج. ومن ذلك:

- مواد لازمة للحفر.

- باريت (هناك مؤشرات على وجوده في اليمن).

- كربونات الكالسيوم (لاغراض الحفر، ولاغراض اخرى مثل صناعات البلاستيك، والطلاء، والادوية).

- ملح الطعام (كلوريد الصوديوم) ويوجد الملح الصخري في اماكن عديدة من البلاد ويمكن تعبئته بسهولة لاستعماله في اعمال الحفر وفي صناعات اخرى.

- انابيب لمعدات الحفر أو لنقل النفط ولاغراض صناعية وانشائية اخرى.

صناعات غذائية: إن مناخ الجمهورية اليمنية يسمح بانتاج الكثير من الاصناف الزراعية، ويمكن لبعض الصناعات التحويلية ان تعتمد في المواد الاولية اللازمة لتشغيلها على المنتجات الزراعية المحلية، نذكر منها على سبيل المثال الفرص الاستثمارية الصناعية التالية:

- صناعات خامات الزيوت، من السمسم والذرة الشامية وبذور القطن.
- صناعة خامات العصائر المركزة من الفواكه المحلية بأنواعها.
- تعبئة مواد غذائية متنوعة (الفواكه والخضر والبقول).
- صناعة تعبئة الطماطم.
- حفظ بعض الفواكه والخضر عن طريق التبريد.
- صناعة بعض المطهرات الطبية.
- صناعة مختلف أنواع المربى.
- تعليب الاسماك لاغراض التصدير.

صناعات نسيجية وجلود: تعتبر هذه الصناعات من الصناعات كثيفة العمالة والتي تمثل ضرورة اقتصادية واجتماعية معاً لأنها تساهم في التخفيف من حدة البطالة العالية، حيث ان انخفاض اجور العمالة اليمنية قياسا بأجور العمالة في الدول المجاورة يعطي الصناعة النسيجية ميزة نسبية تمكنها من المنافسة، شريطة توفر مستوى ملائم من الجودة والانتاجية والسعر المنافس. ومن الصناعات المرشحة للاستثمار ما يلي:

- انتاج الملابس بمختلف انواعها بما فيها الملابس الرياضية؛
- صناعة الاحذية بمختلف انواعها بما فيها الاحذية الرياضية؛
- انتاج الاقمشة والملايات والستائر والمناشف؛
- انتاج السجاد والبسط اليدوية؛
- انتاج شبكات الصيد.

صناعات مواد البناء: وهي مواد تتميز بطلب متزايد عليها، كما تتوفر المواد الاولية لكثير منها، وتشجع الحكومة القطاع الخاص اليمني والعربي والاجنبي على المساهمة في اقامة هذه الصناعات للتعويض عن الاستيراد وربما للتصدير ايضا ، وهي ايضا صناعات كثيفة اليد العاملة في الغالب. ومن هذه المنتجات:

- صناعة الجبس.
- صناعة الاسمنت العادي والاسمنت المقاوم للملوحة.
- صناعة النوره ومواد التبييض الاسمنتية.
- انتاج الرخام.
- انتاج معدات التشييد والبناء
- انتاج قوالب الطوب ومكابس وجلايات البلاط.
- انتاج القضبان الحديدية.
- صناعة اسلاك الكهرباء.

- انتاج الوصلات الجانبية للنوافذ والابواب.
- انتاج الادوات الصحية.
- انتاج المغالق والاقفال.
- انتاج رفوف المعارض والمحلات التجارية.

صناعات كيمياوية وبلاستيكية: وهي من الصناعات الهامة التي ينبغي التأكيد عليها، خاصة المشاريع التالية:

- انتاج المنظفات الكيمياوية.
- انتاج الشحوم والزيوت الصناعية.
- انتاج الدهانات.

صناعات زجاجية وورقية: هناك فرص استثمارية في:

- انتاج خام الورق من المخلفات.
- انتاج المستلزمات الطبية.
- انتاج مستلزمات الصنفرة والصقل.
- انتاج العبوات والاواني الزجاجية.

صناعات تجميعية، وكهربائية، والكترونية: هناك حاجة لانشاء صناعات هندسية والاستفادة مما هو متوفر من ايد عاملة ومواد اولية وموارد معدنية وطبيعية، مع التأكيد على استثمارات الشركات الاجنبية لنقص المهارة المحلية في هذا المجال، ومن هذه الصناعات:

- تجميع المحولات الكهربائية.
- تجميع الرافعات الشوكية.
- تجميع الدراجات الهوائية.
- تجميع عدادات المياه والكهرباء.

صناعات اخرى، الحديد والصلب، الادوات والعدد - وتشمل:

- انتاج معدات وادوات النجارة والسباكة.
- انتاج المسابك الحديدية.
- تجميع هياكل السيارات.
- صناعة قطع غيار السيارات والمعدات.

من خلال ملاحظة الصناعات السابقة، نلاحظ بأن قطاع الصناعة يحتاج الى استثمارات كبيرة. والاولويات تكون حسب الاهمية كالآتي:

- انتاج موجه التصدير.
- انتاج مواد اولية لإحلال الواردات.

- انتاج مواد مغذية وخصوصاً للصناعة وللزراعة.
- انتاج سلع الاستهلاك الجاري لإحلال الواردات.
- انتاج سلع الاستهلاك الدائم لإحلال الواردات.
- انتاج السلع الانتاجية مثل العدد والادوات.

٤- الكهرباء والماء

ينتج القطاع الخاص حالياً قرابة ٤٠ في المائة من احتياجات الطاقة الكهربائية في المحافظات الشمالية بأسعار اعلى بكثير من أسعار التجهيز الحكومي. وتحاول الحكومة تشجيع المشاريع الخاصة في المناطق الريفية، كما تدرس خطة لإشراك القطاع الخاص بإسلوب BOT (بناء ثم تشغيل فإعادة الى الدولة).

وتشجع الحكومة استثمارات القطاع الخاص في مشاريع الماء الريفية، وتقدم لها مساعدة من الشركة الحكومية.

٥- البناء والتشييد والاسكان

يعطي بنك الاسكان حوالي ٧٠٠ قرض سنوياً لتشجيع البناء في القطاع الخاص. وتقدم البنوك التجارية بعض القروض في هذا المجال ايضاً. ومن خلال الاحصائيات يتضح أن المطلوب من وحدات سكنية هو في حدود ١٥٠ ٠٠٠ مسكن سنوياً مع الخدمات اللازمة لها. وهذا يتطلب استثمارات تقدر بنصف الناتج المحلي الاجمالي. ولكن لايبنى فعلاً سوى عشرة آلاف وحدة سنويا. لذا فالمطلوب هو زيادة البناء من قبل القطاع الخاص، والاستثمار في وحدات سكنية منخفضة الكلفة وفي مجمعات سكنية تبنى من قبل شركات القطاع الخاص، ومن خلال تشجيع الحكومة لتعاونيات الاسكان.

ومن مجالات الاستثمار في هذا القطاع يمكن ان ندرج الفرص التالية:

- انشاء المجمعات السكنية لمختلف فئات الدخل في اليمن.
- تشييد المباني التجارية بغرض تأجيرها لمختلف الاغراض.

٦- النقل والمواصلات

تشمل حركة النقل داخل الجمهورية خطوط النقل البري والجوي والبحري؛ ولا توجد في اليمن سكك حديدية. ولتشجيع فرص الاستثمار شجعت الحكومة على زيادة دور القطاع الخاص في النقل وقدمت الحوافز لانشاء شركة للنقل البحري ولخدمات الباصات، وتسعى الحكومة لتقليل دورها في هذا القطاع الى الحد الادنى الضروري.

أما بالنسبة للإتصالات فتوجد في الجمهورية اليمنية شبكة حديثة من خطوط الاتصالات السلكية واللاسلكية تمر عبر محطات الهاتف في مراكز المحافظات، وتربط شبكة الاتصالات الداخلية من جهة، والاتصالات الخارجية من جهة أخرى، عبر الاقمار الصناعية. وتشجع الحكومة القطاع الخاص على الاستثمار في مجال الاتصالات السلكية واللاسلكية.

٧- السياحة

تشهد اليمن زيادة في عدد السواح بنسبة ٢٠ في المائة سنويا، وعليه يجب مضاعفة طاقة الفنادق مرتين خلال ١٠ سنوات. واستثمارات القطاع الخاص مطلوبة فيما يلي:

- اقامة قرى سياحية، ومنتجعات، وفنادق مختلفة.
- توسيع خدمات النقل السياحي.

وهناك مجالات واسعة للاستثمارات الخاصة في قطاع الخدمات، وخاصة الخدمات الشخصية، كالمطاعم، والمقاهي، ومراكز الترفيه، ومراكز التدريب على الكومبيوتر .. وغيرها.

رابعاً- قوانين الاستثمار النافذة وأثرها في الترويج للاستثمار

يتناول هذا القسم بعض الأطر القانونية لعمليات الاستثمار في اليمن، وتشتمل الأطر المستعرضة على مجموعة من القوانين المتعلقة بشكل مباشر بالاستثمارات والتي صدرت في السنوات الأخيرة، وأهمها قانون الاستثمار رقم ٢٢ لسنة ١٩٩١، الذي ينظم عملية الترخيص للمشاريع، والمزايا والضمانات والتسهيلات الممنوحة لها، والهيئات المشرفة على ذلك. ثم نتناول بعض القوانين الأخرى ذات العلاقة بالاستثمار وأهمها قانون المناطق الحرة الذي ينظم انشاء وتشغيل المشاريع في هذه المناطق، وقانون المناجم والمحاجر الذي ينظم نشاطات الاستثمار في مشاريع الاستخراج والتعدين.

ألف- مزايا وضمانات وتسهيلات قوانين الاستثمار

ينظم قانون الاستثمار رقم ٢٢ لسنة ١٩٩١، وتعديلات القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٩٥، النشاط الاستثماري ومعاملاته في الجمهورية اليمنية. ويستهدف القانون تشجيع الاستثمار، وتنظيمه في اطار التوجيهات الإقتصادية الجديدة للبلاد، التي تعتمد بوجه خاص على آلية السوق، وعلى اعطاء القطاع الخاص دوراً اكبر في النشاط الاقتصادي، وعلى تشجيع رأس المال العربي والاجنبي، واعطائهما فرصا متكافئة مع رأس المال اليمني، من اجل تسريع النهوض بمشاريع التنمية في البلاد في كافة المجالات.

١- الهيئة العامة للاستثمار

(أ) قضى قانون الاستثمار بإنشاء "هيئة عامة للاستثمار" - ذات شخصية اعتبارية، وذمة مالية مستقلة - لتكون الجهاز المشرف على تنظيم الاستثمار في البلاد. واناط بها تنفيذ القانون والعمل على تحقيق اغراضه. أما مهام الهيئة فتشمل: الترخيص والتوثيق للمشاريع الاستثمارية، وتزويدها بكافة الرخص والوثائق المطلوبة، لإثبات الحقوق والامتيازات الممنوحة لها بموجب أحكام قانون الاستثمار؛ العمل على تبسيط اجراءات الاستثمار، ومساعدة المشاريع على التغلب على العوائق التي تعترضها لدى الجهات المختصة ذات العلاقة؛ تخصيص الاراضي اللازمة لاقامة المشاريع واعادة تأجيرها او تمليكها للمشاريع باسعار رمزية؛ إجراء الدراسات المختلفة التي ترمي الى تشجيع وتطوير الاستثمار، بما في ذلك استبيان فرص الاستثمار المتاحة، واعداد دراسات الجدوى، والدراسات الرامية الى التعرف على معوقات الاستثمار واقتراح الحلول المناسبة لها؛ والسعي الدائم الى تحسين مناخ الاستثمار والترويج للنشاط الاستثماري في البلاد، بمختلف طرق وأساليب الترويج الحديثة، محليا وعربيا ودوليا.

(ب) حدد القانون المقر الرئيسي للهيئة في صنعاء، على ان تكون لها فروع في المحافظات الأخرى، تتولى ممارسة اختصاصاتها، كما اجيز ان تكون لها مكاتب خارج الجمهورية، لاغراض الترويج للاستثمار وتقديم البيانات والمعلومات، وخدمات ما قبل الترخيص، التي قد يحتاجها المستثمرون المحتملون في الخارج.

وتنشأ في مقر الهيئة (وفروعها) مكاتب تمثل كافة الجهات المختصة، المعنية بمنح الموافقات وتقديم الخدمات اللاحقة للترخيص، وتكون لهذه المكاتب السلطات الكافية للقيام بمهامها نيابة عن الجهات التي تمثلها في مقر عمل الهيئة.

(ج) يتكون الهيكل التنظيمي للهيئة من المستويات الادارية التالية:

مجلس ادارة الهيئة: يرأسه رئيس مجلس الوزراء، ويضم النائب الاول لرئيس مجلس الوزراء ووزراء التنمية والتخطيط، والصناعة، والنفط والثروات المعدنية، والتجارة والتموين، وزير الجهة المختصة او نائبه، ووزير الخارجية، ووزير المالية، ومحافظ البنك المركزي، ورئيس الهيئة والمدير العام للهيئة. يعتبر المجلس السلطة العليا في الهيئة والمسؤول عن الاشراف عليها وتصريف شؤونها. ويختص المجلس بعدد من المهام منها رسم سياسات وخطط وبرامج الهيئة، والبت في طلبات تأسيس الشركات المساهمة العمومية، وذلك الى جانب عدد من المهام الاخرى.

الجهاز التنفيذي للهيئة: ويتكون من الاداريين والفنيين العاملين في الهيئة، ويديره المدير العام للهيئة كما يرأسه رئيس الهيئة. وبموجب قرارات مجلس الادارة، تم تقسيم الجهاز التنفيذي الى قطاعات، منها قطاع للمشاريع (الصناعية، والزراعية، والخدمية)، وقطاع للترويج، وقطاع للتسهيلات. كما تم إنشاء اربعة فروع للهيئة في مراكز المحافظات الرئيسية، وهي تعز، والحديدة، وعدن، وحضرموت. ويرأس كل فرع حالياً رئيس مكلف بمهام وكيل فرع او مدير مكتب وزارة الصناعة. ولكل فرع صلاحية البت في طلبات الاستثمار والتراخيص للمشاريع التي لا تتجاوز قيمة موجوداتها الثابتة ١٥ مليون ريال، بعد عرضها على اللجنة الفرعية للاستثمار التي تضم ممثلي الوزارات والجهات الأعضاء في مجلس الادارة، والعاملين في فروعها أو مكاتبها في نفس المحافظة، وتكون اللجنة برئاسة محافظ المحافظة.

أما في المحافظات الاخرى، فقد تقرر انشاء مكتب للاستثمار في مكتب المحافظ، يعمل تحت اشرافه، ويتولى البت في طلبات الاستثمار في المشاريع التي لا تتجاوز قيمة موجوداتها الثابتة ٥ ملايين ريال، وتصدر التراخيص بتوقيع المحافظ. اما طلبات الاستثمار التي تقدم لمشاريع يتجاوز البت فيها صلاحية الفروع والمكاتب فيتم رفعها الى مقر الهيئة للبت فيها واصدار القرارات بشأنها.

وإدراكاً لأهمية الدور الملقى على عاتق الهيئة واهمية نجاحها في تحقيق اغراضها، فقد عززت بعدد من المقومات التي جعلتها متميزة تماما عن مختلف الاجهزة الرسمية الاخرى. فقد خولت تقريبا كافة الصلاحيات المتعلقة بشؤون الاستثمار ومعاملاته، وجعلت قراراتها ملزمة وفورية التنفيذ في الاجهزة الرسمية دون اعتراض. واعطيت الحق في ان يكون لها كادر مالي ووظيفي خاص بها، ووضعت موازناتها وفقا للقواعد المعمول بها في المنشآت الخاصة، مما يتيح لها مرونة مناسبة للتصرف بحرية في القيام بالمهام المناطة بها، بعيدا عن البيروقراطية والتعقيدات المعهودة في الاجهزة الرسمية. وتمول الهيئة من الاعتمادات التي تخصصها الدولة لها في الموازنة العامة، ومن الايرادات التي تحصلها مقابل الخدمات، والقروض التي تعقدها.

(١) إجراءات الاستثمار

أ- بموجب احكام قانون الاستثمار، على كل مستثمر يرغب في الحصول على ترخيص لاقامة مشروع، ان يتقدم بطلبه الى الهيئة على النموذج المعد لهذا الغرض؛ ولا يجيز القانون اقامة اي مشروع قبل الحصول على الترخيص بذلك من الهيئة، حسب قيمة الموجودات الثابتة.

ب- يستخدم في تقديم طلبات الاستثمار واحد من ثلاثة نماذج، تبعا لحجم المشروع المقدم (صغير او متوسط او كبير)، وذلك حسب قيمة موجوداته الثابتة. وقبل ان تبت الهيئة في اي مشروع يقدم لها، تقوم باستطلاع رأي الجهة المختصة المسؤولة عن القطاع الاقتصادي الذي يندرج المشروع تحته، وعلى هذه الجهة ان تخطر الهيئة برأيها خلال مدة اقصاها ١٥ يوما من استلامها الطلب.

ج- يلزم القانون الهيئة بالبت في طلبات الاستثمار خلال مدة اقصاها ٤٥ يوما من تاريخ تقديم الطلب، ويجوز للهيئة زيادتها الى ٩٠ يوما بالنسبة الى المشاريع الكبيرة. ويعتبر القانون عدم الرد ضمن المدة المحددة موافقة قانونية على المشروع المقدم. كما يوجب القانون ان تكون قرارات الرفض مسببة.

د- يتم البت في طلبات الاستثمار للمشاريع (الصغيرة والمتوسطة والكبيرة) من قبل رئيس الهيئة.

هـ- يلزم القانون موظفي الهيئة، والجهات المختصة ذات العلاقة، بتسهيل اتمام كافة المعاملات الخاصة بالمشاريع المقدمة للهيئة، ويقضي بمعاقبة اي مسؤول يتسبب في تعطيلها، او يلحق ضررا باي مشروع دون اسباب واضحة ومبررة.

ويمكن وضع الملاحظات التقييمية التالية حول دور الهيئة في تشجيع الاستثمارات اليمنية والاجنبية:

<u>دور الهيئة وصلاحياتها</u>: إن انشاء هيئة واحدة للاستثمار - كما هي الحال في الجمهورية اليمنية - هو واحد من اساليب عدة متبعة في دول العالم لتسهيل الاستثمار وللترخيص لإقامة المشاريع. وهناك عدد من الاساليب الاخرى من بينها: وضع "سياسة عامة" تنطبق على كافة المستثمرين، مع عدم وجود الهيئة المركزية للترخيص للاستثمار، وجود هيئة مركزية يستثنى من عملها بعض القطاعات (كالنفط والمعادن ومشاريع المنطقة الحرة)، كما في اليمن... الخ. ولكل اسلوب مزاياه ومساوئه. ولكن هناك مبرران رئيسيان لاسلوب انشاء هيئة واحدة للاستثمار:

- رغبة الدولة في احداث طفرة كبيرة في حجم الاستثمارات المحلية والاجنبية من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية السريعة.

- زيادة قدرة اليمن على المنافسة الشديدة على الاستثمارات الاجنبية. فهذه الاستثمارات يمكن ان تتجه الى اي بلد آخر له ميزات نسبية مماثلة. ووجود هيئة واحدة للاستثمار يجعل تحركها حاسما وسريعا لجعل البلد اكثر جاذبية للمستثمرين.

وعليه يتضح ان هيئة الاستثمار حتى تنجح في مهمتها، يجب ان تمنح صلاحيات واسعة واستثنائية غير مشروطة بموافقة الجهات المختصة الاخرى، التي يجب ان تلتزم بما تقره الهيئة.

ولكن قانون الاستثمار الحالي في اليمن يشترط للموافقة على طلبات الاستثمار، واصدار قرارات التراخيص للمشاريع واعفاءاتها الضريبية من قبل الهيئة، ان تحصل هذه المشاريع على موافقة الجهات

المختصة، ولو ضمن فترة زمنية محددة. فتجارب البلدان الاخرى تبين ان الجهات المختصة الاخرى قد لا تظهر استعدادا كافيا للتعاون مع الهيئة لشعورها بان الهيئة تسلبها اختصاصاتها وامتيازاتها.

التحليل الاقتصادي للمشروع: يمكن القول بصورة عامة، إن اسعار السوق تعكس الكلفة الحقيقية للموارد في الدول التي تطورت فيها آلية الاسواق، وبالتالي فإن المشاريع التي يقدم عليها الافراد، لأنها تحقق لهم ارباحا ، تكون مجدية ايضا للإقتصاد الوطني. ولكن في حالات كثيرة تكون هناك نواقص كثيرة في آلية الاسواق، تتجسد بتشوهات سعرية حادة احيانا ، نتيجة التدخل الحكومي لتحديد بعض هذه الاسعار. ويمكن ملاحظة ذلك بسهولة في الجمهورية اليمنية، خاصة بالنسبة لأسعار الفائدة واسعار صرف العملة اليمنية مقابل العملات الاجنبية. ولحين التخلص من هذه التشوهات السعرية، ضمن برامج الاصلاح الاقتصادي الجاري تنفيذها، فإن الاسعار السائدة في السوق للسلع والخدمات قد لاتعكس كلفتها الحقيقية. وعلى هذا الاساس فإن استخدام الاسعار السائدة لقياس التكاليف والمنافع الاقتصادية للمشاريع الصناعية، قد تؤدي الى هدر الموارد الاقتصادية الوطنية. فمن المعروف أن اسعار الطاقة مدعومة بشكل كبير في الجمهورية اليمنية، وعلى هذا الاساس فإن مشروعا لتجفيف البصل، مثلا ، قد يكون مربحا جدا من وجهة نظر المستثمر، لأنه يستخدم زيت الوقود الذي تبيعه وزارة النفط بما يعادل نصف سعر زيت الوقود في السوق العالمية. ولكن لو اعيدت الحسابات بتعديل سعر الطاقة المستخدمة واستعمال سعر ظلي (shadow price) - هو ضعف السعر المحدد اداريا من قبل وزارة النفط - فسيكون المشروع خاسرا من وجهة نظر البلد. اي قد يكون من الافضل للإقتصاد الوطني لو لم يقم المشروع، واذا أمكن تصدير زيت الوقود الفائض بالسعر العالمي.

ولو اعيدت حسابات الربحية للمشاريع التي تطلب الترخيص، باستخدام بعض الاسعار الظلية، (مثلا: اجور العمل بنصف القيمة المثبتة في الطلب، وقيمة الطاقة بضعف القيمة المثبتة في الطلب، والنقد الاجنبي بثلاثة اضعاف القيمة المثبتة في الطلب) لظهرت نتائج مختلفة لهذه المشاريع، ربما تحول عددا من التي تتميز من بينها بربحية لا بأس بها من وجهة نظر المستثمر الى مشاريع غير مربحة من وجهة نظر الاقتصاد الوطني وربما يكون العكس صحيحا أيضا .

ولتحديد تأثير المشروع على الاقتصاد الوطني يجب تقييم مساهمته في الناتج القومي (هذا اذا تركنا جانبا تأثيرات المشروع على جوانب اخرى لا تظهر في الحسابات القومية). ويمكن تقييم المشروع باستعمال طرق مبسطة موجودة في ادبيات الامم المتحدة وغيرها، مثل طريقة اليونيدو، أو طريقة Roemer and Stern[٣٩] او طريقة Little and Mirrlees[٤٠] او طريقة Kohli[٤١].

وتتمثل عائدات اي مشروع في سلع وخدمات ينتجها للإستهلاك المحلي أو للتصدير. وفي حساب قيمة السلع والخدمات بالنسبة للاقتصاد الوطني يجب ان تستعمل الاسعار العالمية بدلا من الاسعار المحلية المدعومة. ذلك لان السلع والخدمات ستستورد اذا لم ينتجها المشروع. ولهذا يجب ان تجهز حسابات قيمة الواردات المعادلة لانتاج المشروع من قبل المستثمر ضمن البيانات الواردة في الطلب.

---

(٣٩) Roemer & Stern (1975).

(٤٠) Little & Mirrless (1974).

(٤١) Kohli (1993).

إن تكلفة الاستثمار للمشروع المقترح بالنسبة للبلد، هي الموارد التي يستخدمها المشروع. وهي العمل، ورأس المال المحلي، والسلع والخدمات المشتراة محليا، وكلفة العملة الاجنبية للمشروع. كما تتضمن تكاليف المواد الاولية والآلات والقطع المستوردة، وتتضمن ايضا تحويلات الارباح وما شابه ذلك بالنسبة للمستثمر الاجنبي.

والواقع انه اذا تم الاخذ بالمقترحات المتعلقة بالتحليل الاقتصادي اعلاه، يجب ان تتضمن استمارة المشروع المقترح، البيانات التي تكشف الدخل والميزانية العامة للمشروع، مع تحديد العمر الاقتصادي. كما يجب ان تتضمن قيمة الواردات المعادلة لمنتجات المشروع المقترح. ولان البيانات تمثل تنبؤات المستثمر، فمن الصعب تقدير درجة دقتها، وهناك احتمال ان تكون غير دقيقة لإنحياز المستثمر لمشروعه بتقديمه ارقاما تجعل للمشروع جدوى افضل من وجهة النظر الاقتصادية. وقد يبخس المستثمر مثلا مقدار رأس المال المطلوب للمشروع، او يبالغ بقيمة الواردات المعادلة لمنتجات المشروع.

ويبقى التحليل الاقتصادي الواسع المقترح اعلاه مطلوبا ما دامت هناك اسعار لبعض السلع تحدد اداريا، وما دام سعر الصرف الرسمي يختلف عن السعر الموازي، وطالما بقيت القيود على التجارة والتحويل. وتنتفي الحاجة لهذا التحليل عندما تعكس اسعار السوق الكلفة الحقيقية للموارد، وعندها قد تنتفي ايضاً الحاجة الى ترخيص المشاريع ويكتفى بتسجيلها.

<u>المدة اللازمة للترخيص</u>: يلزم القانون الهيئة بالبت في طلبات الاستثمار واصدار القرارات بشأنها خلال مدة اقصاها ٤٥ يوما، وهذا التزام شديد على الهيئة، حيث لا يوجد ما يدعو لهذه العجلة. فبعض المشاريع قد تتطلب وقتا اطول للدراسة، كما يستحسن اعطاء اولويات لاصناف معينة من المشاريع. فالمشاريع الموجهة للتصدير مثلا قد لا تحتاج الى دراسة متعمقة لاقرارها. لذلك يمكن تحديد اولويات للنظر في المشاريع بحيث ينظر بسرعة في المشاريع ذات الاولوية لكي يمكن التركيز على المشاريع المشكوك في جدواها، مع تحديد فترة معينة للموافقة عليها. إذ لاداعي للاستعجال في اتخاذ قرار بشأن مشروع مشكوك في جدواه الاقتصادية ويمكن ان يؤدي الى اهدار في موارد البلاد.

<u>فروع الهيئة في المحافظات</u>: نظراً لاهمية هيئة الاستثمار في جذب الاستثمارات والترخيص للمشاريع، فانه يجب ان تركز فيها كفاءات من المتخصصين في مختلف فروع المعرفة، تكون لديهم معرفة جيدة بظروف السوق المحلية والدولية. وحيث ان هذه الكفاءات نادرة، فمن الافضل تركيزها في بلد صغير كاليمن في مركز الهيئة الرئيسي ؛ ويفضل في هذه الحالة ان تستثنى المشاريع الصغيرة جدا، مثل ورش الخدمات الصناعية والشخصية من اجراءات الترخيص في الهيئة، واناطتها بالسلطات المحلية وموافقة المحافظ.

<u>الادارة الاستراتيجية للاستثمار</u>: تتميز العوامل المؤثرة في مناخ الاستثمار بتعددها وتداخل تأثيراتها. كما ان السياسة المتبعة لتشجيع الاستثمار ترتبط بالعديد من العوامل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. وهذا يتطلب من واضع سياسة الاستثمار (او الهيئة العامة للاستثمار) ان يكون له تصور استراتيجي لمقومات التقدم الاقتصادي في المدى البعيد. فبدون رؤية استراتيجية واضحة، وجهاز اداري فاعل، تفقد السياسات ديناميكيتها.

ويقترح أخذ الملاحظات التالية بالإعتبار حتى تكون الهيئة العامة للاستثمار قادرة على اداء دورها في توجيه عملية الاستثمار في البلاد:

- إيجاد افكار استثمارية جديدة بإستمرار.
- توسيع تخصصات موظفي الهيئة لتشمل كافة الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.
- إزالة العوائق المؤسسية امام الاستثمار.
- إيجاد آلية لاتخاذ القرارات في الهيئة، تتفاعل مع بقية دوائر القطاع العام ومع قادة القطاع الخاص.
- ضمان الحد الادنى من الاستقرار لمسؤولي الهيئة ومديريها وتجنيب الهيئة آثار التغيرات السياسية في البلاد.

وتتصف الادارة الاستراتيجية الناجحة للإستثمار بالخصائص التالية:

- الاتجاه نحو المستقبل. فهي تأخذ بعين الاعتبار القوى السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي تؤثر في الاستثمارات المستقبلية.
- الاتجاه نحو التغيير. فهي تتفحص الاستثمارات التي تمت في الماضي، وتحرك القدرات لخلق ظروف موضوعية لتنسيق أنشطة استثمارية جديدة.

ولا شك ان هناك العديد من العوائق امام الادارة الاستراتيجية للاستثمار. واهم هذه العوائق هي الهياكل البيروقراطية. ورغم ان المسؤولين في الدولة قد يدركون التشعب والتداخل الواسع في اجراءات الترخيص للاستثمار، فان تنفيذ برنامج شامل يبقى صعبا بسبب اختلاف الانظمة وتداخل القرارات الحكومية.

ومن الصعب على الهيئة العامة للاستثمار ان تعمل مستقلة في صياغة سياسة الاستثمار، لأن هناك جهات عديدة يمكن ان تتأثر بالمشاريع الاستثمارية وبمشاريع الاستثمار منها المستثمرون، والبنوك، وغرف التجارة، بالاضافة الى ادارات عديدة اخرى في القطاع العام.

لهذا فإن وضع سياسات استثمارية مناسبة يتطلب جهوداً متكاتفة ومشاركة العديد من مدراء القطاع العام ومؤسسات القطاع الخاص، مثل غرف التجارة واتحادات المصارف والنقابات الى جانب المسؤولين السياسيين والاقتصاديين.

(٢) إنجازات الهيئة العامة للاستثمار

بدأت الهيئة ممارسة نشاطها، في شباط/فبراير ١٩٩٢، باصدار التراخيص التي تتعلق بالمشاريع الاستثمارية في مختلف القطاعات الاقتصادية. حيث بلغ عدد المشاريع المرخصة من قبل الهيئة ٥٤٣ مشروعاً. وبلغ عدد المشاريع التي خطت خطوات عملية نحو التنفيذ ٢٣٢ مشروعا، أي أقل من النصف. ولكن هذا التردد في التنفيذ كان يعود للأوضاع الاستثنائية التي مرت بها البلاد، ويتوقع تصاعد التنفيذ مع انتهاء تلك الاوضاع. وفيما يلي خلاصة المشاريع المرخصة من قبل الهيئة خلال السنوات ١٩٩٢-١٩٩٤.

الجدول ٤-١- المشاريع المرخصة خلال الفترة ١٩٩٢-١٩٩٤

	عدد المشاريع	التكلفة الاستثمارية (مليون ريال)	عدد العمال
آذار/مارس - كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢	١٧٩	٢٢٨١٩	٩٩٥٥
كانون الثاني/يناير - كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣	٢١٧	٢٢٧٤٦	١٠١٢٩
كانون الثاني/يناير - كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤	١٤٧	٢٢٠٤٦	٨٠١٨
الاجمالي	٥٤٣	٦٧٦١١	٢٨٠١٢

المصدر: الهيئة العامة للاستثمار، النشرة الاحصائية، اعداد مختلفة آخرها العدد (٣٤) الصادر بتاريخ ٧ شباط/فبراير ١٩٩٥.

ويتضح من الجداول اعلاه ان نشاط الهيئة انخفض سنة ١٩٩٤ عن السنة التي سبقتها ١٩٩٣، حسبما يتبين من عدد المشاريع المرخصة، وربما كان ذلك بسبب التطورات الداخلية في اليمن، كما يتضح أن المشاريع الصناعية هي النشاط الرئيسي للهيئة حيث زادت هذه المشاريع على نصف اجمالي المشاريع المرخصة - بدلالة عدد المشاريع، والتكلفة الاستثمارية، وعدد العمال-. وكان الجزء الأكبر من رأس المال المستثمر في المشاريع المرخصة من قبل هيئة الاستثمار رأس مال يمنيا، وبنسبة فاقت ٩٠ في المائة -في حين بلغت نسبة رأس المال الاجنبي حوالي ٧ في المائة، ونسبة رأس المال العربي ٢ في المائة- من اجمالي الاستثمارات المرخصة منذ تأسيس الهيئة وحتى نهاية سنة ١٩٩٤. أما بالنسبة للنشاطات التي تستقطب اهتمام رؤوس الاموال العربية والاجنبية فهي ايضا المشاريع الصناعية بالدرجة الاولى تليها المشاريع الخدمية.

ومن حيث توزيع المشاريع حسب المحافظات، كانت حصة العاصمة صنعاء ٤٦ في المائة من عدد المشاريع التي رخصتها هيئة الاستثمار منذ تأسيسها حتى نهاية ١٩٩٤، تليها عدن والحديدة بنسبة ١٢ في المائة لكل منهما، ثم تعز بنسبة ١٠ في المائة. وتوزعت ٢٠ في المائة من المشاريع المرخصة على بقية محافظات اليمن.

الجدول ٤-٢- توزيع المشاريع المرخصة حسب النشاط الاقتصادي

	عدد المشاريع	التكلفة الاستثمارية (مليون ريال)	عدد العمال
مشاريع	٣٣٣	٣٥٨٣١	١٥٥٨٨
مشاريع زراعية	٣٨	٤٠٨٤	١٤٨١
مشاريع سمكية	٧	١٣٣٢	١١٥٧
مشاريع خدمية	١٣٢	٢١٧١٠	٧٥٧٤
مشاريع سياحية	٤٣	٥٠٦٩	٢٣٠٢
الاجمالي	٥٤٣	٦٨٠٢٦	٢٨١٠٢

المصدر: الهيئة العامة للاستثمار، النشرة الاحصائية، اعداد مختلفة آخرها العدد (٣٤) الصادر بتاريخ ٧ شباط/فبراير ١٩٩٥.

الجدول ٤-٣- توزيع المشاريع المرخصة حسب جنسية رأس المال المستثمر (مليون ريال)

	محلي	عربي	اجنبي	مجموع
مشاريع صناعية	٣٢٢١٠	٧٢٧	٢٨٧٣	٣٥٨١٠
مشاريع زراعية	٣٩٥٧	١٧	١٠٩	٤٠٨٣
مشاريع سمكية	١٢٥١	١٩	٦٢	١٣٣٢
مشاريع خدمية	٢٠٠٨٩	٢٥٣	١٣٧٤	٢١٧١٦
مشاريع سياحية	٤٨٢١	٢٣٨	١٠	٥٠٦٩
الاجمالي	٦٢٣٢٨	١٢٥٤	٤٤٢٨	٦٨٠١٠

المصدر: الهيئة العامة للاستثمار، النشرة الاحصائية، اعداد مختلفة آخرها العدد (٣٤) الصادر بتاريخ ٧ شباط/فبراير ١٩٩٥.

٢- المزايا والضمانات التي يقدمها القانون للمشاريع الاستثمارية

يتضمن قانون الاستثمار العديد من المزايا التي تهدف الى جذب وتشجيع الاستثمار في الجمهورية. كما ينص القانون على العديد من الاحكام الرامية الى تأمين البيئة الاستثمارية المناسبة، وتوفير الظروف العملية اللازمة لنجاح النشاط الاستثماري، وتوجيهه على اسس اقتصادية سليمة لخدمة الاقتصاد الوطني والتنمية، وفيما يلي أهم المزايا:

(أ) <u>الضمانات والتسهيلات</u>، وتشمل بوجه خاص ما يلي:

(١) كفالة الدولة لحرية الاستثمار لجميع المستثمرين، في كافة مجالات الاستثمار، وهي على وجه التحديد: الصناعة (عدا استكشاف واستخراج النفط والغاز والمعادن)، الزراعة والثروة الحيوانية - بما في ذلك تربية الأسماك وصيدها، والسياحة، والصحة، والتعليم والتدريب الفني والمهني، والنقل، والتعمير والاسكان، والكهرباء والمياه، والاتصالات السلكية واللاسلكية، والبنوك الاستثمارية.

(٢) ضمان المساواة في المعاملة بين رأس المال اليمني والعربي والاجنبي، من حيث الحقوق والواجبات التي ينص عليها القانون، وكذلك ضمان المساواة في المزايا بين مشاريع القطاع العام والقطاع الخاص؛ ولكن تشريعات القطاع العام لا تسري على مشاريع القطاع الخاص.

(٣) إعطاء الافضلية في مشتريات الحكومة والمؤسسات العامة للمنتجات المحلية، في حدود زيادة اقصاها ١٥ في المائة في اسعارها مقابل اسعار المنتجات المستوردة المنافسة.

(٤) إعفاء المشاريع المرخصة من التسعير الالزامي لمنتجاتها، باستثناء الدقيق والخبز والحليب واغذية الاطفال والادوية، التي يجوز لمجلس الوزراء، في حالة الضرورة ان يخضعها للتسعير الالزامي، مع مراعاة التكلفة الاقتصادية لها.

(٥) إعطاء المشاريع الحق في شراء واستئجار الاراضي والمباني ، وإمكانية فتح محلات تجارية لها لبيع منتجاتها، واعطاء حق ادارة المشاريع الاستثمارية للمستثمرين.

(٦) حصر تأميم المشاريع او الاستيلاء عليها حصراً تاماً. وضمان عدم جواز الحجز على اموالها او مصادرتها، او التحفظ او فرض الحراسة عليها عن غير طريق القضاء. ويقضي القانون كذلك بعدم جواز الغاء ترخيص اي مشروع، او سحب اي من الاعفاءات التي تقررت له، الا بحكم قضائي صادر من المحكمة المختصة في حالات المخالفة.

(٧) إعفاء المشاريع من التقيد بقواعد التعامل بالنقد الاجنبي، واعطائها الحق في فتح حسابات مصرفية بالنقد الاجنبي لتسيير انشطتها في اي من البنوك العاملة في البلاد. واعطاء المشاريع حرية التصرف في فائض ارصدتها لتغطية احتياجاتها الاعتيادية المعتمدة، بمافي ذلك تحويل صافي ارباح الاموال الاجنبية المستثمرة فيها الى الخارج، او اعادة تمويل رأس المال المستثمر في حالة التصفية، وكذلك دفع الالتزامات المتوجبة عليها للغير بالنقد الاجنبي، علاوة على اعطاء المشاريع الحق في ان تتمتع باية تسهيلات نقدية تصدرها الجهات النقدية او تقرر التعامل بها في السوق.

(٨) إعطاء المشاريع حق الاستيراد - مباشرة او عن طريق الغير - لما تحتاجه من موجودات ثابتة (من آلات ومعدات واجهزة وما الى ذلك)، وما تحتاجه لتشغيلها من مواد اولية ومستلزمات انتاج وقطع غيار... الخ، وذلك بموجب قوائم خاصة بهذا الغرض تصدرها الهيئة لصالح المشروع (ملحقة بالترخيص)، تعتبر كافية لاجراء عملية الاستيراد ولتنفيذ

الاعفاءات الجمركية التي ينص عليها القانون، دون الحاجة الى اية وثائق او اجراءات اضافية اخرى. كما أعطى القانون المشروع المرخص الحق ليستقدم الاحتياجات التي تلزمه من العمالة الاجنبية لفترة اساسية تدوم ٣ سنوات، قابلة للتجديد عند الحاجة بتوجيه من الهيئة.

(٩) فض منازعات الاستثمار، التي قد تنشأ بين المستثمر والحكومة حول تطبيق القانون، بعدة طرق وحسب ما يختار المستثمر، وهي:

أ- الطعن مباشرة أمام المحكمة المختصة.
ب- التحكيم، باي من نظم التحكيم الآتية التي يختارها المستثمر:

- اتفاقية المؤسسة العربية لضمان الاستثمار،
- الاتفاقية الدولية لفض منازعات الاستثمار،
- أية اتفاقية ثنائية او دولية تكون الجمهورية طرفاً فيها،
- قواعد التحكيم التجاري الخاص بلجنة القانون التجاري الدولي التابعة للامم المتحدة،
- قواعد التحكيم داخل الجمهورية، والمنصوص عليها في قانون الاستثمار.

وتعتبر أحكام المحكمين بهذا الشأن نهائية وغير قابلة للطعن. ويلزم القانون المحاكم المحلية بتنفيذها فور تلقيها طلبا كتابيا بذلك من ذوي الشأن دون النظر الى حقائق النزاع مجددا.

(ب) <u>الاعفاءات الجمركية والضريبية، التي يقدمها القانون للمشاريع</u>

إعفاء الموجودات الثابتة المستوردة اللازمة للمشروع من الرسوم والضرائب الجمركية أيا كان نوعها، فيما عدا رسوم الخدمات؛ وتتمتع المشاريع بالاعفاءات الضريبية التالية:

(١) الاعفاء من ضريبة الدمغة النسبية، ومن ضريبة ممارسة العمل، وكافة الضرائب الاخرى المفروضة على رأس المال.

(٢) الاعفاء من ضريبة الدمغة النسبية، ومن رسوم التوثيق المفروضة على عقود التأسيس، والعقود الاخرى المرتبطة بالمشروع حتى اتمام تنفيذه.

(٣) إعفاء عوائد تراخيص التكنولوجيا التي يستخدمها المشروع من الضرائب المفروضة عليها، لمدة ٣ سنوات من تاريخ بدء الانتاج.

(٤) إعفاء فوائد القروض الممنوحة لتمويل المشروع بنسبة ٥٠ في المائة من الضرائب المفروضة عليها.

(٥) الإعفاء من ضريبة الأرباح، لفترة اساسية تدوم ٥ سنوات من تاريخ بدء التشغيل، ولمدة ٧ الى ١٠ سنوات للمشاريع او المجالات التي يحددها مجلس الوزراء باعتبارها ذات

اهمية اقتصادية خاصة. وتضاف الى هذه المدد سنتان لكل حالة من الحالات الآتية عند تحققها في المشروع، على انه لا يجوز ان يتجاوز مجمل مدة الاعفاء من ضريبة الارباح الممنوحة للمشروع ١٥ سنة من تاريخ بدء الانتاج او التشغيل:

- إذا اقيم المشروع في المنطقة الاستثمارية (أ)[٤٢].
- إذا كان المشروع لشركة مساهمة عامة لا تقل حصة الاكتتاب العام فيها عن ٢٥ في المائة.
- إذا زادت نسبة المكون المحلي من الموجودات الثابتة عن ٢٥ في المائة من اجمالي قيمة الموجودات.

(٦) في حالة التوسع او التطوير، يتمتع المشروع بذات الامتيازات السارية للمشروع الاصلي، كما تعفى نسبة ٢٥ في المائة من أرباح المشروع بعد توسيعه من الضريبة، لمدة ٤ سنوات اضافية اعتباراً من تاريخ بدء الانتاج او مزاولة النشاط لمشروع التوسيع.

(٧) علاوة على المزايا السالفة الذكر، يقضي القانون بحماية منتجات المشاريع من المنافسة الاجنبية، عن طريق زيادة الرسوم الجمركية على السلع او المنتجات الجاهزة المستوردة المنافسة، او بمنع او تقييد استيرادها لمدة اقصاها خمس سنوات، على ان يراعى في ذلك كفاية الانتاج المحلي من حيث الكمية والجودة ومصلحة المستهلك، وعدم خلق ممارسات احتكارية للسلع المحمية.

٣- <u>المزايا والضمانات الممنوحة لمشاريع المناطق الحرة</u>

تتمتع عدن بمزايا عديدة ادت الى اختيارها لتكون منطقة حرة، واهم تلك المزايا موقعها المتميز عند ملتقى الخطوط البحرية العالمية التي تمر بالبحر الاحمر الى المحيط الهندي. وفي سنة ١٩٩٣ صدر القانون رقم (٤) الذي حدد الهدف من انشاء المناطق الحرة، وطريقة ادارتها - بواسطة الهيئة العامة للمناطق الحرة التابعة مباشرة لمجلس الوزراء، والتي تتمتع باستقلالية مالية وادارية -. وتضمن القانون ثماني مواد ، اوضحت طبيعة المزايا والضمانات الاستثمارية للمناطق الحرة كما يلي:

- لا تخضع البضائع الواردة الى المنطقة الحرة - وكذلك المصنعة فيها والمصدرة منها الى غير السوق المحلية - لاية ضرائب أو رسوم استيراد وتصدير وانتاج سارية في الجمهورية. كما لا تخضع هذه البضائع للاجراءات الجمركية ولقيود الاستيراد والتصدير المطبقة قانونا في الجمهورية.

- تعفى جميع المشاريع العاملة في المنطقة الحرة من الضرائب على الارباح التجارية والصناعية، وضرائب الدخل السارية في اليمن، ولمدة ١٥ سنة من تاريخ منح الترخيص للمشروع وبدء مزاولة النشاط فيه. ويجوز للهيئة تمديد مدة الاعفاء لمدة لا تزيد على عشر سنوات أخرى، بناءً على اقتراح مجلس ادارتها، وبعد موافقة رئيس الوزراء.

---

(٤٢) المنطقة الاستثمارية (أ) تعني المدن الرئيسية :صنعاء، عدن، الحديدة، المكلا.

- لا تخضع رواتب واجور ومكافآت الموظفين والعاملين في المشاريع العاملة في المنطقة الحرة، من غير اليمنيين، لضرائب الدخل السارية في اليمن.

- لا تخضع العمليات النقدية التي تتم داخل المنطقة الحرة لاحكام واجراءات الرقابة على النقد السارية في اليمن.

- يحق للمشاريع تحويل رؤوس اموالها وارباحها الى خارج المنطقة الحرة، كما يحق للعاملين والموظفين، من غير اليمنيين، تحويل مرتباتهم واجورهم، وما في حكمها، الى خارج المنطقة الحرة.

- لا يجوز تأميم او مصادرة المشاريع العاملة في المنطقة الحرة.

- لا يجوز الحجز على اموال هذه المشاريع، او تجميدها، او فرض الحراسة عليها، الا بحكم قضائي.

- يجوز أن يكون المشروع ملكية أجنبية خالصة، ويتمتع بكامل المزايا والضمانات التي يمنحها هذا القانون. ويكفل القانون حرية اختيار مجال الاستثمار والشكل القانوني للمشروع، وتحديد حجم رأس المال، والتشغيل لحساب الغير والتشغيل لدى الغير، وتحديد الأسعار والأرباح.

وقد تم انجاز الخطة العامة لتحويل عدن الى أول منطقة حرة في اليمن من قبل مؤسسة ريثيون (Raytheon) التابعة لشركة اتحاد المهندسين الأمريكية، وبتمويل من شركة الدار (خالد بن محفوظ). وتوضح هذه الخطة ان التنفيذ سيتم على اربع مراحل تستمر لمدة خمسة وعشرين عاما، علما بان تكاليف التطوير للمراحل الاربع الاولى قدرت بحوالي (٥,٩٧) مليار دولار، باسعار الربع الاول لسنة ١٩٩٣، مع هامش قدره ٣٠ في المائة زيادة او نقصانا.

خلال المرحلة الاولى، ومدتها سنتان، سيكون التركيز بصورة اساسية على وضع المخططات والتصاميم التفصيلية. وفيما يتعلق بالجانب الاداري سيكون الهدف انشاء كيان مسؤول عن مهام التخطيط والتنفيذ والادارة للمنطقة الحرة. وتشمل المرحلة الاولى بناء محطة اضافية لتوليد الطاقة الكهربائية، ومشاريع الامداد بالمياه وتصريفها. وتقدر تكاليف المرحلة الاولى بنحو (٥٧٠) مليون دولار، اي حوالي ٩,٨ في المائة من التكاليف الاجمالية.

في المرحلة الثانية، سيتركز الاهتمام على تطوير مرافق النقل الجوي والبحري. وعلى رفع القدرات والطاقات السياحية، ويستمر العمل في وضع التصاميم الرامية لتطوير وتحسين شبكة الطرق وتحسين مرافق الكهرباء والمياه والصرف الصحي.

أما المرحلة الثالثة (٧-٨) سنوات، فتبدأ بتمديد المدرج الرئيسي والمدرج الفرعي للمطار الحالي وبناء مطار دولي جديد، وبناء فندق كبير ومجمع سياحي، وتشمل استكمال تنفيذ محطة التوليد الكهربائي الثانية، ومواصلة العمل على تحسين مرافق النقل وصرف المياه. ونسبة تكاليف هذه المرحلة تشكل ٤٦,١ في المائة من التكاليف الاجمالية المقدرة.

أما المرحلة الرابعة فتشمل رفع كفاءة جميع المكونات وتوسيعها. كما تتضمن إقامة محطة جديدة لتوليد الطاقة الكهربائية وتوسيع محطة معالجة مياه المجاري في عدن الصغرى. وتشكل تكاليف هذه المرحلة حوالي ٢٢ في المائة من اجمالي التقديرات الاولية لتكاليف تطوير المنطقة الحرة.

العوائق والصعوبات: لقد سارت عملية تحويل مدينة عدن الى منطقة حرة وما زالت تسير سيراً وئيداً للغاية، بسبب عدد من العوائق والاختناقات، وعوامل اخرى موضوعية اهمها مايلي:

- أن فكرة المنطقة الحرة بذاتها قد اثارت جدلا شديدا، حيث كان لبعض الجماعات موقف رافض منها، على اعتبار ان هذه المنطقة تشكل تنازلا عن سيادة الدولة على جزء من اراضيها.

- المدة الزمنية اللازمة لاعداد البحوث والدراسات التي ترمي الى استكشاف مقومات النجاح وتقييم المنافع المرتقبة للمشروع.

- وأهم عامل تسبب، وما زال يتسبب، في اعاقة تنفيذ الخطة، هو تنازع الاختصاصات وتشابكها بين السلطات العامة المختلفة، ضمن النطاق الجغرافي للمنطقة الحرة.

- عدم التأكد من دقة تقدير التكاليف، والمزايا التي ستعود على البلاد من هذا المشروع.

- هناك موانئ اخرى في البلاد تنافس عدن في الخدمات المقدمة وفي احتمال جعلها منطقة حرة.

- أن الاموال العامة المطلوبة للمشروع غير متوفرة، حيث تتوقع الحكومة ان يمول المشروع من قبل المستفيدين من رجال الاعمال، ومن الاستثمار الاجنبي، ومن المساعدات الخارجية.

٤- المزايا والضمانات الممنوحة لمشاريع المناجم والمحاجر

في نيسان/ابريل ١٩٩١، صدر القانون رقم (٥٠)، بغرض تنظيم الاستثمارات المرتبطة باستغلال المناجم والمحاجر. ويحتوي هذا القانون على العديد من الحوافز للقطاع الخاص، المحلي والاجنبي، للمشاركة في استغلال الثروات المعدنية. الا انه ينطلق من مبدأ أساسي محدد مفاده ان كل المعادن وخامات المحاجر، الموجودة في باطن الارض وفي المياه الاقليمية، تكون ملكا للدولة.

وقد حدد القانون الاجراءات التي يتم بموجبها منح اجازة الكشف عن المعادن وشروط منح رخص الاستغلال، وشروط ابرام عقود الاستثمار بشأن خامات المحاجر، تحديداً اجمالياً، مع ترك التفاصيل الى اللوائح اللاحقة. أما مسؤولية الاشراف على تنظيم المناجم والمحاجر فتقع على هيئة الاستكشافات المعدنية.

والجدير بالذكر أنه منذ صدور القانون وحتى شهر نيسان/ابريل ١٩٩٣، تم منح ٣٧ ترخيصا لاستغلال خامات معدنية ومحجرية، منها ٣٥ ترخيصاً تتعلق بمجالات الحجر الجيري، والرخام، والجبس،

وصخور متنوعة اخرى، أما الرخصتان الباقيتان فقد منحتا بناء على اتفاقيتين مع شركتين بريطانيتين، الاولى لاستكشاف المعادن، والثانية لاستغلال الذهب.

وبالاطلاع على القانون يلاحظ ما يلي:

- فتح القانون باباً واسعاً للقطاع الخاص المحلي لتوظيف جهوده وموارده واستثمارها في مجالات استخراج خامات المعادن والمحاجر، بالاشتراك مع القطاع الخاص الاجنبي.

- هنالك حاجة للاسراع في اصدار اللوائح التفصيلية، لكي تسهم في وضع القانون موضع التنفيذ العملي.

- نص القانون بأن الخاضعين لاحكامه يتمتعون بمزايا واعفاءات منصوص عليها في قانون الاستثمار. وكان من المفروض ان تحدد هذه المزايا والاعفاءات التي يقصدها المشرع لهذه المادة.

- باستثناء ما ورد اعلاه، لايحدد القانون العلاقة بين قانون تشجيع الاستثمار العام، وقانون المعادن والمحاجر واوجه النشاط التعديني والمحجري، مما يفتح ثغرة كبيرة لتنازع الاختصاصات بين مختلف الهيئات والدوائر الرسمية المعنية بتطبيق كل من هذين القانونين.

- نص القانون في إحدى المواد على عقوبة بالغرامة المالية وبالحبس او اي منهما. وهذا مخالف لما جاء في القوانين الاخرى النافذة. ويمثل هذا التناقض نقطة ضعف في القانون يستحسن تفاديها.

- يمكن ان تشكل ملكية الاراضي عائقاً حقيقياً امام استغلال الثروات المحجرية في اليمن، لان ملكية الاراضي تتوزع كما يلي: أراض يملكها الافراد؛ أراض تملكها القبيلة ملكية جماعية؛ وأراض تملكها للدولة.

ولا يتوقع ان تكون قضية الملكية سببا في اعاقة اعمال الاستكشاف والاستغلال في الاراضي التي تملكها الدولة. الا ان الامر مختلف بالنسبة للاراضي المملوكة للافراد أو للقبيلة. حيث لايوضح القانون العلاقة بين مالك الارض ومن يرغب في استغلال ما في باطنها من معادن ومحاجر.

٥- <u>مزايا ومتطلبات خاصة بالمستثمرين الاجانب</u>

لم يمنح قانون الاستثمار اية مزايا اضافية للمستثمرين الاجانب، الا انه ساوى بينهم وبين المستثمرين اليمنيين فيما يتعلق بالحقوق وبالالتزامات، وكذلك الامر بالنسبة لقانون المناطق الحرة وقانون المناجم والمحاجر.

ولكن قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٢٠ لسنة ١٩٩٢، جاء ليحدد المشاريع او المجالات التي لا يسمح لرأس المال العربي او الاجنبي (او كليهما) بالاستثمار فيها، دون مشاركة رأس المال اليمني

بنسبة معينة - وقد تراوحت هذه النسبة بين ٣٠ في المائة في صناعة الاسمنت والنقل البحري والجوي والتعليم وصيد الاسماك ومشاريع الطاقة، و٢٥ في المائة في المشاريع السياحية (عدا المؤسسات التي تصنف اربعة نجوم فما فوق)، والمستشفيات التي لا تزيد سعتها عن ٥٠ سريراً ومواد البناء (الجرانيت، والرخام ، والجبس، واحجار الزينة)-. وقد حدد القرار المشاريع التي يكون الاستثمارفيها مقصورا على اليمنيين، وهي: مشاريع النقل الداخلي (عدا النقل السياحي) وصناعة الخبز.

ان المزايا الممنوحة للمستثمرين، بموجب قانون الاستثمار وغيره، ليست كلها بنفس الاهمية لمختلف المستثمرين الاجانب. من ذلك مثلا أن الاعفاء المؤقت من ضريبة الارباح قد لا يعتبر ذا اهمية بالنسبة للمستثمرين الامريكيين، حيث ان قانون الضريبة الامريكية على الدخل من العالم الخارجي يستثني ذلك الجزء من الدخل الخارجي المدفوع في شكل ضريبة دخل او ضريبة ثروة في الخارج. ولهذا فان المستثمر الامريكي لا تهمه مسألة دفع الضريبة على الارباح في اليمن، بل يهمه أكثر من ذلك تحويل ارباحه بسهولة بالعملة الصعبة الى خارج اليمن.

لذا يقترح على السلطات ذات العلاقة بالاستثمار الاجنبي في اليمن التفاوض مع المستثمرين حول المزايا التي يمنحها قانون الاستثمار وغيره. فالمستثمر الاجنبي الذي قد لا يهمه الاعفاء من ضريبة الارباح مثلا يمكن تعويضه عن ذلك بزيادة المزايا الاخرى وهكذا.

ومجالات المناورة التي يمكن ان تكون خاضعة للتفاوض مع المستثمر الاجنبي هي اوسع بكثير مما ورد في قانون الاستثمار، وليست جميعها حوافز بل ان قسماً منها ينطوي على متطلبات محددة يمكن ان يوفرها المشروع الاجنبي اثناء تنفيذه في اليمن. من ذلك مثلاً مايلي:

- ان تكون نسبة معينة من الانتاج مخصصة للتصدير.
- نسبة اشتراك رأس مال يمني في المشروع.
- نسبة تشغيل ايد عاملة يمنية في المشروع.
- نسبة المدخلات المحلية في منتجات المشروع.
- العدد الكلي للعمالة في المشروع.
- مقدار المبلغ المستثمر في المشروع.
- حجم الطاقة الانتاجية المقررة للمشروع.
- مقدار ما تنفقه الشركة على البحث والتطوير في اليمن.
- عدد اليمنيين الذي يتولى المشروع تدريبهم.
- مستوى جودة الانتاج.
- نوع التكنولوجيا المستعملة.
- الموقع الذي يتم اختياره للمشروع.

فأهمية هذه الامور تتفاوت بالنسبة للمستثمر الاجنبي كما تتفاوت أهميتها بالنسبة لليمن ايضا، ويمكن التفاوض عليها بين الطرفين للوصول الى حل يرضي الطرفين. وبعبارة أخرى يمكن لهذه التسهيلات ان تكون موضع تفاوض مع المستثمر الاجنبي الذي يرغب في اقامة مشروع في اليمن، بما يضمن افضل النتائج للمستثمر الاجنبي وبالنسبة للاقتصاد الوطني.

ولذلك يقترح ان تكون هيئة الاستثمار (وايضا هيئة المنطقة الحرة، وهيئات النفط والغاز والمعادن) على استعداد للتفاوض في مختلف المجالات للخروج بشروط جيدة وعادلة للاقتصاد اليمني.

وفيما يلي امثلة لما تقدمه بعض بلدان العالم، المتقدمة والنامية، من تسهيلات للمستثمرين الاجانب:

- سماحات Allowances لنفقات التدريب، (في بلجيكا، وايرلندا، واسبانيا، وبريطانيا).
- منح Grants للمعدات الرأسمالية، (في بريطانيا).
- رأسمال مدعوم subsidies (اما باقل من سعر السوق او بسعر ثابت)، (في البرازيل، والمانيا، وايرلندا، والمملكة العربية السعودية، وسنغافورة، وبريطانيا).
- منحة للمباني، (في ايرلندا، وماليزيا، وسنغافورة، وبريطانيا).
- منحة للارض، (في اسبانيا).
- منحة للبحث والتطوير، (في فرنسا وبريطانيا).
- مواد اولية مدعومة، (في البحرين، والمملكة العربية السعودية، والمكسيك).
- تمويل مدعوم للصادرات، (في بلجيكا، والبرازيل، وفرنسا، والمكسيك، وبريطانيا).
- امدادات مدعومة للطاقة، (في النمسا، والمكسيك، وبريطانيا).
- التزام بتغطية خسائر السنة الاولى، (في اسبانيا).

وهناك امثلة عديدة عن الاجراءات والحوافز التي يمكن التفاوض بشأنها مع المستثمر الاجنبي بما يلائم مصالح البلاد الاساسية.

باء- تطوير أساليب وسبل الترويج للاستثمار

نستعرض فيما يلي تجارب بعض الدول في اساليب الترويج للاستثمار، كنماذج لما يمكن إقتباسه في اليمن.

١- الاعفاءات الضريبية

ويقصد بها الاعفاءات الجمركية، والاعفاءات من ضريبة الارباح والضرائب الاخرى. ويهدف هذا الاعفاء الى تشجيع الاستثمارات المنتجة بالطرق التالية: (١) زيادة معدل العائد على الاستثمار الرأسمالي من خلال الاعفاء من ضريبة الارباح والضرائب الاخرى التي تدخل ضمن بنود التكاليف؛ (٢) تقليل الكلفة الاستثمارية للمشروع من خلال الاعفاء من الرسوم الجمركية على المعدات الرأسمالية.

وتشكل الضرائب في الجمهورية اليمنية نسبة عالية من اجمالي ايرادات الدولة، ففي عام ١٩٩٣ بلغت الايرادات الضريبية ٢٢ مليار ريال أي ٧٢ في المائة من مجموع الايرادات الجارية للدولة التي بلغت ٣٠,٦ مليار ريال في السنة نفسها. ومن أهم هذه الضرائب ما يلي: ضرائب الدخل والارباح ٨,٠ مليار ريال؛ ضرائب ورسوم التجارة الخارجية ٧,٥ مليار ريال؛ ضرائب على الاستهلاك ١,٦ مليار ريال؛ ضرائب على الانتاج ٣,٤ مليار ريال؛ ضرائب اخرى ١,٥ مليار ريال.

ولهذا فإن الاعفاءات الضريبية التي تمنحها الدولة لتشجيع المشاريع الصناعية مثلاً قد تؤثر سلباً في المدى القريب على الاقل على حصيلة الضرائب. ومع ذلك يرى علماء المالية العامة ان منح الاعفاءات، هي تضحية مؤقتة وانها تعوض بالتدريج من الايرادات الضريبية من نفس المشاريع التي شجعتها الاعفاءات الضريبية. وبعبارة اخرى فإن اسلوب الاعفاءات الضريبية يجمع في مضمونه بين الهدف المالي (اي زيادة ايرادات الضريبة في الأمد البعيد) وبين الهدف الاقتصادي (اي تشجيع الاستثمار).

ويشار هنا الى قرار مجلس الوزراء رقم ١٢٧ لسنة ١٩٩٢، بشأن تحديد المشاريع او المجالات التي تستثنى من حق التمتع كليا او جزئيا بالاعفاءات المنصوص عليها في قانون الاستثمار. وقد نص هذا القرار على ان تتمتع كافة المشاريع الاستثمارية بالاعفاءات الجمركية، وعلى حجب الاعفاءات الضريبية او بعضها عن بعض المشاريع الاستثمارية تبعا لنوع الصناعة وموقع المشروع. وتضمن القرار قائمة باحدى وعشرين صناعة لا يتمتع معظمها بالاعفاء من ضرائب الارباح، واهمها صناعة المشروبات الغازية والمياه المعدنية والعصائر(عدا التي تستخدم كخامات محلية)، والبسكويت والحلويات، والالبان من الحليب المجفف، وصناعة السجائر، وتعبئة الشاي، والاوراق الصحية، والاكياس والاحذية البلاستيكية، وصناعة الاسفنج، والمنظفات والصابون والشامبو (عدا الطبي)، والعطورات ومواد التجميل، ومشاريع الاسكان التي تقل عن مئة وحدة.

ولابد من الاشارة الى ان فاعلية الاعفاءات الضريبية في تشجيع الاستثمارات في اليمن ترتبط باصلاح النظام الضريبي، وزيادة فاعلية اجهزة جباية الضرائب، والقضاء على ظاهرة التهرب من دفع الضرائب. فاذا كان التهرب من الضرائب شيئاً عادياً يمارس على نطاق واسع فلن تشكل الاعفاءات الضريبية حافزا مهما لتشجيع الاستثمار.

ويوصى بتوحيد الاعفاءات من ضريبة الارباح، على الاقل فيما يخص الصادرات، في قانون الاستثمار وقانون المنطقة الحرة، بزيادة مدة الاعفاء الكامل في المشاريع المستفيدة من قانون الاستثمار لتساوي نظيرتها في قانون المنطقة الحرة. كما يوصى بتضمين قانون المنطقة الحرة تخفيضاً في الضريبة مقداره ٥٠ في المائة بعد انتهاء فترة الاعفاء الكامل كما ورد في قانون الاستثمار.

٢- إعادة تصدير رأس المال والارباح

أعطى قانون الاستثمار رقم ٢٢، لسنة ١٩٩١، الحق للمشروع بتحويل الارباح الناتجة من استثمار الاموال الاجنبية الى الخارج، في حدود الرصيد الدائن لحسابه المصرفي بالنقد الاجنبي. كما اعطى القانون للمستثمرين الحق في اعادة تحويل قيمة رأس المال الاجنبي المستثمر في المشروع الى الخارج عند التصفية، والتصرف فيه في حدود الرصيد الدائن لحساب المشروع المصرفي بالنقد الاجنبي، وحسب ماهو مصرح به من قبل الهيئة.

ولا تعتبر هذه الضمانات كافية لتحويل ارباح المشروع، وكذلك اصل الاستثمار في حالة التصفية. فالحساب المصرفي بالنقد الاجنبي هو حساب تشغيلي يمول اساساً من حصيلة التصدير. فاذا لم يكن المشروع مصدراً، او كان يصدر جزءاً من انتاجه بما يكفي لاستيراد احتياجاته من المواد الاولية، فانه

لن يستطيع تحويل اي ارباح للخارج، ولن يستطيع تجميع عملة اجنبية كافية لاحلال معدات رأسمالية جديدة محل المعدات القديمة عند انتهاء عمرها الانتاجي.

ولا يتوقع ان يكون هناك اقبال كبير من المستثمرين الاجانب على الاستثمار في اليمن في غياب الضمانات المناسبة لتحويل الارباح واصل الاستثمار. فضمان حق تحويل الارباح الى الخارج شيء مختلف عن حق الاحتفاظ بحصيلة الصادرات في حساب مصرفي بالعملة الاجنبية.

ان خبرة الاستثمار الاجنبي في العديد من دول العالم توضح ان هذا العامل يعتبر حاسماً في المضي بالمشاريع او سحبها، وان الشركات الاجنبية تصر عليه كثيراً للتأكد من نية الحكومة المضيفة في تقديم مساعدة حقيقية لنجاح المشروع.

٣- الضمانات ضد التأميم

وفي سنة ١٩٦٥، وقعت ٨٢ دولة اتفاقية دولية انشيء بموجبها المركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار (ICSID). ويمكن بموجب هذه الاتفاقية لاي طرف ان يقدم للمركز نزاعا مع طرف آخر حول الاستيلاء على موجودات. ويحال النزاع الى تحكيم له اجراءات سريعة. وقبل هذه الاتفاقية، كان القانون الدولي يتطلب تعويضاً مقابل الاستيلاء على الاملاك. فاذا لم يتم دفع هذا التعويض، كانت حكومات الشركات الاجنبية التي تتعرض للإستيلاء على ممتلكاتها تعرض مطالب هذه الشركات من خلال الوسائل الدبلوماسية، واذا فشلت الدبلوماسية، كانت الشكوى تتحول الى شكوى حكومية رسمية بالنيابة عن الشركة المتضررة، وعادة ما تنتهي القضية بدفع التعويضات. وكان ذلك يعرقل فرص البلد المستولي على شركات أجنبية في الحصول على مساعدات وقروض من الجهات الاجنبية.

والشكل الاكثر حداثة لزيادة النفوذ المحلي في الشركات الاجنبية هو فرض نسبة مشاركة محلية في رأسمال الشركة، كما هي الحال في اليمن بصدور قانون الاستثمار، حيث حددت نسبة مشاركة رأس المال اليمني في الشركات الاجنبية، في بعض النشاطات الاقتصادية.

ويتطلب ذلك بعض الاجراءات من الشركة الام، لاصدار اسهم للشركة التابعة في اليمن، تكون متوفرة لمواطني البلد المضيف، وذلك بموجب النسبة المحددة للمشاركة في الملكية.

وهذه السياسة الحديثة واسعة الاتباع في البلدان النامية اليوم، لزيادة المشاركة المحلية. وقد يكون لهذه السياسة تبرير آخر ذو طبيعة اقتصادية وهو خلق آلية مالية لتحويل المدخرات المحلية الى استثمارات منتجة. فمتطلبات المشاركة المحلية تفرض على الشركات الاجنبية استنباط طريقة لتحقيق تلك الغاية. وتأسيس سوق مالية محلية لتداول اسهم الشركات المحلية والاجنبية يعتبر وسيلة اضافية لجذب المدخرات المحلية نحو الاستثمارات المنتجة.

٤- فتح حسابات بالعملة الاجنبية

أعطى قانون الاستثمار، رقم ٢٢ لسنة ١٩٩١، لاي مشروع مرخص، الحق في فتح حسابات مصرفية بالعملة الاجنبية في البنوك المرخصة، على ان يقدم المشروع للهيئة بياناً سنوياً، معتمداً من

محاسب قانوني، عن حركة هذا الحساب، مع كافة المستندات والتفاصيل التي تطلبها الهيئة لتتحقق من ان الاستخدام تم وفقاً للاغراض المقررة في هذا القانون. وتتكون موارد هذا الحساب مما يأتي:

- النقد الاجنبي المحول ضمن رأس المال المستثمر في المشروع.
- القروض بالعملة الاجنبية لتمويل التكاليف الاستثمارية للمشروع.
- حصيلة صادرات المشروع، وحصيلة مبيعاته بالعملة الاجنبية.
- النقد الاجنبي الذي يشتريه المشروع محلياً وفق سياسات البنك المركزي اليمني.
- الفوائد المستحقة للمشروع بالعملة الاجنبية.
- الغرامات والتعويضات التي يحصل عليها المشروع بالعملة الاجنبية.

وتستخدم ارصدة هذا الحساب للاغراض التالية:

- شراء الموجودات الثابتة والمواد المستوردة للمشروع.
- اية نفقات اخرى بالعملة الاجنبية، كرأسمال عامل او لاغراض تشغيلية.
- اقساط وفوائد القروض المستحقة على المشروع بالعملة الاجنبية.
- ارباح المشروع التي يتقرر تحويلها الى الخارج.
- المصروفات غير المنظورة التي تستحق على المشروع.
- المصروفات والمستحقات الاخرى على المشروع بالعملة الاجنبية، في الحدود التي تقررها الهيئة، بما فيها اجور ومرتبات الاجانب وتعويضاتهم.
- بيع عملة اجنبية عن طريق احد المصارف لتغطية مصاريف المشروع بالعملة المحلية.

ويلاحظ مما جاء اعلاه ان آلية الحسابات بالعملة الاجنبية قد تبدو معقدة، بسبب كثرة الفقرات على جانبي الموارد والاستخدامات. ولكن الذي يفهم منها ببساطة هو ان المشرع يجيز تمويل استيرادات المشروع بشكل رئيسي بحصيلة الصادرات من العملة الاجنبية. ومن الواضح ايضاً انه يحق للمشروع ان يحصل على كافة احتياجاته من العملة الاجنبية عن طريق التصدير، سواء اكانت احتياجات الاستيراد، او رسوم الخدمات، او تحويل الأرباح، او مخصصات استهلاك الاصول الثابتة.

ويقترح ان تبقى هذه القواعد بالنسبة للاستثمارات اليمنية فقط. اما فيما يتعلق بالاستثمارات الاجنبية فيفضل ان تكون خاضعة للتفاوض مع المستثمر الاجنبي مقابل بعض متطلبات الاداء الاخرى، مثل نسبة المشاركة المحلية في ملكية المشروع او نسبة المحتوى المحلي لمنتجات المشروع.

ومن الضروري ايضاً مراجعة هذه القواعد في كافة انواع المشاريع الصناعية المحلية. وربما تستعمل نسب تفضيلية مختلفة في نوع معين من المشاريع، كأن يسمح بايداع كامل حصيلة الصادرات في الحساب المصرفي بالعملة الاجنبية، وفي نوع آخر من المشاريع يسمح بتسجيل ٥٠ في المائة فقط من حصيلة الصادرات في الحساب المصرفي بالعملة الاجنبية، اما الجزء المتبقي (أي ٥٠ في المائة) فيحول لحساب المشروع بالعملة المحلية، بسعر الصرف المعمول به لدى البنك المركزي .

كما يوصى بتقليل الاجراءات المتعلقة بالحساب المصرفي بالعملة الاجنبية، وخاصة تلك المتعلقة بمراجعة هيئة الاستثمار، حول الحركة السنوية للحساب، او استحصال موافقتها على تصرفات معينة

في الحساب، ما دامت حسابات المشروع خاضعة للتدقيق والمراقبة من السلطة المالية، ومعاملاته بالعملة الاجنبية خاضعة لمراقبة البنك المركزي.

٥- عدم سريان لوائح وقوانين القطاع العام

جاء في قانون الاستثمار، رقم ٢٢ لسنة ١٩٩١، ان المشاريع المرخصة بموجب هذا القانون هي مشاريع خاصة لا تسري عليها القوانين واللوائح الخاصة بالقطاع العام او العاملين فيه.

وتتطلب تهيئة البيئة المناسبة للإستثمار الخاص استبعاد اساليب تسيير القطاع العام كما قد تتطلب تشجيع الاستثمارات الاجنبية لاكتساب التدريب والخبرة. فمحاولة اجتذاب الاستثمارات الاجنبية، في القطاعات المالية والاستخراجية والصناعية وغيرها، يجعل الاستثمارات اليمنية متداخلة مع الاستثمارات الاجنبية. فلا يمكن ان يعمل احدهما بكفاءة لفترة طويلة دون مراعاة الآخر. فالبلدان المضيفة توفر الاسواق والمواد الاولية والعمالة الرخيصة. والاستثمارات الاجنبية توفر التكنولوجيا، والخبرة الادارية والتسويقية، والقوة التنظيمية والتمويلية. وتظافر الجهود يؤدي الى نمط اسرع للتنمية الاقتصادية.

٦- حرية الاستيراد والتصدير

ضمن قانون الاستثمار، رقم ٢٢ لسنة ١٩٩١، حرية المشروع في تصدير منتوجاته بدون قيد او شرط، بل اعطى المشروع حقوقا اضافية، هي:

- الاعفاء من كافة الرسوم والضرائب المفروضة على الصادرات ايا كان نوعها.
- الاعفاء من ضريبة الانتاج للجزء المصدر من الانتاج.
- الاعفاء بنسبة ٥٠ في المائة من الضريبة على الارباح الناتجة عن ايرادات التصدير، وذلك بعد انتهاء مدة الاعفاء المقررة للمشروع.
- الاسترجاع نقداً، او الحصول على ائتمان ضريبي (يستعمل عند دفع ضرائب تستحق مستقبلاً)، لكافة الرسوم والضرائب الجمركية ايا كان نوعها، على المستلزمات المستوردة الداخلة في الجزء المصدر من الانتاج.

أما حرية الاستيراد فانها غير مقيدة قانوناً (عدا خضوعها لرقابة هيئة الاستثمار) ولكنها مقيدة من الناحية العملية بمقدار صادرات المشروع (التي يفترض ان تودع في الحساب المصرفي بالعملة الاجنبية). ويجوز للمشروع ان يستورد باكثر مما يصدر، ولكن عليه تدبير العملة الاجنبية اللازمة من مصادر اخرى، او من السوق المحلي باستعمال ايراداته من المبيعات المحلية. وذلك قد يكون مكلفاً بسبب انخفاض قيمة العملة المحلية وتعدد اسعار الصرف. وسيكون تأثير ذلك قاسياً على المشاريع التي تنتج لاحلال الواردات في السوق المحلي، او المشاريع التي تتطلب فترة طويلة بعد التشغيل لتتمكن من الدخول الى اسواق خارجية مناسبة لمنتجاتها.

أما بالنسبة للمشاريع الاجنبية فان حرية الاستيراد والتصدير وفق ضوابط معينة هي السائدة في معظم البلدان. ويفضل الانتاج من اجل التصدير في البلدان التي تعاني من عجوزات في موازينها التجارية. وربما يفرض على المشروع تصدير نسبة كحد ادنى من انتاجه. وربما تربط حرية الشركة في الاستيراد بما تصدره. وربما تربط قدرة الشركة على تحويل ارباحها الى الخارج وغير ذلك من الاحتياجات للعملة الاجنبية، بالصادرات. وكل ذلك يمكن ان يكون محل تفاوض مع المستثمر الاجنبي ضمن تشكيلة واسعة من المتطلبات والحوافز الممكنة.

٧- إجازة التملك في مشاريع استصلاح الاراضي

يحتاج اليمن الى استثمارات كبيرة في توسيع الاراضي المزروعة، لمواجهة الطلب المتزايد على الغذاء، ولزيادة التصدير من المنتجات الزراعية والحيوانية. ويتطلب ذلك انشاء مشاريع استصلاح واستزراع الاراضي البور والصحراوية. ويجيز مجلس الوزراء تملك المشاريع المتخذة شكل شركات مساهمة لاستصلاح الاراضي البور والصحراوية واستزراعها. ويحدد القانون بعض القيود على التملك فيما يتعلق بالحد الاعلى للمساحة المطلوبة، ونسبة مساهمة رأس المال اليمني في رأسمال الشركة، ونسبة مساهمة أي فرد شريك في الشركة.

٨- مزايا خاصة بمشاريع المنطقة الحرة

تعتبر المشاريع القائمة في المناطق الحرة في كثير من بلدان العالم خارج نطاق السيادة الضريبية والجمركية. وتعتبر المناطق الحرة مناطق تصديرية يتم التعامل فيها بالعملة الاجنبية، وتعامل في كثير من الجوانب على انها جزء من العالم الخارجي. وتستوفى من المشاريع المقامة في هذه المناطق رسوم، مقابل تأجير الارض واستخدام مرافق البنية الاساسية. ويحظى الاستثمار في هذه المناطق بالمزايا التالية:

- حرية اختيار مجال الاستثمار دون اية قيود.
- عدم وجود قيود على جنسية رأس المال (المحلي او الأجنبي).
- حرية اختيار الشكل القانوني للمشروع .
- حرية الاستيراد من السوق المحلية او من الخارج .
- حرية التشغيل لحساب الغير او التشغيل لدى الغير.
- الحرية الكاملة في تحديد اسعار المنتجات او تحديد هامش الربح.
- عدم الخضوع لقوانين الضرائب والرسوم السائدة داخل البلاد .
- عدم الخضوع لقوانين الرقابة على التحويل الخارجي.

جيم- أساليب تمويلية مبتكرة لترويج الاستثمار

من اهم مقومات ترويج الاستثمار في اليمن، التطور المستمر في حجم التمويل الذي يقوم به الجهاز المصرفي، والمؤسسات التمويلية الاخرى، لتوفير القروض والتسهيلات الائتمانية للمشاريع الاستثمارية. وتمشياً مع سياسة الاصلاح الاقتصادي التي تتبناها الدولة حالياً، خاصة فيما يتعلق بتشجيع الائتمان للقطاع الخاص، ورفع السقوف الائتمانية وتحرير اسعار الفائدة، يستلزم الامر تطبيق

ادوات تمويلية جديدة غير تقليدية، تهدف الى زيادة تنشيط الاستثمار وتخفيف العبء المالي على الجهاز المصرفي. ونبين امثلة لتلك الادوات فيما يلي:

١- التمويل التأجيري

وهو تأجير لموجودات تأخذ شكل آلات ومعدات (طائرات، قاطرات، سفن، سيارات) وعقارات، تستخدم لمزاولة انشطة انتاجية، حيث يقوم المؤجر - احدى المؤسسات المالية - بشراء معدات محددة لصالح مشروع ما، تؤجر له هذه المعدات بعقد طويل الاجل، بحيث يغطي التمويل تكاليف شراء كل المعدات المطلوبة او نسبة كبيرة منها. وهنالك عدة انواع للتمويل التأجيري، من ذلك:

(أ) بيع واستئجار الاصل: وبموجب هذا النموذج يتوجب على المشروع الذي لديه ارض او مبان او معدات بيعها الى المؤسسة المالية والقيام في الوقت نفسه، بإبرام عقد لتأجيرها لفترة معينة ووفق شروط معينة. ويكون المشتري عادة مؤسسة مالية، كشركة تأمين او بنك او شركة متخصصة في هذا النوع من التمويل.

فالمشروع الذي باع الاصل، اي المستأجر، يستلم مباشرة ثمن الاصل الذي يدفعه المشتري، او المؤجر، ويحتفظ في الوقت نفسه بحق استعمال الاصل، وبذلك يكون وكأنه قد حصل على قرض بقيمة الاصل. وتحدد اقساط الايجار بموجب هذه الاتفاقية بحيث يستعيد المؤجر في نهاية العقد قيمة الآلة مع العائد المناسب الذي يرغب في الحصول عليه.

(ب) الايجار التشغيلي او ما يسمى احيانا بالايجار الخدمي: وبموجب هذا النموذج يوفر المؤجر التمويل والصيانة، وقد اشتهرت بتقديم هذا النوع من الايجار شركات الحاسبات وآلات التصوير (مثل شركة IBM)، ويمكن تطبيقه على السيارات والشاحنات والمعدات الاخرى. وبموجب هذا العقد لا تتم تغطية كامل ثمن اقتناء الاصل من خلال المدفوعات الدورية التي يدفعها المستأجر، لكون العقد يكتب عادة لمدة تقل عن العمر الاقتصادي للاصل، وذلك على امل ان يتمكن المؤجر من تعويض القيمة الباقية عن طريق بيع الاصل او اعادة تأجيره بعد انقضاء فترة عقد الايجار الاول.

(ج) التأجير التمويلي او الرأسمالي: ويختلف هذا النموذج عن السابق لأنه لا يوفر صيانة، لكنه غير قابل للالغاء. وتحدد اقساط الايجار بحيث يستعيد المؤجر كامل قيمة الآلة زائداً العائد الذي يرغب في الحصول عليه. وفي مثل هذا الاتفاق يختار المستأجر اصلاً معيناً ويتفق مع المجهز على كافة التفاصيل المتعلقة بالسعر والتجهيز، ثم يتفق مع شركة تمويل (تأجير) لتشتري الآلة من المجهز بموجب الشروط التي اتفق عليها وتؤجرها له بموجب عقد ايجار تمويلي او رأسمالي.

ومن مميزات التمويل التأجيري ما يلي:

(١) يحدث استئجار الاصل بالنسبة للمشروع تغييراً في هيكل ميزانيته العمومية، على العكس من اقتناء الاصول عن طريق القروض الاعتيادية. وبذلك تزداد اصول الشركة دون ان يظهر ذلك في الميزانية العامة ودون ان تزداد المطلوبات.

(٢) يساهم هذا النمط من التمويل في تزويد المشاريع بما تحتاجه من اصول لمواصلة النشاط وزيادة حجم الاستثمارات وسرعة تنفيذ المشاريع.

(٣) تحسين مؤقت لميزان مدفوعات الدولة التي تلجأ لهذا النوع من التمويل نظراً لان تحويلاتها من العملات الاجنبية للخارج تقسط على عدة سنوات بدل تحويل قيمة الاصل بالكامل دفعة واحدة.

ويوصى بالسماح بانشاء شركات خاصة لهذا النوع من التمويل تابعة لشركات مالية او لبنوك اجنبية، ولان ذلك يمكن ان يحقق زيادة كبيرة في الاستثمارات في اليمن، ويمكن ايجاد ادوات مالية اضافية مرتبطة بهذا النموذج لو تم السماح لهذه الشركات ببيع اوراق تجارية الى جهات غير البنوك، او ببيع مستحقاتها من اقساط الايجار، او ببيع عقود الايجار نفسها الى مؤسسات مالية اخرى. ويمكن ايضاً السماح لهذه الشركات بفتح فروع لها في مختلف المحافظات اليمنية.

٢- التمويل بالمشاركة

وهو من اساليب التمويل الحديثة التي ظهرت في اواخر السبعينات في العالم العربي مع انتشار البنوك الاسلامية، باعتبارها بنوكاً لا تتعامل بالفائدة. ويوفر التمويل بالمشاركة الاموال اللازمة للمشروع، بدون التزامات بتسديد فوائد او اقساط بصرف النظر عن نتيجة الاعمال ومدى السيولة المتوفرة.

ويعتمد نظام التمويل بالمشاركة على تحمل كل من البنك الممول والمنشأة طالبة التمويل الربح والخسارة كشركاء في المشروع. وقد اثبتت تجربة البنوك الاسلامية صلاحية التمويل بالمشاركة في التمويل قصير الاجل، سواء في مجال الصناعة او الزراعة او التجارة او الخدمات، كما انه قد يصلح للتمويل متوسط الأجل وطويل الاجل. ويعتمد هذا التمويل بشكل اساسي على دراسة الجدوى الفنية والاقتصادية للمشروع، التي يتوقف عليها قبول البنك لتمويل المشروع. ومن الناحية العملية يتوقف توسع البنوك في هذا النوع من التمويل على مدى توفر السيولة وامكانية بيع اسهم المشروع. ويمكن زيادة السيولة بإنشاء السوق اليمنية للاوراق المالية.

٣- التمويل المشترك

وتقوم به عدة بنوك او مؤسسات مالية، نظراً لكبر حجم القرض او رغبة في تقليل مخاطره. ومن المعتاد أن يقوم احد البنوك المشتركة في تقديم القرض بتولي عمليات ادارة القرض، وهو يتلقى عمولات لقاء ذلك. ومن مميزات القرض المشترك انه يمكن المقترض من الحصول على احتياجاته الكبيرة من التمويل الذي لا تستطيع ان تغطيه جهة واحدة، كما ان القرض المشترك يعرف السوق المالي بالملاءة المالية للمقترض ويدعم مركزه عند الاقتراض مرة اخرى. وتتيح القروض المشتركة مميزات عدة منها:

- السماح للبنوك بتنمية نشاطها الائتماني بالاشتراك مع بنوك اخرى، واجتذاب مجموعات متنوعة من المقترضين يصعب على البنك بمفرده اجتذابهم.

- توزيع المخاطر الائتمانية.

ويمكن التوسع في هذا النوع من الائتمان في اليمن، وخاصة من قبل البنوك المتخصصة التي يمكنها ان تقدم قروضاً مشتركة لتتمكن ان تقدم هذه البنوك قروضاً اكبر مما تسمح به سقوفها. ويخول البنك الذي يقع المشروع المقترض في قطاعه تولى مهمة ادارة القرض.

٤- تبديل الدين بالملكية

وبموجب هذه الطريقة يمكن أن تعرض الدولة، او الهيئات العامة، على دائنيها الاجانب، وخصوصاً البنوك التجارية والمؤسسات المالية الخاصة، استبدال الديون المستحقة لها بأسهم ملكية في مشاريع محلية. وقلما تهتم البنوك بهذا النوع من الاستثمار لكنها تبيع القروض المستحقة على البلدان النامية غير القادرة على الدفع الى شركات وطنية في بلدانها. وتقوم الشركات الوطنية بدورها بمفاوضة المدينين لتحويل الدين الى اسهم ملكية في مشاريعهم. ومن امثلة ذلك ان شركة امريكية استبدلت ديناً لشيلي باسهم في مناجم الذهب في شيلي. ويتم التبادل عادة من خلال شركات متعددة الجنسية. فهذه الشركات (مثل كرايزلروجنرال الكتريك) تشتري قروض البنوك من السوق الثانوية ثم تسعى الى استبداله بأسهم في البلد المدين.(٤٣) وقد استعمل هذا الاسلوب من قبل عدد من البلدان التي تعاني مشكلة مزمنة في خدمة الدين الخارجي مثل البرازيل وشيلي والاكوادور والمكسيك والفلبين.

وقد تقوم شركات اجنبية عاملة في البلاد بشراء التزامات الدين (من البنوك التجارية وبخصم كبير تتحمله هذه البنوك) ثم تبادلها بالعملة المحلية لدى البنك المركزي (عادة بسعر صرف تفضيلي) لكي تشتري بها اصولاً معروضة بالعملة المحلية، يمكن ان تباع فيما بعد في السوق الثانوية المحلية؛ ثم استعمال حصيلة البيع لشراء اسهم، او لزيادة الانفاق الاستثماري في داخل البلد، او لتسديد دين بالعملة المحلية.

ولهذا النموذج المزايا التالية: يوفر التبديل وسيلة منخفضة الكلفة للحصول على العملة المحلية لاغراض الاستثمار بالنسبة للمستثمر الذي يريد زيادة استثماره في الداخل. كما يوفر التبديل للشركات التي تريد تسديد دين محلي وسيلة رخيصة لتحسين التدفقات النقدية، وبالتالي يزيد ربحية الشركة.

وبالنسبة للبلد المدين فان كمية الدين الخارجي وخدمة الدين ستقل، وبالتالي تزداد جاذبية البلد للاستثمارات الاجنبية الاخرى في المستقبل.

إلا أن تبديل الدين بالملكية لا يخلو من مساوئ. فعملية التبديل يمكن ان يكون لها تأثير تضخمي، اذا لم تأخذ الحكومة بعين الاعتبار تأثير تبديل رأس المال الاجنبي على كمية عرض النقود، (فكل وحدة من النقد المحلي التي اوجدها تبديل الدين بالملكية ستمثل زيادة في الائتمان المحلي، اذا لم يسحب البنك المركزي مقابلها وحدة نقدية من التداول). ومن جهة اخرى فان زيادة تحويل الارباح المترتبة على تبديل الدين بالملكية سيمثل تدفقاً اكبر من تكاليف خدمة الدين المترتبة على الدين الاصلي. ولكن اذا اتبعت سياسات اقتصادية عامة مناسبة فلربما يعاد استثمار الارباح من تلك الملكية في الداخل، مما يزيد حجم الاستثمار المنتج داخل البلد دون زيادة التدفق من العملة الاجنبية الى الخارج.

---

(٤٣) Madura, J. (1992), P. 561.

وقد استعمل تبديل الدين بالملكية من قبل البلدان التي تعاني من مشاكل مزمنة في خدمة الدين. ولكن لا يوجد ما يمنع من توسيع التجربة الى البلدان الاخرى. فاليمن التي تمكنت من ادارة الاقتصاد وميزان المدفوعات رغم الاحداث الجسيمة والتقلبات الحادة في اسعار النفط خلال السنوات الماضية، يمكنها ادارة تجربتها الخاصة في تحويل الدين الى ملكية.

ويمثل هذا النوع من التمويل تنازلاً من البلد المدين عن بعض السيادة على الموارد الانتاجية الوطنية. لكن ذلك لايختلف عن التوجه العام لاجتذاب الاستثمارات الاجنبية.

٥- تقديم دراسات جدوى للتعريف بالمشاريع

من الوسائل الفعالة لترويج الاستثمار انشاء قاعدة بيانات تتعلق بفرص الاستثمار في البلد. ويمكن الاستفادة من شبكات المعلومات المناظرة لدى المنظمات الدولية. من ذلك مثلاً ربط قاعدة البيانات المذكورة بشبكة المعلومات والترويج التابعة لشعبة الاستثمار الصناعي في اليونيدو. وهذه القاعدة بمثابة مصرف للبيانات المتعلقة ببرنامج ترويج الاستثمار، والغرض منها حفظ البيانات اللازمة لترويج المشاريع الاستثمارية وعرضها على المستثمرين في مختلف دول العالم.

ويمكن استعمال قاعدة البيانات اعلاه في فرز مشاريع معينة واجراء تقييم استطلاعي لها، وتقديم دراسات جدوى اولية عنها. ويمكن استخدام (أشكال صيغ) قياسية لعرض بيانات المشاريع، كما يمكن استخدام بعض البرمجيات الجاهزة لهذا الغرض، مثل برنامج كومفار(٤٤). وتوزع هذه البيانات في مكاتب ترويج الاستثمار داخل البلد وخارجها لأهم المستثمرين وللشركات المهتمة باقامة الشركات الصناعية في البلدان النامية.

---

(٤٤) منظمة اليونيدو، سياسات ونشاطات منظمة اليونيدو في مجال الاستثمار الصناعي، كتاب وقائع ندوة تطوير القطاع الصناعي وآفاق الاستثمار الصناعي في الجمهورية اليمنية - صنعاء ٢٥-٢٧ كانون الثاني/يناير ١٩٩٤. وبرنامج كونفار هو نموذج اليونيدو الحاسوبي لتحليل الجدوى، ويختص باعداد دراسات الجدوى وتحليل المشاريع وتقديم الدراسات الاولية عن المشاريع ذات الاهمية.

خامساً- جهـود الدولة لتحسين مناخ الاستثمار

ألف- الاصلاح الاداري

قدم البرنامج الوطني للبناء والاصلاح تحليلاً واقعياً للمشكلات الرئيسية التي استهدف معالجتها، على صعيد سلطة الدولة وهيئاتها وأجهزتها. كما أوضح كافة المهام المتعلقة ببناء الدولة، بسلطاتها التشريعية والتنفيذية والقضائية. وقد جاء برنامج عمل الحكومة بعد ذلك ليبين أهدافها في المجالات الادارية، وهي القيام باصلاحات واسعة من خلال سن التشريعات الموحدة وتفعيلها، وتنظيم الجهاز التنفيذي، وتطبيق مبدأ اللامركزية الادارية والمالية، واصلاح الوضع الاداري، وتحقيق الانضباط، وانهاء الازدواجية، واستعادة ثقة المواطن بجهاز الدولة، وتفعيل أداء الرقابة والمحاسبة.

وصدر في اطار التنظيم العام لأجهزة الدولة الادارية العديد من اللوائح التنظيمية للوزارات والمصالح الحكومية، تتضمن تحديد اهداف كل وزارة أو مصلحة ومهامها واختصاصات قياداتها وتنظيماتها. وقد شملت هذه اللوائح ايضاً البنك المركزي، والجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة، والهيئات الحكومية العامة.

ويشكل الفساد الاداري احد عوائق التقدم في البلدان النامية وقلما يفيد معه تشريع جيد الصياغة، حتى ولو كان لدى الحكومة العزم والقوة على معالجة الفساد.

ويواجه قطاع الاستثمار في الظروف الراهنة في اليمن مصاعب كثيرة من شأنها إعاقة تنمية وتطوير الاستثمارات المحلية والعربية والاجنبية. وهو يلاقي عقبات من بينها عدم وجود ضمانات قانونية نافذة تحمي مصالح المستثمرين، وتؤمن سير نشاطهم الاستثماري سيراً طبيعياً، وتفشي الفساد المالي والاداري، بما في ذلك أجهزة القضاء، الأمر الذي ادى الى هجرة رؤوس الاموال المحلية الى خارج البلاد، في الوقت الذي يشكل ذلك عامل إحباط وحذر لدى المستثمرين العرب والاجانب عند التفكير في جلب أموالهم لإستثمارها داخل اليمن. فالإستثمار في مجالات التنمية الانتاجية والخدمية المختلفة في أي بلد مرهون بسيادة النظام والقانون[٤٥]. ومن الاسباب المعيقة ايضاً لتنمية الاستثمار سوء عمل إدارة المؤسسات والمصالح المختصة بجباية الايرادات السيادية للدولة من ضرائب بمختلف انواعها، ورسوم جمركية، والتي تشكل في مجملها مصادر هامة للتدفقات المالية اللازمة لعملية الاستخدام في تنمية المشاريع الاستثمارية. وتعتبر العوائد الجمركية، والتي لايتم توريدها كاملة الى خزانة الدولة بسبب تفشي الفساد المالي والاداري، الى جانب عامل التهريب والمهربين، مما يحرم الدولة من مليارات الريالات، تليه العوائد الضريبية التي أصبحت هي الاخرى ضحية ذلك، لأن المهربين لا يدفعون الضرائب التجارية على رؤوس اموالهم وارباحهم، لأنهم لا يندرجون في قائمة المستوردين الذين يحصلون على تراخيص من وزارة التموين والتجارة. ولذلك هناك ضرورة لوجود نظم مؤسسية قوية يتولى القضاء

---

(٤٥) كتاب وقائع ندوة تطوير القطاع الصناعي وآفاق الاستثمار، ص ٦٣٤، صنعاء، ٢٧-٢٥ كانون الثاني/يناير ١٩٩٤.

مسؤولية إدارتها وتنفيذها[٤٦] وايلاء اهتمام بالغ لقضية إصلاح النظام القضائي والممارسات القضائية وإزالة المعوقات الواردة في التشريعات القانونية امام نمو وتطور مناخ الاستثمار.

إن محاولة الحكومة ورجال القانون القضاء على الفساد في القطاع العام، تركز عادة على وضع القوانين وتحديد الغرامات. وهناك تأكيد على أهمية تشكيل لجان الانضباط لمعاقبة الفساد في الادارة. الا إن المعالجة الجادة تستلزم معرفة الاسباب الاجتماعية والاقتصادية والسياسية للفساد وتحديد طرق معالجة هذه الاسباب وإعطاء اهتمام كافٍ لتنمية النظم الوقائية وتصحيح النظم الادارية.

ففي معالجة مسائل التهريب مثلاً، نجد ان مجرد ادانة التهريب ووضع العقوبات الصارمة لايحل المشكلة، بل يجب البحث بالتفصيل عن اسباب التهريب، مثلاً: ارتفاع الرسوم الجمركية، ووجود مسالك تجارية متداخلة مع الحدود الدولية، وانخفاض رواتب موظفي الجمارك ووجود، تباينات كبيرة في اسعار سلع معينة بين بلدان متجاورة. وعليه فإن تخفيض الرسوم الجمركية، وزيادة رواتب الموظفين، واقامة اتحاد اقتصادي وجمركي بين البلدان المتجاورة، قد تشكل حلولاً لبعض جوانب المشكلة.

ولا يخفى ان مقاومة الفساد عن طريق معالجة اسباب السلوك الفاسد ليست بالعملية السهلة. واحياناً تلجأ الحكومة الى حل مشكلة بالتخلص منها كلياً. فقد تلجأ الحكومة مثلاً الى اناطة ادارة الجمارك بشركة أجنبية، أي انها تلجأ لحل مشكلة الفساد في دائرة حكومية معينة عن طريق خصخصة تلك الدائرة التي قد لايوجد مبررات كافية لخصخصتها.

باء- إصلاح القوانين والمؤسسات

تصدر الحكومة اليمنية كل عام العديد من التشريعات المتصلة باصلاح القوانين والمؤسسات. ففي مجال القوانين التي تنظم الحياة الاقتصادية والاجتماعية للمواطنين، تم اجراء التعديلات الضرورية لمجموعة كبيرة من هذه القوانين، مثل القانون المدني، وقانون الأحوال الشخصية وغيرها، كما صدر العديد من القوانين الجديدة مثل قوانين المحاماة، والمحاسبين القانونيين، والتوثيق، والمرافعات، وقضايا الدولة. أما في مجال اصلاح مؤسسات الدولة، فقد صدرت قوانين منها ما يتعلق بتنظيم القطاع المصرفي (القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٩١) وتنظيم وكالات وفروع الشركات والبيوت الأجنبية (القانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٩٢)، وصلاحيات الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة (القانون رقم ٣٩ لسنة ١٩٩٢)، وتنظيم القطاع السياحي (القانون رقم ١١ لسنة ١٩٩٣)، وغيرها من القوانين التنظيمية التي تصدرها الحكومة اليمنية بقصد اصلاح القوانين والمؤسسات.

ويعتبر ايجاد بنية مؤسسية وقانونية فعالة أمراً ذا أهمية كبيرة بالنسبة لمناخ الاستثمار في البلدان النامية. والمسألة المهمة هي ان تكون السياسة الاقتصادية والاجتماعية هي الموجهة لإصلاح القوانين. ولكن في الواقع العملي ربما لايُسأل عن ماهية الاهداف الاقتصادية والاجتماعية التي يمكن تحقيقها من تشريع معين لأن إصلاح القوانين يحدث عادة بمعزل عن السياسة الاقتصادية، رغم ان المحرك الاساسي للإصلاح قد يكون اقتصادياً. ولذلك فإن الامر يتطلب قبل صياغة القوانين ان توفر الحكومة التوجه الكامل والفلسفة الواضحة للأهداف الاقتصادية والاجتماعية المتوخاة من القانون والتأكد من فهمها فهماً كاملاً من قبل المكلفين بصياغة القانون.

---

(٤٦) كتاب وقائع ندوة تطوير القطاع الصناعي ص ٦٣٦، صنعاء، ٢٥-٢٧ كانون الثاني/يناير ١٩٩٤.

كما يتطلب الامر اصلاح المؤسسات. فالمؤسسات الحكومية في اليمن، كما هي الحال في أغلب البلدان النامية مثقلة بالاعباء، ولم تطور الى الدرجة التي تجعلها تتحرك بالسهولة والكفاءة التي تتمتع بها نظيراتها في البلدان المتقدمة. فهناك عدد من الناس المقتدرين في ادارة المؤسسات، ولكن كفاءتهم تتحدد بسبب عدم وجود المستويات الدنيا القديرة واللازمة للتنفيذ. ومن الصعب الحصول على موظفين مؤهلين والاحتفاظ بهم في المستويات الدنيا بسبب انخفاض مستوى الرواتب.

إن هيبة النظام تتأثر بمدى تنفيذ سياساته، ولهذا فإن تنفيذ القانون لايقل أهمية عن صياغته. ولكن الخبرة العملية في البلدان النامية تبين ان الموارد التي تخصص لتطوير البنية القانونية والمؤسسية تفوق الحوافز التي تعطى لتوجيه القرارات وتنفيذ القوانين. وذلك يشوه اتخاذ القرارات ويؤدي الى منافع خفية تتجمع حولها مصالح ضالعة تسعى للحفاظ على مزاياها. ومثال افتراضي ان الحكومة تريد تشجيع شراء الاسهم وتمنح لذلك حافزاً في شكل اعفاء ضريبي على عائدات الاسهم (نظراً لأن الفوائد على حسابات الادخار المصرفية معفاة من الضريبة ايضاً). وقد يكون الاجراء البديل هو تقليل القيود على تقلب سعر السهم لليوم الواحد مما يعطي للمستثمر فرصته للحصول على مكاسب رأسمالية تعادل فرق الفريضة الضريبية. فالحوافز التقليدية تصرف الانتباه عادة عن البحث عن حلول أكثر كفاءة وأقل كلفة. كما ان هذه الحوافز يصعب الغاؤها بنفس سهولة منحها.

إن تطوير البنية القانونية والمؤسسية يجب ان يشمل مهنة المحاسبة وقانون الشركات، ليمنع سوء استخدام المعلومات من داخل الشركة. فإذا كان الافراد واثقين من أنهم لن يقعوا ضحية استغلال من قِبَل ذوي المعلومات الداخلية فإن رأس المال سيتوجه نحو المشاركة في الشركات على اساس ربحيتها.

وفيما يخص الهيئة العامة للإستثمار فإن عليها ان تكون قادرة على ادارة السياسات الحكومية بكل كفاءة وفعالية، ويجب ان تكون قادرة على القيام بمهام صعبة تتمثل في تقييم المشروع، وترخيصه، ثم متابعة تنفيذه. واذا كان يصعب ايجاد موظفين بالمهارة اللازمة للقيام بهذه المهمات الجسام فإن مقترحات المشاريع ستقبل دون تحليل اقتصادي معقول، وبدون مباحثات مثمرة خاصة مع المستثمر الاجنبي. لهذا فالبناء المؤسسي والقانوني لهذه المؤسسة هو على درجة كبيرة من الاهمية.

وفي هذا المجال يمكن الاشارة الى ان البنك الدولي يوفر برامج اقراض للمساعدة في تطوير البنية القانونية والمؤسسية. وربما تبدو هذه البرامج اقل جدوى من القروض الممنوحة للبنى الاساسية، ولكنها في حال تحقيق النجاح في تطوير هذا البنى فإنها تؤدي الى منافع اقتصادية جمة للبلدان النامية مثل اليمن.

جيم- توفر المعلومات الاحصائية والبيانات

هناك نقص من ناحية توفر المعلومات الاحصائية ودقتها في اليمن، وخاصة البيانات المطلوبة من قبل المستثمرين، مثل مؤشرات تحركات الاسعار، وشمولها على المدن الرئيسية فقط، والاوزان المستخدمة في حسابها التي يصعب تدقيقها. كذلك يوجد نقص في المعلومات عن العمالة والاجور، خاصة في القطاع الخاص.

ولأن وفرة المعلومات، وتنوعها، ودقتها تؤثر ايجابياً على مناخ الاستثمار، فإن على الهيئة العامة للإستثمار، التأكد من توفر المعلومات والبيانات المطلوبة من قبل المستثمرين، لدى الدوائر والاجهزة الحكومية حسب المفاهيم والتصنيفات، والاساليب الدولية، لتسهيل المقارنة. ويستحسن ان تقوم الهيئة بإعداد نشرات عن هذه المعلومات دورياً، وان توفر اعداداً وافية من هذه النشرات الاحصائية لدى فروع هيئة الاستثمار في المحافظات.

إن القراءة التفصيلية للمعلومات الاحصائية في الجمهورية اليمنية (كتاب الاحصاء السنوي لعام ١٩٩٤ وما قبله)، تظهر النواقص في البيانات المتوفرة والضرورية لمعرفة المناخ الاقتصادي ومجالات الاستثمار. ان الاحصاءات المالية، والحسابات القومية، والبيانات الرقمية لتركيب الناتج المحلي الاجمالي والدخل القومي، هي في مجملها تقديرات فعلية أولية أو ارقام أولية. اما المعلومات عن بعض المنتجات الزراعية، وكذلك عن بعض المنتجات المعدنية، فإنها تبدو أرقاماً تقديرية لا تعتمد على مسوح محددة حديثة. كذلك يتضح ان البيانات الاحصائية للسكان هي اسقاطات مبنية على مسح للسكان تم في فترة ما قبل الوحدة (١٩٨٦و١٩٨٨)، وهذا لايكفي كمصدر للمعلومات الاحصائية. كما أن نشرة التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت (١٩٩٤) - النتائج الاولية - وكتاب الاحصاء السنوي لعام ١٩٩٤، الذي تم نشره في تموز/يوليو ١٩٩٤، واحصائيات القوى العاملة التي تعتمد على النتائج الاولية لمسح القوى العاملة بالعينة لعام ١٩٩١، جميعها لا توفر التفصيلات المطلوبة لبيانات التعداد، وهناك ضرورة للإسراع في تنفيذ اعمال التجهيز لبيانات التعداد واستخراج النتائج التفصيلية بما يجعلها متاحة للجهات المعنية بالاستثمار.

وينبغي ايلاء اهتمام أكبر لجمع البيانات الاحصائية ودقتها على مستوى الجمهورية، وتجهيزها، واستخراج المؤشرات الديمغرافية والاجتماعية والاقتصادية، لكي تلبي الاحتياجات الاساسية للمستثمرين والدارسين ولتسهيل صياغة الخطط التنموية والقطاعية.

دال- العلاقات الدولية الثنائية

تهتم حكومة اليمن بتنمية علاقات ثنائية مع كافة بلدان العالم. وقد ضمن لها ذلك تعاونا واسعا في مجال الاستثمار مع كثير من دول العالم، كما استطاعت عن طريق هذه العلاقات الحصول على تدفقات مالية رسمية، في شكل قروض حكومية ميسرة من بعض البلدان.

من ذلك أن الحكومة اليابانية قدمت، سنة ١٩٩٠، حوالي مليار ين ياباني (٧,٤٤ مليون دولار امريكي) كمنحة لتمويل شراء معدات طبية وزراعية، وقدمت في سنة ١٩٩٢، خمسة قروض بلغت مجموع قيمتها حوالي ٢٤,٥ مليون دولار امريكي، لتمويل مشاريع البنية الاساسية، وكذلك قدمت سنة ١٩٩٣، مبلغ ١ر٤٨ مليون دولار لتخفيف أعباء الديون.

وقدمت الحكومة الالمانية قروضا لليمن قبل الوحدة وبعدها. ففي سنة ١٩٩٢ قدمت هذه الحكومة قروضا بلغت قيمتها حوالي ١٥٥ مليون دولار، لتمويل مشاريع المياه والمجاري وغيرها من مشاريع البنية الاساسية، وقدمت سنة ١٩٩٣ قروضاً بقيمة ٥٥ر٦٢ مليون مارك الماني (٣٢,٢٢ مليون دولار امريكي)، كمساعدات فنية وتمويل مشاريع لتطوير مناطق معينة.

وتقدم الحكومة الامريكية لليمن قروضا لشراءالقمح والارز من الولايات المتحدة. وقد بلغت هذه القروض ٢٩ مليون دولار سنة ١٩٨٩، و ٣٠ مليون دولار سنة ١٩٩٢. وقدمت هذه الحكومة سنة ١٩٩٣ مبلغ مليوني دولار لمشاريع رعاية الأسرة والطفل.

وقدمت الحكومة الفرنسية سنة ١٩٩٢ قرضا بمبلغ ١٢ مليون دولار، لتوسيع ورش مؤسسة النقل البري، وقرضاً آخر بمبلغ ٧٠ مليون دولار، لمشاريع النقل والاتصالات والاسماك.

كما ساهمت الحكومة الهولندية بتقديم قروض رسمية لحكومة اليمن. فقدمت ثلاثة قروض في سنة ١٩٩٢، بلغ مجموع قيمتها حوالي ٢٩ مليون دولار، لمشاريع المياه والبيئة والتدريب الزراعي، كما قدمت في سنة ١٩٩٣ عدة قروض، بلغ مجموع قيمتها حوالي ٤٦ مليون جيلدر هولندي، للدراسات وتطوير الخدمات في مناطق معينة.

وقدمت حكومة الصين الشعبية قروضا لمشاريع التعاون الاقتصادي والفني بلغت قيمتها ٨٠ مليون يوان صيني في عامي ١٩٩١ و١٩٩٢.

كما عقدت حكومة اليمن اتفاقيات ثنائية مع بلدان اخرى، تتضمن اقامة مشاريع في اليمن، مثل المشاريع السكنية المقدمة من الجماهيرية الليبية، وغيرها من مشاريع التنمية التي تمول بمساعدة دولة اخرى.

هاء- العلاقات الدولية متعددة الاطراف

تحاول حكومة الجمهورية اليمنية توجيه انظار العالم الى مشاكلها الانمائية. كما تحاول ان تحصل على مساعدة معظم دول العالم في جهودها من اجل التقدم الاقتصادي والاجتماعي. ومن اهم المبادرات مؤتمر المائدة المستديرة حول اليمن، الذي عقد في جنيف في الفترة ٣٠ حزيران/يونيو - ١ تموز/يوليو ١٩٩٢، بدعوة من الامم المتحدة واليمن، وشاركت فيه العديد من المنظمات والهيئات الاقليمية والدولية، والعديد من الدول العربية والاجنبية. وقد كان هذا المؤتمر اول المؤتمرات المتعددة التي شملت مختلف القطاعات الاقتصادية والقضايا الانمائية. وقد اصدر المؤتمر في ختام اعماله بيانا تضمن دعم المشاركين لجهود الحكومة في تخفيض عجز الميزانية، وتحرير تبادل العملات، والاعتماد المتزايد على آلية السوق وتحرير الاسعار، وتشجيعهم لها في اتخاذ خطوات اضافية لايجاد المناخ الملائم للاستثمار خاصة في القطاع الخاص.

واشار البيان الى استعداد المانحين للبدء في دراسة الاوضاع وتوزيع الريادة في القطاعات فيما بينهم، وتنظيم اجتماعات قطاعية في صنعاء لممثلي المانحين تحت اشراف الحكومة في عدة مجالات، كالمياه والزراعة والتنمية البشرية والطاقة والبيئة والمرأة. كما تم الاتفاق على عقد مؤتمر مائدة مستديرة حول اليمن في جنيف مستقبلا .

وقد ادركت اليمن شأن غيرها من الدول النامية بان الاعتماد على بلدان العالم المصنعة يتطلب علاقات متعددة الاطراف الى جانب العلاقات الثنائية. لهذا عملت على أن تكون عضواً في معظم المنظمات والاتفاقيات الدولية ذات العلاقة بالاقتصاد وبالتنمية الاقتصادية. وهي تسعى جاهدة للحصول على اقصى دعم من هذه المنظمات لجهودها الانمائية. وبالفعل فإن اليمن حصلت على مساعدات فنية

كبيرة من برنامج الأمم المتحدة الانمائي، واليونيدو والاسكوا، والمنظمات الاقليمية مثل المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين. كذلك حصل اليمن خلال السنوات الاخيرة على قروض من المنظمات التابعة للامم المتحدة مثل منظمة الأغذية والزراعة للامم المتحدة، وبرنامج الأغذية العالمي.

وبطبيعة الحال فان حكومة اليمن تسعى للحصول على المزيد من المساعدات المالية والفنية لاغراض التنمية الاقتصادية وعلى المزيد من القروض الانمائية الميسرة من الدول المانحة مباشرة او عن طريق الهيئات الاقليمية او الدولية. وسيكون مدى نجاح اليمن في اقناع الاطراف الدولية لتقديم المزيد من الدعم أحد المحددات لسرعة تقدمها الاقتصادي في المستقبل.

واو- العلاقة مع مؤسسات التمويل الدولية

تتعاون الحكومة اليمنية بشكل وثيق مع اهم مؤسستين دوليتين للتمويل، وهما صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، وتنفذ برنامجا للاصلاح الاقتصادي تحت اشرافهما. وقد وضع البنك الدولي تحت تصرف الحكومة اليمنية قرضا بمبلغ ٣٧٠ مليون دولار لتغطية تكاليف برنامج الاصلاح الاقتصادي.

أما مؤسسات التمويل الدولية الاخرى فأهمها هيئة التنمية الدولية التي قدمت لليمن العديد من القروض التي تجاوزت قيمتها ١٠٠ مليون دولار سنة ١٩٩١، و٥٢ مليون دولار سنة ١٩٩٢، و٣٣ مليون دولار سنة ١٩٩٣، وذلك لتمويل العديد من المشاريع، من ضمنها مشروع طارئ لتحسين اوضاع العائدين من الخليج، ومشروع استثماري في قطاع التعليم.

وهناك مؤسسات تمويل دولية اخرى قدمت قروضا لليمن، منها الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، والصندوق الياباني للتعاون الاقتصادي لما وراء البحار، وصندوق الاوبك، وغيرها من المؤسسات التي قدمت قروضا لليمن خلال السنوات الاخيرة لتمويل مشاريع التنمية، خاصة في مشاريع البنية الاساسية.

زاي- العلاقة مع مؤسسات التمويل العربية

بسبب ندرة رأس المال كعنصر هام من عناصر الانتاج في بعض الدول العربية، وتراكم عوائد النفط في منتصف السبعينات في دول عربية اخرى، وبسبب القيود على حركة رأس المال فيما بين الدول العربية، نشأت الحاجة الملحة لوجود هيئات وسيطة تستطيع ان تدرس بعض المشاريع الاستثمارية العربية وتقوم بتمويلها. وفيما يلي اهم مؤسسات التمويل العربية التي استفادت اليمن منها لزيادة استثماراتها المنتجة:

١- <u>الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي</u>: ويهدف الصندوق الى تمويل المشاريع الاستثمارية بقروض ميسرة للحكومات والهيئات والمؤسسات العامة، مع منح الاولوية للمشاريع الاقتصادية الهامة للكيان العربي وللمشاريع العربية المشتركة. وآخر قرض قدمه الصندوق لليمن كان سنة ١٩٩٣ بقيمة ٥ر٢ مليون دينار كويتي لمنشآت الكهرباء والماء والصرف الصحي في عدن.

٢- صندوق النقد العربي: ويهدف الصندوق كمنظمة عربية للتعاون النقدي الى ارساء المقومات النقدية للتكامل الاقتصادي العربي في المدى البعيد. وآخر قرض لليمن من الصندوق كان سنة ١٩٨٩ لتمويل عجز الميزانية بقيمة ٥,١ مليون دينار عربي حسابي (١٩,٦١ مليون دولار امريكي)(٤٧).

٣- مؤسسات التمويل الاقليمية الاخرى: واهمها البنك الاسلامي للتنمية، والصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية، وهما من الصناديق الاقليمية التي تقدم قروضا للمشاريع الاستثمارية الانمائية في المنطقة العربية. وقد سبق لليمن قبل الوحدة ان اقترضت من البنك الاسلامي حوالي ٤٧ مليون دولار في سنة ١٩٨٧ لتمويل واردات منتجات ومعدات نفطية. كما اقترضت اليمن (الشطر الجنوبي) من الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية مبلغ ٣,٥ مليون دينار كويتي لتمويل مشروع زراعي في حضرموت.

حاء- اليمن والعمل العربي المشترك

تسعى البلاد العربية للتعاون فيما بينها لانشاء الترتيبات والمؤسسات اللازمة لتشجيع انتقال رؤوس الاموال فيما بينها. وكانت هناك بعض الانجازات في هذا المجال لابد من الاشارة الى اربع علامات بارزة منها لها علاقة بتشجيع الاستثمار، وهي:

١- اتفاقية استثمار رؤوس الاموال وانتقالها بين البلاد العربية لسنة ١٩٧٠، وقد بلغ عدد الدول التي انضمت لهذه الاتفاقية ١٢ دولة. وبموجب الاتفاقية تلتزم الدول الاطراف بتشجيع انتقال رؤوس الاموال من الدول المصدرة وتسهيل استثمارها في الدول المستوردة، والزام البلدان المضيفة بمعاملتها اسوة بالاستثمارات المحلية بدون تمييز في جميع المجالات، كما تلتزم الدولة المضيفة بعدم تأميم او مصادرة الاستثمارات العربية. وتنص الاتفاقية على حق المستثمر في تحويل الارباح ورأس المال والتعويضات، كما اقرت للمستثمر حق الاقامة في اقليم الدولة المضيفة لممارسة نشاطه الاستثماري.

٢- الاتفاقية الموحدة لاستثمار رؤوس الاموال في الدول العربية لسنة ١٩٨٠، ويبلغ عدد الدول الموقعة عليها خمس عشرة دولة. وهي تشبه الاتفاقية السابقة لسنة ١٩٧٠، إلا انها تختلف عنها في أن المستثمر يستمد حقوقه مباشرة من الاتفاقية دون ارتباط بأي اجراء تشريعي داخلي.

٣- اتفاقية تسوية المنازعات الناجمة عن الاستثمار بين الدول المضيفة للاستثمار وبين مواطني الدول العربية الاخرى لسنة ١٩٧٤. وبلغ عدد الدول المنظمة لهذه الاتفاقية تسع دول. وتعنى الاتفاقية بحل المنازعات القانونية التي تنشأ مباشرة عن احد الاستثمارات بين الدول العربية المضيفة او احدى هيئاتها أو مؤسساتها العامة، وبين المستثمر من مواطني الدول العربية الاخرى.

٤- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، وهي أول نظام جماعي لضمان الاستثمارات فيما بين البلاد العربية. وتستهدف تأمين المستثمر العربي بتعويضه عن الخسائر التي تلحق به نتيجة احدى المخاطر غير التجارية المحددة في الاتفاقية، وهي مخاطر التأميم والمصادرة ونزع الملكية والاستيلاء الجبري وما في حكمها، ثم مخاطر الحرب والاضطرابات الاهلية العامة كالثورات والانقلابات واعمال العنف،

---

(٤٧) صندوق النقد العربي، الدول العربية: مؤشرات اقتصادية، الكويت ١٩٨٣-١٩٩٣.

وتعمل المؤسسة على التأمين ضد مخاطر عدم تحويل الارباح أو الفوائد أو اصل رأس المال أو تطبيق سعر صرف تمييزي ينطوي على اجحاف بصاحب الاستثمار.

في ضوء ماسبق، يمكن القول بأن الجمهورية اليمنية استفادت من المنح والقروض والمساعدات الفنية التي قدمتها المنظمات والمؤسسات الدولية والاقليمية، ويمكن ان تستمر في الاستفادة من مثل هذه المساعدات الخارجية في المستقبل.

سادســاً - أهم الاستنتاجات والتوصيات

فيما يلي أهم الاستنتاجات والتوصيات التي توصلت اليها هذه الدراسة:

١- توجد في الجمهورية اليمنية فجوة غذائية واسعة، وقد تراجعت المنتجات الزراعية التقليدية لليمن كالبن والقطن. ويتطلب هذا الوضع تشجيع المستثمرين على الاستثمار في الزراعة ، وفي الثروة الحيوانية والسمكية ، ويوصى بإقتصار دور الدولة على تقديم بعض الخدمات المكملة كالارشاد الزراعي، والابحاث الزراعية، وتقديم الحوافز.

٢- إن احتمالات النمو في القطاع الصناعي تبدو جيدة، وخاصة في مجال الصناعات المكثفة للعمالة والموجهة نحو التصدير. ويتطلب الامر تشجيع المستثمرين على الاستثمار في هذه المجالات، وبذل جهود مركزة للتوسع في التعليم الفني والتدريب المهني لمواجهة احتياجات التنمية الاقتصادية من العمالة الماهرة.

٣- إن مصادر الطاقة في اليمن اصبحت جيدة باكتشاف النفط والغاز. كما ان مجالات استخدام الغاز متعددة خاصة في توليد الطاقة الكهربائية، وكطاقة بديلة في القطاع الصناعي.

٤- نظراً لأهمية المرافق السياحية في رفد الجمهورية اليمنية بالعملات الاجنبية ، يوصى بتحديث هذه المرافق وتطوير وسائط النقل السياحية، بمافي ذلك خدمات النقل الجوي، والقيام بحملة دعائية مناسبة للسياحة اليمنية في الداخل والخارج. وتشجيع القطاع الخاص للاستثمار في الانشطة السياحية، وخاصة اقامة فنادق جديدة.

٥- تميزت السياسة المالية العامة للدولة بتوسع سريع في النفقات الجارية بدون توسع مماثل في الايرادات الجارية، فازداد العجز المالي الحكومي الممول بالاقتراض من الجهاز المصرفي، وكان ذلك هو السبب الرئيسي في ارتفاع معدلات تضخم الاسعار، وفي انخفاضات سعر العملة اليمنية في السوق الموازية. ولمعالجة الامر يوصى بتخفيض العجز المالي الحكومي بزيادة الايرادات الحكومية والحد من النفقات الجارية. وهذا هو الحل الحاسم لتحسين مناخ الاستثمار.

٦- إن اسعار الفائدة الحقيقية في اليمن بقيت سالبة وبشكل واضح خلال التسعينات، بسبب التضخم. لهذا يوصى بإتخاذ كافة الاجراءات لمحاربة التضخم وجعل اسعار الفائدة موجبة لزيادة المدخرات المحلية.

٧- يوصى بضرورة الاستمرار في سياسات الخصخصة، من اجل تقليل الخسائر التي مُني بها القطاع العام في الماضي، ولرفع كفاءة المشاريع الانتاجية، مع الاسترشاد بالاساليب الناجحة في تجارب البلدان الاخرى.

٨- تشجيع الاستثمار الاجنبي المباشر في القطاع المالي المحلي لزيادة تدفقات رأس المال الى الجمهورية اليمنية، ولتقوية القطاع المالي المحلي بتوفير الخبرة، والتدريب، والتكنولوجيا المالية والمصرفية.

٩- يوصى بتشجيع البنوك التجارية على استقطاب اموال جديدة من مصادر محلية وخارجية وخاصة من الاسواق المالية الدولية. ويتطلب ذلك إبداع اساليب مبتكرة تلائم المستثمرين الاجانب، وتحقق معدلات من العائد تتناسب مع مدى استعدادهم لتحمل المخاطر والوفاء بالالتزامات.

١٠- يوصى بزيادة رأسمال البنك الصناعي، وبتنويع انشطته التمويلية لتشمل قطاعات السياحة والصحة والنقل، اضافة الى تقديم خدمات البنوك التجارية المعتادة، مثل قبول الودائع، وفتح خطابات الاعتماد، وغيرها من الانشطة التي تعزز موارد البنك وترفع كفاءة ادائه لتلبية ما تحتاجه البلاد من متطلبات انمائية.

١١- يوصى بأن تشرع الهيئة العامة للاستثمار في دراسة اقامة مجمعات صناعية مدروسة بناء على عدد من المعايير التي تحقق الكفاءة الاقتصادية والعدالة الاجتماعية وسلامة البيئة. وان تستخدم حوافز تفضيلية لتوجيه المشاريع نحو المجمعات الصناعية.

١٢- يوصى بتصميم وتنفيذ برنامج واسع وشامل للتعليم الفني والتدريب المهني لتدريب اعداد كبيرة من قوة العمل غير الماهرة وشبه الماهرة على مهن محددة مطلوبة لاغراض التنمية الصناعية، بالتعاون بين الحكومة المركزية والسلطات المحلية ومؤسسات القطاع الخاص باعتبارها المستفيد النهائي من هذا البرنامج.

١٣- تدعم الهيئة العامة للمواصفات والمقاييس بالكوادر والمختبرات والامكانيات لمراقبة جودة الانتاج. كما يوصى التأكيد على قيام المؤسسات الصناعية بتطبيق الاساليب الحديثة للسيطرة النوعية والمراقبة المستمرة لخطوطها الانتاجية.

١٤- يوصى بأن تمنح الهيئة العامة للاستثمار صلاحيات واسعة غير مشروطة بموافقة الجهات الرسمية الاخرى، التي يجب عليها الالتزام بما تقره الهيئة بالنسبة للمشاريع الاستثمارية المرخصة حديثا.

١٥- يوصى ان تقوم الهيئة العامة للإستثمار بالتفاوض، فيما يتعلق بالمشاريع الكبيرة، مع المستثمر الاجنبي لإعطائه حوافز مناسبة لاتضر بالمصالح الوطنية.

١٦- يوصى بتقليل الاجراءات المتعلقة بالحساب المصرفي بالعملة الاجنبية، وخاصة تلك المتعلقة بمراجعة الهيئة العامة للاستثمار حول الحركة السنوية للحساب واستحصال موافقتها على تصرفات معينة في الحساب.

١٧- يقترح التوسع في إيجاد انواع مبتكرة من التمويل، وقيام شركات متخصصة اجنبية او مشتركة لتوفير بعض هذه الانواع، وخصوصا تأجير الموجودات للمشاريع، كما يوصى بالتوسع في التمويل المشترك وخاصة في البنوك المتخصصة.

١٨- يوصى بتطوير سوق رأس المال واقامة سوق الاسهم والسندات (البورصة) حيث ان ذلك سيخلق مناخا جديدا للادخار والاستثمار في اليمن. ويمكن ان تلعب البنوك والمؤسسات المالية الاخرى دورا رئيسياً في المراحل الأولى لإنشاء هذا السوق.

المراجـــع

المراجع العربية:

١- محمد نبيل ابراهيم: "آفاق الاستثمار في الوطن العربي"، اتحاد المصارف العربية في القاهرة، اتحاد المصارف العربية، بيروت، ١٩٩٢.

٢- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا: "تنمية الصناعات القائمة على الموارد الاولية في اليمن واليمن الديمقراطية" كانون الثاني/يناير ١٩٩٣.

٣- ـــــــــــــ: "ابرز القضايا الاقتصادية والتحديات التي يواجهها اليمن الموحد " ١٩٩٣.

٤- ـــــــــــــ: "القطاع الصناعي في الجمهورية اليمنية، الاوضاع الراهنة والآفاق الاستثمارية " كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١.

٥- الجمهورية اليمنية/ رئاسة مجلس الوزراء "برنامج البناء والاصلاح السياسى والاقتصادي والمالي والاداري " ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١.

٦- الجمهورية اليمنية، مجلس النواب "البرنامج العام للحكومة"، صنعاء ١٩٩٤.

٧- مجلة الدراسات المالية والمصرفية ،المجلد الثالث، العدد الاول، صفحة ٣٢، ١٩٩٥.

٨- السعيدي، محمد احمد "استراتيجية التصنيع في اليمن" ١٩٩٠، دار الفكر المعاصر، بيروت.

٩- سيف، محمود احمد "المواقع الصناعية " ١٩٩٠ ، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية.

١٠- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، "معوقات الاستثمار في الدول العربية"، سلسلة دراسات اقتصادية واستثمارية رقم ٧، الكويت ١٩٨٨.

١١- ـــــــــــــ، أسواق الاوراق المالية العربية، واقعها وامكانيات تطويرها والربط فيما بينها، الكويت ١٩٨٩.

١٢- ـــــــــــــ، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لعام ١٩٩١ الكويت.

١٣- ـــــــــــــ، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لعام ١٩٩٢ الكويت.

١٤- الجمهورية اليمنية، وزارة الصناعة، كتاب وقائع ندوة تطوير القطاع الصناعي وآفاق الاستثمار الصناعي في الجمهورية اليمنية ٢٥-٢٧ كانون الثاني/يناير ١٩٩٤، صنعاء ١٩٩٥.

١٥- كتب الاحصاء السنوي، ١٩٩٣، ١٩٩٤ - الجهاز المركزي للإحصاء - وزارة التخطيط، الجمهورية اليمنية، صنعاء كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤، تموز/يوليو ١٩٩٥.

١٦- الإسكوا، كتاب المجموعة الاحصائية، ١٩٨٣-١٩٩٢، العدد الرابع عشر ١٩٩٤.

المراجع الاجنبية:

1. Dickie, R.B and Layman. T.A. (1988),"Foreign Investment and Government Policy in the third World". Macmilaan press, Hondmills.

2. Edwards, S. (1984) "The Order of Liberalization of the External Sector in Developing Countries", Essays in International Finance, No. 154, Princeton University.

3. Hallwood P. and Macdonald R. (1988) "International Money: Theory, Evidence and Institution", Basil Blackwell Ltd.

4. IBRD (June 1992), Republic of Yemen, Human Development: "Societal Needs and Human Capital Response, World Bank: No. 9765-YEM, for official use only.

5. Little, I.M.D. and James A. Mirrless, (1974); "Project Appraisal and Planning for Development Countries", New York, Basic Books.

6. Luke, J.S., (et al), (1988) "Managing Economic Development". Jossey-Bass, San Francisco.

7. Kohli, K.N. (1993) "Economic Analysis of Investment Projects". Oxford University press.

8. Lewis, M.K. (1995), "Financial Services Location and Competition Amongst Financial Centres in Europe", Discussion Paper No. 95/2, University of Nottingham, England.

9. Madura, J. (1992) " Financial Markets and Institutions", West Publishing Co., New York.

10. Mckinnon, B.I. (1982) "The order of Economic Liberalization: Lessons from Chile and Argentina", in Brunner and Meltzer Economic policy in a world of change, Carnegie -Rochester Conference series on public policy, Vol.17, Amsterdam, North-Holland. 159-86.

11. Michale Roemer and Joseph J. Stern (1975) "The Appraisal of Development Projects", New York; Praeger publications.

12. Ministry of Planning and Development, (1992), Republic of Yemen round Table Conference, Geneva 30 June - 1 July.

13. Pedro Armella, (1994) "The Roll of Privatization in a changing World", World of Banking.

14. Pridham, B.R. (ed.), (1985) "Economy Society and Culture in Contemporary Yemen", CROOM HELM, London.

15. Robinson R.D, (1987) "Direct Foreign Investment Cost and Benefits". Praeger, New York.

16. UNIDO Links, June 1995.

17. World Bank (Jan. 1992), "A Medium-Term Economic Framework", for official use only, Republic of Yemen.

ملحق الجداول الاحصائية

الجدول ١- استخدامات الأرض للأعوام ١٩٨٩-١٩٩٤
(هكتار)

	١٩٨٩	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤
مساحة الأرض الصالحة للزراعة	١٤٦٩٠٢٤	١٦٣٠٩٧٢	١٦٣٠٩٧٢	١٦٣٠٩٧٢	١٦٣٠٩٧٢	١٦٦٠٩٧٢
المساحة المزروعة	١٠٨٦٣٤٧	١١٢٠٦٠٥	٨٩٧٤٢٨	١٠٤٠٢٥٤	١٠٧١٢٩٥	١٠٥٢٧٨٦
اراضي المحاصيل الثابتة	١٤٨١٠٠٠	١٤٨١٠٠٠	١٤٨١٠٠٠	١٤٨١٠٠٠		
المراعي الثابتة	١٦٠٦٥٠٠٠	١٦٠٦٥٠٠٠	١٦٠٦٥٠٠٠	١٦٠٦٥٠٠٠		
الغابات	٣١٠٠٠٠	٣١٠٠٠٠	٣١٠٠٠٠	٣١٠٠٠٠		
الأراضي الزراعية المروية	٩٠٠٠٠٠	٨٤٩٠٠٠	٣٦٠٠٠٠	٣٦٠٠٠٠		
<u>مساحة الأراضي المزروعة</u>						
الحبوب	٨٥٩٧٩٥٠	٨٤٤٨٤٤	٦٣٩٨٠٦	٧٣٠٠٠٧	٧٥١٦٨٥	٧٣٤٦٧٩
البقول الجافة	٤٨٨٣٤	٤٩٢٧٤	٣٩٠١٩	٥٤٥٧١	٥٣٧٣٧	٥٢٤٦٦
الخضر	٢٠١٨١	٢٠٨٠٩	٢٢٤٧٦	٢٣٢٥٠	٢٤٠٦٦	٢٣٦٨١
الفواكه	٥١٦٧٤	٥٣٦٨٨	٥٤٦٧١	٥٦١٦٨	٥٩٧٨٩	٦٤١٤٩
محاصيل صناعية	٧٩١٥٣	٧٢٧٦٩	٦٦٧٤٤	٧٦٢٩٧	٨٠٦٧٠	٧٨٠٢٧
محاصيل جذرية ودرنية	١٦٤٢٩	١٨٢٥٥	١٦٥٧٥	١٧٤٣٩	١٩٣٢٦	١٧٢٦٢
محاصيل أخرى	١٤٢٨٦	٦٠٩٦٦	٥٨١٣٧	٨٢٠٢٢	٨١٩٩٦	٨٢٥٢٢

<u>المصادر</u>:

(١) ملخص من كتاب الاحصاء السنوي لعام ١٩٩٣ و ١٩٩٤ - الجهاز المركزي للاحصاء - وزارة التخطيط والتنمية - الجمهورية اليمنية - صنعاء في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤، تموز/يوليو ١٩٩٥.

(٢) كتاب المجموعة الاحصائية (الإسكوا) ١٩٨٣-١٩٩٢ العدد الرابع عشر ١٩٩٤.

الجدول ٢- أعداد الثروة الحيوانية للسنوات ١٩٨٩-١٩٩٤
(ألف رأس)

	١٩٨٩	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤
الأبقار	١١٧٠	١١٧٥	١١١٧	١١٣٩	١١٦٣	١١٥١
الضأن والماعز	٦٩٩٨	٧٠٩٩	٦٧٣٤	٦٨٧٠	٧٠١٢	٦٩٤٠
الجمال	١٧٠	١٧٤	١٦٦	١٦٩	١٧٣	١٧١

المصادر: ملخص من كتاب الاحصاء السنوي لعام ١٩٩٣-١٩٩٤ - الجهاز المركزي للاحصاء - وزارة التخطيط والتنمية - الجمهورية اليمنية - صنعاء في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤، تموز/يوليو ١٩٩٥.

الجدول ٣- الانتاج الحيواني والسمكي للسنوات ١٩٨٩-١٩٩٤
(طن متري)

	١٩٨٩	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤
اللحم						
البقر والضأن	٣٧٤٥٣	٣٧٩٥٣	٣٦٨١٥	٣٧٥٥١	٣٨٦٧٧	٣٩٨٣٧
الدواجن	٥٩٩٧٩	٥٦٩٧٩	٣٥١٠٢	٤٦١٠٣	٥٢٠٠٠	٢٨١١٦
الحليب	١٥٢١٦٢	١٥٣٦٦٢	١٤٩١٦٢	١٥٢١٤٥	١٥٥١٥٣	١٥٠٤٩٨
البيض(مليون بيضة)	٣٣٨	٣٣٥	٤٠٥	٤٠٠	٣٧٠	٣٥١
صيد الأسماك	١٠٦٠٨٧	٧٨٣٣٧	٨٢٥٤١	٧٨٣٦٦	٨١٨٦٠	٨١٨٨٥

المصادر: ملخص من كتاب الاحصاء السنوي لعام ١٩٩٣، ١٩٩٤ - الجهاز المركزي للاحصاء - وزارة التخطيط والتنمية - الجمهورية اليمنية - صنعاء في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤، تموز/يوليو ١٩٩٥.

الجدول ٤- السكان وتوزيعهم بين الريف والحضر للسنوات ١٩٩٠-١٩٩٤
(بالألف)

	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤
السكان	١١٢٧٩	١١٦١٢	١١٩٥٢	١٢٣٠٢	١٤٥٦١
ذكور	٥٥٦٣	٥٧٣٩	٥٩٢٠	٦١٠٧	٧٤٥٢
إناث	٥٧١٦	٥٨٧٣	٦٠٣٢	٦١٩٧	٧١٠٨
السكان الحضر	٢٤١٥	٢٦٣٢	٢٨٥٨	٣٠٩٢	٣٣٣٤
ذكور	١٣٠٤	١٤٣٢	١٥٦٦	١٧٠٦	١٨٥٠
إناث	١١١١	١٢٠٠	١٢٩٢	١٣٨٦	١٤٨٣
السكان في الريف	٨٨٦٤	٨٩٨٠	٩٠٩٤	٩٢١٠	١١٢٢٧
ذكور	٤٢٥٨	٤٣٠٧	٤٣٥٣	٤٣٩٩	٥٦٠٢
إناث	٤٦٠٦	٤٦٧٣	٤٧٤١	٤٨١١	٥٦٢٥

المصادر: ملخص كتب الاحصاء السنوية لعام ١٩٩٣-١٩٩٤، الجهاز المركزي للاحصاء - وزارة التخطيط والتنمية - الجمهورية اليمنية - صنعاء في وكانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤ وتموز/يوليو ١٩٩٥.

الجدول ٥- التوزيع النسبي للسكان على مستوى المحافظات حسب تعداد كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤

المحافظة	التوزيع النسبي
امانة العاصمة	٦,١٥
صنعاء	١٢,٠٩
عدن	٣,٥٦
تعز	١٣,٩٦
الحديدة	١١,٠٧
لحج	٤,٠٢
إب	١٢,٤٠
ابين	٢,٦٢
تمار	٦,٦٥
شبوة	٢,٣٩
حجة	٧,٩٩
البيضاء	٣,٢٢
حضرموت	٥,٥٠
سعدة	٣,٠٨
المحويت	٢,٥٥
المهرة	٠,٧١
مأرب	١,٠٦
الجوف	٠,٩٩
اجمالي الجمهورية	١٠٠,٠٠

المصادر: كتاب الاحصاء السنوي لعام ١٩٩٤ - الجهاز المركزي للاحصاء - وزارة التخطيط والتنمية - الجمهورية اليمنية - صنعاء في تموز/يوليو ١٩٩٥.

الجدول ٦- السكان حسب فئات العمر والجنس(*)، ١٩٩٣

فئات العمر	المجموع	الذكور	الإناث
المجموع	١٢٫٣٠١٫٩٦٠	٦٫١٠٤٫٩١٠	٦٫١٩٧٫٠٢٠
٠-٤	٢٫٣٩٩٫٥٥٠	١٫٢٢٦٫٢٨٠	١٫١٧٣٫٢٧٠
٥-٩	٢٫١٧٢٫٤٩٠	١٫٠٩٩٫٤٢٠	١٫٠٧٣٫٠٧٠
١٠-١٤	١٫٨٠٥٫١٩٠	٩٣٨٫٨٩٠	٨٦٦٫٣٠٠
١٥-١٩	١٫٢٩٠٫٢٤٠	٦٨٣٫٤٦٠	٦٠٦٫٧٨٠
٢٠-٢٤	٩٢٦٫٢٨٠	٤٦٦٫٧٩٠	٤٥٩٫٤٩٠
٢٥-٢٩	٦٦٦٫٨٢٠	٣٠٦٫٢١٠	٣٦٠٫٦١٠
٣٠-٣٤	٥٩١٫٨٩٠	٢٥٣٫٨٤٠	٣٣٨٫٠٥٠
٣٥-٣٩	٥١٧٫٧٩٠	٢٢٠٫١٩٠	٢٩٧٫٦٠٠
٤٠-٤٤	٤٤٨٫١٥٠	١٩٨٫٢٩٠	٢٤٩٫٨٦٠
٤٥-٤٩	٣٥٨٫٤٨٠	١٦٦٫٦٧٠	١٩١٫٨١٠
٥٠-٥٤	٢٩٧٫٥٣٠	١٣٩٫٣١٠	١٥٨٫٢٢٠
٥٥-٥٩	٢٦٥٫٦٠٠	١٣٤٫٣٤٠	١٣١٫٢٦٠
٦٠-٦٤	١٨٨٫٩٠٠	٩٣٫٢٢٠	٩٥٫٦٧٠
٦٥-٦٩	١٤٦٫٠٠٠	٧٠٫١٧٠	٧٥٫٨٢٠
٧٠-٧٤	٩٣٫٨٥٠	٤٥٫٣٢٠	٤٨٫٥٣٠
٧٥ فما فوق	١٣٣٫٢٠٠	٧٠٫٦٨٠	٦٢٫٥١٠

المصادر: ملخص من الكتاب السنوي لعام ١٩٩٣ - الجهاز المركزي للاحصاء - وزارة التخطيط والتنمية - الجمهورية اليمنية - صنعاء في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤.

(*) اسقاطات للسكان معتمدة على تعدادي ١٩٨٦ و١٩٨٨.

الجدول ٧- الوضع التعليمي للسكان من نتائج المسح الديمغرافي اليمني ١٩٩١-١٩٩٢

الحالة التعليمية	ذكور	إناث	المجموع
نسبة الامية في اجمالي الجمهورية	٤,١٣٪	٧٦,٩٪	٥٤,٥٪
نسبة الالتحاق بالمرحلة الثانوية من مجموع العمر الدراسي (١٦-١٨)	٣٦٪	٩٪	٢٢,٥٪
الالتحاق بالمدارس في الاعمار (٦-١٥) سنة في اجمالي الجمهورية	٧٩,٤٪	٣٣,٩٪	٥٧,٤٪

المصادر: ملخص من كتاب الاحصاء السنوي لعام ١٩٩٤ - الجهاز المركزي الاحصاء - وزارة التخطيط والتنمية - الجمهورية اليمنية - صنعاء في تموز/يوليو ١٩٩٥.

الجدول ٨- اجمالي العاملين فعلاً حسب النشاط الاقتصادي والنوع طبقاً لمسح بالعينة، ١٩٩١

النشـــــاط	العاملون فعـــلاً			
	ذكـــور	إنـــاث	إجمـــالي	نسبة النشاط للمجموع
- الزراعة والصيد	٩٠٣٧٩٣	٤٧٧٢١٨	١٣٨١٠١١	٥٩,٧
- التعدين والمحاجر	١٠٢٤٠	٣٤٨	١٠٥٨٨	٠,٤٦
- الصناعات التحويلية	٨٩٥٧٣	٨٨١٢	٩٨٣٨٥	٤,٢٦
- الكهرباء والمياه والغاز	١٠١٧١	٨٣٠	١١٠٠١	٠,٤٨
- الانشاءات	١٢٩٧١٩	١٠٨٣	١٣٠٨٠٢	٥,٦٦
- التجارة والبيع بالجملة، النقل والتخزين والخدمات العامة	٥٩٩٤٢١	٥٠٣٢٥	٦٤٩٧٤٦	٢٨,١٢
- غير مصنف (أخرى)	٢٥٠٩٢	٤٢٠٢	٣٣٢٥٤	١,٢٧
- الاجمالي	١٧٦٨٠٠٩	٥٤٢٨١٨	٢٣١٠٨٢٧	١٠٠

المصادر: كتاب الاحصاء السنوي لعام ١٩٩٤ - الجهاز المركزي للإحصاء - وزارة التخطيط والتنمية، الجمهورية اليمنية - صنعاء تموز/يوليو ١٩٩٥.

الجدول ٩- المشتغلين من الأجانب وتخصصاتهم (رخص العمل الممنوحة لعام ١٩٩٣)

	إدارية	فنية	طبية	هندسية	مدرسون	أخرى	المجموع
كافة الجنسيات	٢٧٥٢	٦٨٢٠	١٢٨٨	٣٠٢٦	١٧٣	٦٤٧٧	٢٠٥٣٦
دول عربية	١٤٢٥	١٨٧١	٦٨٦	٧٨٧	٥٧	١٥٠٢	٦٣٢٨
دول آسيوية	٨٦٥	٤١٧٣	٥٣٧	١٣٢٩	٩٥	٣٨٠١	١٠٨٠٠
دول إفريقية	٣٥	٢٣	٣	١٨	١	٨٤٨	٩٢٨
دول أوروبية	٢٩٦	٥٥٨	٥٣	٥٢٩	٤	٣٠١	١٧٤١
دول أمريكية	١٢٩	١٩٠	٧	٣٥٦	١٣	٢١	٧١٦
دول أخرى	٢	٥	٢	٧	٣	٤	٢٣

المصادر: ملخص من كتاب الاحصاء السنوي - ١٩٩٣ - الجهاز المركزي للاحصاء - وزارة التخطيط والتنمية - الجمهورية اليمنية - صنعاء في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤.

الجدول ١٠- الناتج المحلي الاجمالي حسب مستوى النشاط الاقتصادي بسعر المنتج
بالأسعار الجارية (١٩٩٠-١٩٩٤)
(مليون ريال)

	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣[1]	١٩٩٤
(أ) النشاط الاقتصادي					
الزراعة والغابات والصيد	١٧٦٠٢	١٨٢٥٣	٢٥٤٢٦	٣٠٦٨٤	٣٩٧١٨
الصناعات الاستراتيجية	١٦١١٣	١٤٩٩٧	١٢٨٩٦	١٣٤٠٥	٢١٤٧٦
الصناعات التحويلية	٨٤٠٥	١٢٤٧٣	١٥٤٠٩	١٩٩٨٩	٢٨٠٣٤
الكهرباء والماء والغاز	١٢٣٤	١٢٨٢	١٤٢٦	١٦٤٠	١٦٤٠
التشييد	٢٨٣٨	٣٣٥٧	٤٢٨١	٥٧٠٨	٦٨٢١
التجارة والمطاعم والفنادق	١٣٣٢٨	١٤٥٦١	١٦٦٧٧	٢٣٨٢٥	٣١٢٨٩
النقل والمواصلات والتخزين	٨٠٦٨	٩٦٥٦	١١٢٠٤	١٥١٣١	٢٣٧٩٧
المال والتأمين	١٦٣٧	١٨٧٩	٢٤٤٣	٢٤٤٣	٢٤٤٣
خدمات الوساطة والأعمال	٣٧٢٩	٤٤٥٢	٥٩٨٦	٨٢٤٨	١١١٣٥
خدمات إجتماعية وشخصية	٥٧٩	٦٨٣	٨٩٥	١٢٥٦	١٧٥٨
إجمالي الأنشطة الاقتصادية	٥٧٦٩٣	٨١٥٩٣	٩٦٦٤٣	١٢٢٣٢٩	١٦٨١١١
(ب) منتجو الخدمات الحكومية	١٩٥٩٨	٢٥١٧٠	٣٢٤٨٠	٤٠٩٥٥	٤٤٥٩٣
(ج) خدمات خاصة للعائلات	٩٥	١٠٠	١٢٨	١٦٤	١٩٦
(د) الإهلاك	--	--	--	--	--
الناتج المحلي الاجمالي بسعر المنتج	--	--	--	--	--
رسوم الواردات	٤٠١٢	٦٠١٢	٦٦٤٧	٧٥٣٥	٦٥٦٦
الناتج المحلي الاجمالي بسعر المشتري (بسعر السوق)	٩٦٣٦٧	١١١٩٦٥	١٣٤٧٠٨	١٦٩٧٩٣	٢١٨٢٧٦

المصادر: كتاب الاحصاء السنوي لعام ١٩٩٤ - الجهاز المركزي للاحصاء - وزارة التخطيط والتنمية - الجمهورية اليمنية - صنعاء في تموز/يوليو ١٩٩٥.

(١) أرقام اولية.

الجدول ١١- إنتاج المحاصيل الزراعية الرئيسية للأعوام ١٩٨٩-١٩٩٤
(بالطن)

	١٩٨٩	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤
الحبوب	٨٦٤٠٥٠	٧٦٥٢٨٢	٤٤٧٦٤٧	٨١٠٥٤١	٨٢٤٨٤٦	٨٠٢٠١٢
القمح	١٦٢٥٧١	١٥٣٣٤٦	٩٩٩١٣	١٥٢١٧٠	١٥٩٧٠٧	١٧١٠٣٣
الشعير	٥٨٥٩٩	٥٥٠٠٣	٢٨٩١٢	٦٣٠٥٠	٦٥٦٥٦	٦٣٠٨٢
الذرة الصفراء	٦٨٤٧١	٦٥٦٣٩	٤٥٩٣٦	٧٠٣٧٣	٧٤٦٨٧	٦٩١٠٢
الدخن والذرة	٥٧٤٤٠٩	٤٩١٢٩٤	٢٧٢٨٨٦	٥٢٤٩٤٨	٥٢٤٧٩٦	٤٩٨٧٩٥
البقول	٧٢٤٥٩	٥٨٤٧٧	٤٢٩٧٩	٧٦٣٦٧	٧٦٣٥٠	٦٨٢٥٤
الخضراوات	٢٥٠١٤٥	٢٤٨١٥٨	٢٦٥٢٠٧	٢٨٢٦٦٥	٣٠١٦٠٥	٢٧٦٥٤٢
المحاصيل الجذرية والدرنية	٢١٧٦٢٤	٢٣٠١١٩	٢١٥٩٠٢	٢٤٠١٥٤	٢٧٤١٤١	٢٣٧٥١٩
البطاطا	١٤٠١٥١	١٥٩٨٤٩	١٥٧١٢٥	١٧٩٣٩٥	٢١٣٢٢١	٥٦٥٢٧
أخرى	٧٧٤٧٣	٧٠٢٧٠	٥٨٧٧٧	٦٠٧٥٩	٦٠٩٢٠	١٨٠٩٩٢
الفواكه والخضراوات	٥٧٥٦٩٧	٥٣٠٥٩٣	٤٧٧٣٧٧	٤٩٣٣٤٧	٥٤١١٩٢	٤٩٢٤٥٧
العنب	١٣٤٦٦٠	١٤٢٣٧٩	١٣٨٥٤٦	١٤٤٧٣٢	١٤٣٩٣٢	١٤٦٣٧٢
التمر	٢٤٨٩٨	٢٠٦٩٧	٢٠٩٠٦	٢١١١٤	٦١٥٣٦	٢٠٥٩٥
أخرى	٤١٦١٣٩	٣٦٧٥١٧	٣١٧٩٢٥	٣٢٧٥٠١	٣٣٥٧٢٤	٣٢٥٤٩٠
المحاصيل الصناعية	٣٢٣٧٠	٣١٤٦١	٢٧٧٢٣	٤٠٣٥١	٤٢٤٣١	٣٨٨٥٢
القطن	١٣٠٣٦	٧٨٣٩	٧٢٩١	١٢٦٢٢	١٤١٣٩	١١٠٨٤
السمسم	٨١٣٣	٩٤٣٢	٨٠٢٧	١٠٧٦٢	١١٣٤٤	١٢١١٨
قصب السكر	--	--	--	--	--	--
التبغ	٤٣٩٤	٦٧٧٩	٦٩٧٥	٨٧٤٩	٨٢٢١	٧١٧٠
البن	٦٨٠٧	٧٤١١	٥٤٣٠	٨٢١٨	٨٧٢٧	٨٤٨٠

المصادر: كتاب الاحصاء السنوي لعامي ١٩٩٣ و ١٩٩٤ - الجهاز المركزي للاحصاء - وزارة التخطيط والتنمية - الجمهورية اليمنية - صنعاء في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤، وتموز/يوليو ١٩٩٥.

الجدول ١٢- إنتاج الصناعات الاستخراجية الرئيسية (١٩٩٠-١٩٩٤)

	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤
الملح (ألف طن)	١٤٣,٤	١١٥,٨	١٠٧	١٢٣	٤٩
الأحجار (ألف متر مكعب)	٤١١,٢	٤٤٨	٦٤٧	٥٨٠	--
الجبس (ألف طن)	٦٦	٥٠	٧٨	١٠٢	٧٣
النفط (ألف برميل)	٦٦٣٩٦	٧٢٠٦٠	٦٤٣٥٧	٧٣٧٠٧	٧٦٧٦٨
الغاز(*) (طن)	--	--	--	--	--

المصادر: كتاب الاحصاء السنوي لعام ١٩٩٣ و ١٩٩٤ - الجهاز المركزي للاحصاء وزارة التخطيط والتنمية - صنعاء - كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤، وتموز/يوليو ١٩٩٥.

(*) الغاز المستخدم حالياً هو غاز النفط المسيل (LPG) ولم يتم بعد الاستفادة من الغاز الطبيعي.

الجدول ١٣- إنتاج الصناعات التحويلية الرئيسية (١٩٩٠-١٩٩٤)

	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤
<u>الأغذية</u>					
البسكوت (ألف طن)	٥ر١٠	٨ر٨	٨ر٧	٧	٤
مشروبات غازية (مليون لتر)	٦٣	٦٢ر٤	٩٠	٧٦	٦٠
مياه معدنية (ألف متر مكعب)	١١٧	١٢٩	١١٨	١٣٣	١١٤
حليب ومنتوجاته (ألف لتر)	٦٧	٤٨ر٩	٧١	٨٣	
السجائر (مليون حبة)	٥٩٦٨	٦٧٩٠	٦٢٩٤	٨٨٤٤	٥٤٢٣
<u>الغزل والنسيج والجلود</u>					
النسيج (مليون متر)	١١	١٠	١٠	١٠	٧,٤
<u>الصناعات المعدنية</u>					
معدات منزلية (طن)	١٣٩٦	١٠٥١	١٠٩٥	١٢٣٩	٧٤٧
البراميل والخزانات (ألف خزان)	٥	٥	٤	٤	٤
<u>الصناعات غير المعدنية</u>					
السمنت (ألف طن)	٨٢٨	٧١٨	٨٢٠	١٠٠٠	٨٩٨
بلوك (ألف وحدة)	٢٧٠٠	٢١٥١	٤٦٣٥	٢٩٦٠	٢٤٠٣
بلوك إسمنتي وفلين(*) (ألف متر مكعب)	١٤٤٨	٢٤٩٥	٣٠٨٨	٤٥٢٠	--
<u>الصناعات الكيماوية</u>					
الإسفنج (طن)	١ر٣٢٥٦	٤ر٣١٩٦	٢٦٠٣	٣٦٩٧	١٦٤٢
ادوات بلاستيكية (طن)	١١٧٨	١٢٦٤	٢٣٣٩	١٩٥٠	١٢٧١
مواد منزلية (طن)	٥ر٢٢٥١	٥ر٢١٩١	١٩٧٩	٢٣٠٨	٩٨٥
<u>الورق والطباعة</u>					
مناديل ورقية (طن)	٤٤٢	١١٣٠	٩١٩	٦٢٧	٤٥٥
اسلاك وكابلات كهرباء(الف متر)	٢٥٣٢	٧٤٢	١٤٢٥	٣٣٩١	٣٠٠٥

المصادر: كتاب الاحصاء السنوي لعامي ١٩٩٣ و ١٩٩٤ الجهاز المركزي للاحصاء - وزارة التخطيط والتنمية -صنعاء في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤، تموز/يوليو ١٩٩٥.

(*) مقاس البلوك الاسمنتي شائع الاستخدام هو ٨ × ١٦ × ٨ بوصه Hollow Block.

الجدول ١٤- أهمية القطاع العام والقطاع الخاص في الصناعة للأعوام ١٩٩٠-١٩٩٤
(مليون ريال)

	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤
القطاع العام					
عدد المنشآت	٤٦	٤٨	٤٨	٥١	٤١
قيمة الانتاج	٢٤ر٠٣٦	٢٢ر٥١٧	٢١ر٤٢٥	٢٤ر٦٨٠	٢٢ر٨٢٥
عدد العاملين	٣١٣٦١	١٣٥٠٧	١٣١٣٩	٦٥٧١٤	٦٥٣١٢
القطاع التعاوني					
عدد المنشآت	٨	٨	٨	٨	-
قيمة الانتاج	٠ر٠٦٣	٠ر٠٥٢	٠ر١١٧	٠ر٠١٧	-
عدد العاملين	٩١٧	٩١٧	٩١٧	٨٢٥	-
القطاع المختلط					
عدد المنشآت	١٣	١٣	١٣	١٣	١٢
قيمة الانتاج	١ر٠٩٢	١ر٨١٥	٢ر١٥٢	٣ر٠٣٧	٢٩٩٥
عدد العاملين	١٦٨٨	١٦٦٥	١٦٧٨	١٧٠٢	١٥١٢
القطاع الخاص					
عدد المنشآت	١٣٢	١٣٧	١٤٢	١٣٥	١٢١
قيمة الانتاج	٩ر١٢٣	١٣ر٥٤١	١٦ر٩٩٩	٢٣٩٦٨	٣١٥١٦
عدد العاملين	١١٣٣٥	١٢٣٠٥	١٤٦٤٧	١٢٥١٥	١٤٢٤٢
مجموع القطاعات					
عدد المنشآت	١٩٩	٢٠٦	٢١١	٢٠٧	١٧٤
قيمة الانتاج	٣٤ر٣١٥	٣٧ر٩٢٦	٤٠ر٦٩٤	٧٥١٧٠٢	٥٧٣٣٧
عدد العاملين	٢٧٣٠١	٢٨٦٣٧	٣٠٣٨١	٣٢٣٠٩	٢٨٤٠٧

المصادر: كتاب الاحصاء السنوي لعام ١٩٩٤ - الجهاز المركزي للاحصاء - وزارة التخطيط والتنمية - صنعاء تموز/يوليو ١٩٩٥.

الجدول ١٥- قيمة الانتاج وعدد العاملين حسب الفروع الصناعية للأعوام ١٩٩٠-١٩٩٤
(الف ريال)

	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤
الصناعات الاستخراجية					
قيمة الانتاج	٢٠ر٣٧١ر٦٩٥	٧١ر٤٦١ر٣٨٢	١٤ر٨٢١ر٩٤٣	١٥ر٢٢٣ر١٨٨	١٤٨١٣٨٦٦
عدد العاملين	١٤٤٤	١٨٠٦	١٩٦٣	٢٠١٠	١٥٤٤
الصناعات التحويلية					
قيمة الانتاج	١٣ر٩٤٠ر٦٥١	٠٢ر٤٦٥ر٥٠٠	٢٥ر٨٧٢ر٢٥٦	٣٠ر٩٥٣ر٩٧١	٤٢٥٢٣٢٣١
عدد العاملين	٢٥٨٥٧	٢٦٨٣١	٢٨٤١٧	٣٠٢٩٩	٢٦٨٦٣
المواد الغذائية					
قيمة الانتاج	٧ر٤٧٠ر٨٣٤	٠١ر٦٨٣ر٠٣١	١٤ر١٩٦ر٣٠٧	٢٠ر٣٢٨ر٨٦٨	٢٧٢٢٥٤٥٤
عدد العاملين	١٠٠٨٧	١١٢٣٥	١٢١١٨	١٢٤٠٧	١١٧٦٠
المنسوجات والملابس والجلود					
قيمة الانتاج	٤٢٧ر٧٩٢	٦٣٧ر٩٨١	٥٩٤ر٢٢٥	٥٤٠ر٣٧٤	٧٢٣٥٤٢
عدد العاملين	٤١٧٩	٣٦١٨	٤٠٨٤	٣٩٨٩	٣٢٠٥
الخشب ومنتجاته					
قيمة الانتاج	١٠٩ر٦٥٥	١٢٨ر٠٨١	١٩٨ر٩٠٥	١٩٥ر٦٧٣	٢٤٢٤١٥
عدد العاملين	١٠٠٠	١٠٠٧	١١٠٩	١٠١٥	٢١٦
الورق والطباعة					
قيمة الانتاج	٥٥٦ر٥٩٩	٨٤٢ر٩٨٢	١ر٣٧٢ر٢٤٨	٢ر٥٨٠ر٩١١	٣٥٩٩٣١٧
عدد العاملين	٩٤٢	١٢٤١	٣٥٠	١٣٠٩	٩٩١
الكيماويات وتكرير النفط					
قيمة الانتاج	٤ر١١٥ر٦٩٨	٦ر٨٥٧ر٤٧٦	٧ر٣٤٠ر٣٣٩	٩ر٥٠٩ر١٦٥	٥٦١٨٥٦٠
عدد العاملين	٦٢٩٤	٦٣٥١	٧٠٠٩	٧١٩٦	٧١٥٠
مواد البناء					
قيمة الانتاج	٩٨٥ر٩٧٢	١ر٠٤٦ر٣٨٥	١ر٨٤٢ر٥٥٧	٢ر٧٩١ر٠٥٧	٤٤٨١٧١٧
عدد العاملين	١٨٠٤	١٨٥١	١٩٥٥	٢٥٤٩	٢٣٨٦
المنتجات المعدنية					
قيمة الانتاج	٢٧٧ر٤١٣	٢٦٩ر٥٦٤	٣٢٧ر٦٧٥	٥٣٣ر١٠٢	٦٣٢٢٢٦
عدد العاملين	١٥٥١	١٥٢٨	١٧٩٢	١٨٣٤	١١٥٥
الاجمالي					
قيمة الانتاج	٣٤ر٣١٥ر٦٥٨	٣٧ر٩٢٦ر٨٨٢	٤٠ر٦٩٤ر١٩٩	٥١٧٠٢٣٣٨	٥٧٣٣٧٠٩٧
عدد العاملين	٢٧٣٠١	٦٣٧٢٨	٣٨٠٣٠	٣٠٩٣٢	٢٨٤٠٧

المصادر: كتاب الاحصاء لعام ١٩٩٤ - الجهاز المركزي للاحصاء - وزارة التخطيط والتنمية - صنعاء- تموز/يوليو ١٩٩٥.

الجدول ١٦- الأرقام القياسية للأسعار لعامي ١٩٩٢/١٩٩٣ و ١٩٩٣/١٩٩٤
١٩٦٩ = ١٠٠ لمدينة عدن
و١٩٧٧/١٩٧٨ = ١٠٠ لبقية المدن

	صنعاء ١٩٩٢-١٩٩٣	عدن ١٩٩٢-١٩٩٣	تعز ١٩٩٢-١٩٩٣	الحديدة ١٩٩٢-١٩٩٣
الرقم القياسي لأسعار المستهلك				
(أ) الغذاء	١٤١٠-٢٤٥٣	٩٥٢-١٣١٨	١٢٤٤-٢٠٧٧	١١٩٦-١٩٥٠
(ب) السكن	١٥٤٠-٢٣٨٧	٣٩٠-١١٩٤	١١٤٣-١٧٤٩	١١٦٢-١٧٩٠
(ج) الملابس	٢٧٠٤-٤٠٩٩	١٤٢٠-١٨٤٧	٢١٧٤-٣٣٤٨	٢٠٢٣-٣٠١٤
(د) أخرى	١٣٣٢-٢١٥٨	٧١٢-٩١٤	١٠٧٥-١٨٢٨	١٠٨٤-١٧٧٨
الرقم القياسي العام	١٥٠٠-٢٤٩٠	٨٧٣-١٢٩٣	١٢٣٨-٢٠٢٦	١٢١٦-١٩١٩

الرقم القياسي لأسعار المستهلك	صنعاء ١٩٩٣-١٩٩٤	عدن ١٩٩٣-١٩٩٤	تعز ١٩٩٣-١٩٩٤	الحديدة ١٩٩٣-١٩٩٤
(أ) الغذاء	٢٤٥٣ - ٤٤٤٢	١٣١٨ - ٢٢٣٩	٢٠٧٧ - ٣٦٧٣	١٩٥٠ - ٣٣٨٣
(ب) السكن	٢٣٨٧ - ٣٦٨٢	١١٩٤ - ٢٣٥٢	١٧٤٩ - ٢٦٥٣	١٧٩٠ - ٢٧٢٧
(ج) الملابس	٤٠٩٩ - ٦٧٩٤	١٨٤٧ - ٣١٣٣	٣٣٤٨ - ٥٤٢٢	٣٠١٤ - ٤٢٦٩
(د) أخرى	٢١٥٨ - ٣٦٤٩	٩١٤ - ١٣٣١	١٨٢٨ - ٣٢٧٦	١٧٧٨ - ٣٠٤٣
الرقم القياسي العام	٢٤٩٠ - ٤٢٨٣	١٢٩٣ - ٢١٩٨	٢٠٢٦ - ٣٤٤٧	١٩١٩ - ٣٢١٤

المصادر: كتاب الاحصاء السنوي لعامي ١٩٩٣، ١٩٩٤ - الجهاز المركزي للاحصاء - وزارة التخطيط والتنمية - صنعاء في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤، تموز/يوليو ١٩٩٥.

الجدول ١٧- الناتج المحلي الإجمالي والإنفاق عليه بالأسعار الجارية للأعوام ١٩٩٠-١٩٩٣
(مليون ريال)

	١٩٩٠(*)	١٩٩١(*)	١٩٩٢(*)	١٩٩٣ (١)
دخل عوامل الانتاج	٧٦٥٧٩	٩٠٥٢٤	١١١٥٥٤	١٤٣٠٤٨
فائض التشغيل	--	--	--	--
إهتلاك رأس المال الثابت	٤٠٠٠	٤٦٧٣	٥٨٤٣	٧٦٢٢
الضرائب غير المباشرة	٨٧١١	١١١١٥	١١٧١٤	١٣٣٤٢
الإعانات	--	--	--	--
الناتج المحلي الإجمالي	٨٩٢٩٠	١٠٦٣١٢	١٢٩١١١	١٦٤٠١٢
الإنفاق الاستهلاكي الحكومي	٢٢٥٠١	٢٩٠٧٨	٣٧٤٨٢	٤٦٦٠٢
الإنفاق الاستهلاكي الخاص	٧٤٨٩٨	٨٠٨٩٢	١٠٠٨٦٥	١٢٣٠٢٤
التغير في المخزون	١٦٥	ـ ٢٢٠٠	ـ ٨٢٥	ـ ٤٠٠
تكوين رأس المال الثابت	٩٦٣٠	١٢١٧٠	١٧٤٤٧	٢٠٧٧٠
الصادرات من السلع والخدمات	٩٩٧٩	١٠٧٩٧	٨٦٠٥	٨٦١٥
ناقصا : الواردات من السلع والخدمات	٢٧٨٧٦	٢٤٤٢٥	٣٤٤٦٣	٣٤٥٩٩
الإنفاق على الناتج المحلي الاجمالي	٨٩٢٩٧	١٠٦٣١٢	١٢٩١١١	١٦٤٠١٢

المصادر: كتاب الاحصاء السنوي لعام ١٩٩٣ - الجهاز المركزي للاحصاء - وزارة التخطيط والتنمية - صنعاء في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤.

(*) تقديرات فعلية اولية.
(١) أرقام اولية.

الجدول ١٨- تكوين رأس المال ومصادر تمويله للأعوام ١٩٩٠-١٩٩٣ بالأسعار الجارية
(مليون ريال)

	١٩٩٠(*)	١٩٩١(*)	١٩٩٢(*)	١٩٩٣(١)
التغير في المخزون	١٦٥	٢٢٠٠ _	٨٢٥ _	٤٠٠ _
مجمل تكوين رأس المال الثابت	٩٦٣٠	١٢١٧٠	١٧٤٤٧	٢٠٧٧٠
صافي الاقتراض الى العالم الخارجي	١٥١٩ _	١٦٢٨ _	٣٩٢٤ _	٧٦٣ _
التراكم الإجمالي	٨٢٧٦	٨٣٤٢	١٢٦٩٨	١٩٦٠٧
الإدخار المحلي الصافي	٥١٤٣	٢٥٢٠	٦٦٤٠	١١٨٧٥
إهتلاك رأس المال الثابت	٤٠٠٠	٤٦٧٣	٥٨٤٣	٧٦٢٢
تحويلات رأسمالية من الخارج	٨٦٧ _	١١٤٩	٢١٥	١١٠
تمويل التراكم الإجمالي	٨٢٧٦	٨٣٤٢	١٢٦٩٨	١٩٦٠٧

المصادر: كتاب الاحصاء السنوي لعام ١٩٩٣ - الجهاز المركزي للاحصاء - وزارة التخطيط والتنمية - صنعاء في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤.

(*) تقديرات فعلية اولية.
(١) ارقام اولية.

الجدول ١٩- إنتاج وإستهلاك الطاقة الكهربائية

(ج و س)

	١٩٨٩	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤
الانتاج	١٣٧٤	١٦٦٣	١٨٠٢	١٩٥٣	٢٠٥١	٢٢٧٤
الاستهلاك	١٠٣٨	١٢٧٩	١٣٧١	١٥٢٤	١٦٠١	١٣٥٢

المصادر: كتاب الاحصاء السنوي لسنة ١٩٩٤ - وزارة التخطيط - الجمهورية اليمنية، صنعاء، تموز/يوليو ١٩٩٥.

الجدول ٢٠- الخدمات التعليمية للعام الدراسي ١٩٩٣/١٩٩٢

الهيئات التعليمية	العدد	عدد الأساتذة		عدد الطلاب		المتخرجين خلال السنة	
		معلمون	معلمات	ذكور	إناث	ذكور	إناث
رياض الأطفال	٦٠	--	٦٥٩	٥١٨٠	٥٠١٣	--	--
الابتدائية	٨٢٤	--		٨١١٣٣٠	٧٥٠٠١	--	--
الاعدادي	٥٣٩	--		٧٤٤١٥	٩٣١٩	--	--
الثانوية (الأكاديمي)	٨٥٢	٥٨٧٨	٤١٤١	٤٢١٢٢٦	٤٢٨٢١	--	--
الثانوية (المهني)	٢٤٨	--		٠١١٦٠	١٤٨٣	--	--
معهد تدريب المعلمين والمعاهد الفنية العليا	١٣٣	٨١٠	٩٩	٩٣٠٩١	١٨١١	--	--
<u>الجامعات</u>							
الآداب والعلوم الانسانية		٩٥٢		٥٨٦٣	٢٠٢٨	٢٥٨	٢٥٥
الشريعة والقانون		٨٩		٥١٢٦٠	٣٩٨	٦٤٢	٤٢
التجارة والاقتصاد		٥١٥		٧٩٤٤	٨٦٨	٦٠٩	١٠٨
التربية		٤٥٥		--	--	--	--
(مركز اللغات)		٥٨		--	--	--	--
الطب		٦٣٥		١٨٣٥	١٠٥٦	١٤٢	١٠٣
الهندسة		٥١٨		١٨٠٦	٢٣٣	١٧٠	٣٣
الزراعة		٦١٣		٨٣٢	٧٢	١٢٧	٥

<u>المصادر</u>: كتاب الاحصاء السنوي لعام ١٩٩٣ - الجهاز المركزي للاحصاء - وزارة التخطيط والتنمية - كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤.

الجدول ٢١- إيرادات الدولة للسنوات ١٩٩٠-١٩٩٤
(مليون ريال)

	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤
١ - الإيرادات الضريبية	١٣٧٣٣	٢٠٠٧٧	١٨٥٦١	٢٢٠١٨	٢٧١٠٩
(أ) الضرائب المباشرة	٥٤٣٨	٨٩١٨	٦٦٦٦	٨٨٣٠	٩٠٧٦
- الزكاة	٣٤٨	٤٤٩	٤٤٦	٥٢٦	٧٠٠
- ضرائب الدخل والأرباح	٤٨٧٦	٨١٥٦	٥٨٢٧	٨٠٧٢	٨١٣٠
- الضرائب على رأس المال واستعمال الملكية	٢١٤	٣١٣	٣٩٤	٢٣٢	٢٤٦
(ب)الضرائب الغير مباشرة	٨٢٩٥	١١١٦٠	١١٨٩٤	١٣١٨٨	١٨٠٣٢
- رسوم جمركية	٤٠١٢	٦٠١٣	٦٦٤٦	٧٥٣٥	٧٩٠٠
- رسوم على الانتاج	٢٧١٩	٣٨٤٤	٣٢٨٨	٣٤٣١	٧٩٦٧
- رسوم على الاستهلاك	٨٤٧	٩٥٧	١٤٢٢	١٦٦٨	١١٩٠
- رسوم الدفعة	١٧٥	٢٢٠	٣٣٣	٤٠٨	٣٠١
- أخرى	٥٤٢	١٢٦	٢٠٥	١٤٦	٦٧٣
٢- الإيرادات غير الضريبية	٥٦٧٤	٧١٦٠	٩٣١٩	٨٦٣٥	٩٢٦٠
- إيرادات أملاك الدولة	٣٧٩٢	٥٤٥٥	٦٩٥٤	٥٩٣١	٦٥٦٧
- الايرادات الخدمية	٥٠١	٥٢٢	٧١٥	٨٢٩	٩٨٩
- أرباح النفط	١٣٨١	١١٨٣	١٦٥٠	١٨٧٥	١٧٠٤
٣- الايرادات الرأسمالية والاستثمارية	٦٦٠٤	١٠٧٦١	٦٢٩٠	٧٤٧١	٩٤٠٩
اجمالي الايرادات	٢٦٠١٢	٣٧٩٩٩	٣٤١٧٠	٣٨١٢٤	٤٥٧٧٨

المصادر: كتاب الاحصاء السنوي لعام ١٩٩٤ - وزارة التخطيط، الجمهورية اليمنية، صنعاء تموز/يوليو ١٩٩٥.

الجدول ٢٢- مصروفات الدولة الجارية للسنوات ١٩٩٠-١٩٩٤
(مليون ريال)

	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤
١- الخدمات العامة	٤٧٢٢	١٠١٧١	١١٩٤٢	١٠٨٠٥	١٣٠٩٩
- الادارة العامة	١٧٣٣	٦٤٨٩	٦٩١٨	٥٠٢٤	٧١٥٣
- الامن	٢٩٨٩	٣٦٨٢	٥٠٢٤	٥٧٨١	٥٩٤٦
٢- الدفاع	٩٤٢٥	١٢١٨٨	١٥٥٨٩	١٨٧٧٦	١٦٨٠٦
٣- التعليم	٥٦٠٣	٧٣١٣	٩٣٨٩	١٢٩٣٩	١٤٥٧٧
٤- الصحة	١٢٨٥	١٦٩٠	٢٠٦٦	٢٨٠٦	٣٠٨١
٥- الخدمات الاجتماعية	١٢٢٨	٨٥٩	١٩٧٥	٣٢٤٤	٢١١٠
- الترفيهية	٣٨٥	٦٤٤	٦٧٥	٩٩٧	١١٤٩
- الاذاعة والاعلام	---	---	٣١٢	٦٢٥	٩٦١
- الشؤون الدينية	٨٤٣	٢١٥	٩٨٨	١٦٢٢	---
٦- الخدمات الاقتصادية	١١٤٢	١٥٣٣	٢٧٣٩	٣٦٩٢	٣٠٢٨
- الزراعة	٣٨٤	٥٤٩	٩٣٧	١٤٣٣	١٧٣٠
- التعدين والمعادن التحويلية	١٩٩	١١٧	٣٥٧	٢٦٠	١٣٢
- الانشاءات	٢٣١	٥٣٠	٨٣٨	١٤١٦	١٥٩٥
- النقل والمواصلات	٩٢	٧٢	١٣٩	١٦٤	٢٠٧
- الكهرباء والمياه والمجاري	١٢	٢٦	٢٣	٣٦	٤٢
- اخـــــرى	٢٢٤	٢٣٩	٤٤٥	٣٨٣	٩١٥
٧- مصروفات غير مصنفة					
- فوائد الدين العام	٥٢٣٠	٦٥٩٠	٤٢٧٩	٨٤٥٦	٧٩٤٨
لجمالي المصروفات	**٢٨٦٣٥**	**٤٠٣٤٤**	**٤٧٩٧٩**	**٥٨٩٥٤**	**٦٠٦٤٩**

المصادر: كتاب الاحصاء السنوي للأعوام ١٩٩١ و ١٩٩٣ و١٩٩٤ - الجمهورية اليمنية، تموز/يوليو ١٩٩٥ .

الجدول ٢٣- العجز المالي الحكومي ووسائل تمويله للأعوام ١٩٩٠-١٩٩٤
(مليون ريال)

	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤
١ - إيرادات الدولة	١٩٤٠٧	٢٧٢٣٨	٢٧٨٨٠	٣٠٦٥٣	٣٦٣٦٩
ضرائب التجارة الخارجية	٤٠١٢	٦٠١٣	٦٦٤٦	٧٥٣٥	
ضرائب أخرى (عدا النفط)	٩٧٢١	١٤٠٦٥	١١٩١٥	١٤٤٨٣	
إيرادات غير ضريبية	٤٢٩٣	٥٩٧٧	٧٦٦٩	٦٧٦٠	
أرباح النفط	١٣٨١	١١٨٣	١٦٥٠	١٨٧٥	١٧٠٣
٢ - المنح(ايرادات رأسمالية واستثمارية	٦٦٠٤	١٠٧٦١	٦٢٩٠	٧٤٧١	٩٤٠٨
٣ - مجموع الإيرادات (١+٢)	٢٦٠١١	٣٧٩٩٩	٣٤١٧٠	٣٨١٢٤	٤٥٧٧٧
٤ - النفقات الجارية	٢٧٨٧٧	٤٠٣٤٤	٤٦٩٩٢	٥٨٩٥٤	٦٢٢٤٩
٥ - النفقات الرأسمالية	٨٠٩٠	١٠٦٣٥	١٠٠٥١	١٠٠٣٠	١٥٤٠٥
٦ - مجموع النفقات (٤+٥)	٣٥٩٦٧	٥٠٩٧٩	٥٧٠٤٣	٦٨٩٨٤	٧٧٦٥٤
٧ - العجز الكلي (٣-٦)	٩٩٥٦_	١٢٩٨٠_	٢٢٨٧٣_	٣٠٨٦٠_	٣١٨٧٧
٨ - تمويل العجز					
تمويل خارجي (صافي)	١٥٣٠	٦٣٠٩	١٠١٩	٢٠٥٦	
تمويل داخلي (صافي)	٨٤٢٦	٧١٦٦	٢١٨٥٤	٢٨٨٠٤	

المصادر: كتاب الاحصاء السنوي للأعوام ١٩٩١ و ١٩٩٣و ١٩٩٤ الجمهورية اليمنية، صنعاء، تموز/يوليو ١٩٩٥.

الجدول ٢٤- تغير عرض النقد والعوامل المؤثرة فيه للأعوام ١٩٨٩-١٩٩٣
(مليون ريال يمني)

	١٩٨٩	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣
الموجودات الاجنبية (صافي)	٦٥٥ر٧	٤٤٣٥ر٩	٦٠٢٩ر٥	١١٩٦ر٤	١٦٢ر٩-
الموجودات المحلية					
- ديون على الحكومة (صافي)	٦٠٥١٥ر٥	٦٨٩٤١ر٢	٧٥٦١٢ر٤	٩٧٤٦٦ر٣	١٢٦٢٧٠ر٠
- ديون على القطاع الخاص	٧٩٥١ر٨	١٠٦٩٧ر٢	١٢٩٩٣ر٨	١٣٩٢٥ر٧	١٦١٢٤ر٧
- فقرات أخرى(صافي)	١٢٤٥٢ر٥-	٨٦٢٤ر٩-	١١٤٩٢ر١-	١٠٦١٤ر٢-	٦٣٦٧ر٣-
السيولة المحلية	٥٦٦٨٠ر٥	٧٥٤٤٩ر٤	٨٣١٤٣ر٦	١٠٢٦٨٤ر٨	١٣٥٨٦٤ر٠
- النقود	٤٣٩٥٤ر٤	٥٤٥٣٦ر٥	٦٠٨٦٨ر٣	٧٥٧٧٩ر٣	١٠٣٣٥٤ر٣
- شبه النقود	١٢٧٢٦ر١	٢٠٩١٢ر٩	٢٢٢٧٥ر٣	٢٦٩٠٥ر٥	٣٢٥٠٩ر٧

(نسب مئوية الى الناتج المحلي الاجمالي)

	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣
الموجودات الاجنبية (صافي)	٦ر٤	٤ر٥	٠ر٩	--
الموجودات المحلية				
- ديون على الحكومة (صافي)	٥ر٧١	٥ر٦٧	٤ر٧٢	٤ر٧٤
- ديون على القطاع الخاص	١ر١١	٦ر١١	٣ر١٠	٥ر٩
- فقرات أخرى(صافي)	٩ر٨-	٣ر١٠-	٩ر٧-	٧ر٣-
السيولة المحلية	٣ر٧٨	٣ر٧٤	٢ر٧٦	٠ر٨٠
- النقود	٦ر٥٦	٤ر٥٤	٣ر٥٦	٩ر٦٠
- شبه النقود	٧ر٢١	٩ر١٩	٩ر١٩	١ر١٩

المصادر: كتاب الاحصاء السنوي لعامي ١٩٩١و ١٩٩٣، وزارة التخطيط - الجمهورية اليمنية.

الجدول ٢٥- سيولة البنوك التجارية واحتياطياتها للأعوام ١٩٨٩-١٩٩٣
(مليون ريال)

	١٩٨٩	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣
الموجودات الاجنبية	١٦٧٥ر٦	٦٢٤٧ر٦	٦٧٩٢ر٣	٦٥٤٩ر٧	٦٥٧٨ر٣
الاحتياطيات					
- عملة	٨٤٨ر٣	١٠١٥ر٣	١٠١٥ر٣	٣٩٩ر٠	٩٩٨ر٤
- ودائع لدي البنك المركزي	٢١١٤٨ر٩	١٩٥١٨ر١	١٩٠٨١ر٤	٢٣٧٢١ر١	٢٤٩٨٨ر٦
ديون القطاع غير الحكومي					
- الحكومة	١٧٦ر٢	١٥٥ر٢	٢٣٩ر٤	٣٥٢ر٣	٢٨٠ر٥
- القطاع الخاص	٥٧٣٧ر٥	٧٥٨٠ر٦	٨٧٠٧ر٥	١٠٠٤٠ر١	١٢٦٥٣ر٠
- المؤسسات العامة	١٨٣٩ر١	٢٨١٢ر٥	٣٨٢١ر٥	٣٦٤٦ر٦	٣٢٤٩ر٨
موجودات أخرى	٤٦١٦ر١	١٠٠٤٨ر٦	٩٧٨٥ر٣	٩٧٧٨ر٤	١٤٦٩٢ر٣
الموجودات = المطلوبات	٣٦٠٤١ر٧	٤٧٣٧٧ر٩	٤٩٤٤٢ر٧	٥٤٤٨٧ر٢	٦٣٤٤٠ر٩
رأس المال	١٣١٠ر١	١٢٣٧ر٣	١٤٤٢ر٨	١٥٦٤ر٦	١٩٩٦ر٦
المطلوبات الاجنبية	٣٢٩٨ر٨	٤٨٦٣ر١	٦٧٧٦ر٠	٧٠٩١ر٠	٦٥٩٨ر٨
الودائع الجارية	١٢٧١٦ر٩	١٢٦٣٩ر٧	١٤٠٩٦ر٧	١٨٢٣٦ر٨	٢١٤٨٩ر٢
ودائع شبه النقود					
- ودائع ثابتة وتوفير	٧٤٥٦ر٧	٨٢٦٢ر٤	١٠٥٤١ر٨	١١٥٦٢ر٣	١٣٥٤٨ر٧
- ودائع بالعملة الاجنبية	١٧١٨ر٠	٤٥١٩ر٣	٣٧٢٩ر٦	٣٥٣٣ر٩	٣٧٠٢ر٥
- ودائع لغرض خاص	١٦٣٣ر٧	٢٨٣٤ر١	١٧٨٥ر٦	١٣٢٨ر٨	١٢٤٠ر٢
- ودائع حكومية	١٩٤٣ر٠	٢١٨٢ر٣	١٨٨٠ر٠	١٢٧١ر٥	١٥٤٢ر٥
المطلوبات الاخرى	٥٩٦٤ر٥	١٠٨٣٩ر٧	٩١٥٢ر٩	٩٨٩٨ر٦	١٣٣٢٢ر٤

المصادر: كتاب الاحصاء السنوي ١٩٩٣، وزارة التخطيط - الجمهورية اليمنية، صنعاء كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤.

الجدول ٢٦- ميزان المدفوعات للأعوام ١٩٩٠-١٩٩٣
(مليون ريال)

	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣
(أ) السلع والخدمات				
١ - البضائع	ـ٧ر٦٥١	ـ٢ر٢٧٧٦	٤١٣٩ـ	ـ١ر٨٩٢
- تصدير	١ر٨١٢٥	٥ر٧٦٦٣	٣ر٥٦٩٣	٩ر٥٧٢٠
- استيراد	ـ١ر٢٠٨٦٣	ـ٩ر١٨١٤٥	ـ٥ر٢٧٣٤٦	٢٧٨٥٢ـ
- الميزان التجاري	١٢٧٣٨ـ	١٠٤٨٢ـ	٢١٦٥٣ـ	٢٢١٣١ـ
٢ - الخدمات				
- تصدير	٨ر٢٠١٠٦	٤ر١٥٢٤٤	٩ر٢٥٧٦٤	٦ر٢٨٨٧٦
- استيراد	ـ٥ر٨٠٢٠	ـ٦ر٧٥٣٨	ـ٩ر٨٢٥٠	ـ٧ر٧٦٣٧
- صافي الخدمات	٣ر١٢٠٨٦	٨ر٧٧٠٥	٠ر١٧٥١٤	٩ر٢١٢٣٨
(ب) المدفوعات التحويلية	ـ٦ر٢٨٥	ـ٠ر٣٧٤	ـ٩ر٣١٥	ـ٦ر٤٧٨
- خاصة	ـ٦ر٢٨٥	ـ٢ر٣٧١	ـ٥ر٣٠٧	ـ٨ر٤٧٠
- حكومية	--	ـ٨ر٢	ـ٤ر٨	ـ٨ر٧
ميزان الحساب الجاري (أ + ب)	ـ٣ر٩٣٧	ـ٢ر٣١٥٠	ـ٩ر٤٤٥٤	ـ٧ر١٣٧٠
(ج) حساب رأس المال	٧ر٤٨٤٩	٣ر٣٢١٦	ـ١ر٧٥٩	ـ٥ر٦٣٠
١ - سحوبات القروض	٥ر٥٧٥٧	١ر٢٠٥٠	٦ر١٢٤٠	١ر١١١٢
٢ - سداد القروض	ـ١ر١٣٠٤	٩٦٨ـ	ـ٢ر٩٠٩	ـ٥ر٦١٨
٣ - الاستثمار والقروض القصيرة	+٣ر٣٩٦	٢ر٢١٣٤	ـ٥ر١٠٩٠	ـ١ر١١٢٤
(د) حركات رأس المال الخاص	ـ١ر٨٦٧	٠ر١١٤٨	٠ر٢١٥	٤ر١٦٩
(هـ)موقف ميزان المدفوعات	٩ر٣٣٣٠	٤ر١٥٨٨	٣ر٤٦٨٣	ـ٩ر١٣٩٣
(و) التحركات النقدية	ـ٩ر٣٣٣٠	ـ٤ر١٥٨٨	ـ ٣ر٤٦٨٣	٩ر١٣٩٣

المصادر: كتاب الاحصاء السنوي لعام ١٩٩٣ - الجمهورية اليمنية، صنعاء كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤.

الجدول ٢٧- قيم الصادرات حسب أقسام التصنيف الدولي للأعوام ١٩٩٠-١٩٩٤
(مليون ريال)

	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤
١ - المواد الغذائية والحيوانات الحية	٤٤٤	٢٧٩	٤٣٦	٥٦٧	٧٣٩
٢ - المشروبات الروحية والسكاير والتبغ	٩١	٣٠	٤٣	٤٠	٣٨
٣ - المواد الخام (عدا المحروقات)	٣٠٧	٢٣١	٤٠٠	٣٠٠	٢٩٠
٤ - الوقود المعدني	٧٣٨١	٥٤٨٣	٢٩٤٠	٣٤٢٣	٩٩٧٨
٥ - زيوت وشحوم حيوانية ونباتية	٩	١٠	٣٧	٢٤	٣١
٦ - المواد الكيماوية	٩	١٨	٦١	٥٥	٦٠
٧ - بضائع مصنعة حسب المادة	٢٣	١٨	١٣	٣٩	٢٦
٨ - آلات ومعدات النقل	٢	١	٤	٢	٥
٩ - مصنوعات متنوعة	٥٠	٦	١٧	٤٣	٤٦
مجموع الصادرات	٨٣١٦	٦٠٧٦	٣٩٥١	٤٤٩٣	١١٢١٣

المصادر: كتاب الاحصاء السنوي لعام ١٩٩٤، وزارة التخطيط - الجمهورية اليمنية، صنعاء، تموز/يوليو ١٩٩٥.

الجدول ٢٨- القيمة والتوزيع الجغرافي للصادرات للأعوام ١٩٩٠-١٩٩٤
(مليون ريال)

	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤
جميع الدول العربية	٨٣٦	٥٦٧	٧٢٤	٧٧٨	٢١٨٠
- غرب آسيا (اسكوا)	٥٧٨	٥١١	٤١٩	٥٢٧	١٨٩٧
- بقية الدول العربية	٢٥٨	٥٦	٣٠٥	٢٥١	٢٨٣
أوروبا	٣١٣٧	٣٤٠١	٩١٦	٥٥١	١٠٠٧
- المجموعة الاقتصادية الأوروبية	٣٠٤٦	٣٣٩٤	٦٩٢	٣١٢	٧٦١
- أوروبا الشرقية	٨٦	--	٣	١	١٤٢
- غيرها	٥	٧	٢٢١	٢٣٨	١٠٤
أمريكا	٣٤٢٧	١٩٥٤	١٤٠١	٤٦	١٥٨٢
- الولايات المتحدة	٣٠٩٦	١٩٥٤	١٣٩٦	٤١	١٣٨٢
- كندا	٢٦٤	--	--	٤	-
- غيرها	٦٧	--	٥	١	٢٠٠
آسيا	٦٠٧	١٢٨	٨٣٣	٣٠٤٣	٦٢٧٧
- اليابان	١٤١	١٧	٦٦٧	١١٧٧	١٤٨٩
- الهند	١٩٩	١٤	٦	٢٧١	٢٣٠
- سنغافورة	١٦٧	٤٠	٨٦	٦٤٤	١٦٠٤
- الصين	--	--	--	٦٣٦	٢٧٥
- غيرها	١٠٠	٥٧	٧٤	٣١٥	٢٦٧٩
إفريقيا	١١٨	٤	٢١	٣٢	١٠٧
أوقيانوسيا	--	--	--	--	٠,٢
أخرى	١٩١	٢٢	٥٦	٤٥	--
المجموع	**٨٣١٦**	**٦٠٧٦**	**٣٩٥١**	**٤٤٩٥**	**١١١٥٣**

المصادر: كتاب الاحصاء السنوي ١٩٩٤، الجمهورية اليمنية، صنعاء، تموز/يوليو ١٩٩٥.

الجدول ٢٩- قيم الواردات حسب أقسام التصنيف الدولي للأعوام ١٩٩٠-١٩٩٤
(مليون ريال)

	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤
١ - المواد الغذائية والحيوانات الحية	٧٠٥١	٦٦٤	٨٧٤٢	٨٨٥٧	٨١٠٦
٢ - المشروبات الروحية والسكاير والتبغ	٤٣٤	٤٢٦	٥٩٢	٦٠٢	٥٨٨
٣ - المواد الخام (عدا المحروقات)	٥١١	٨٩٨	١١٢١	١٠٨٧	٧٤٥
٤ - الوقود المعدني	١٦٩٠	٣٩٥٥	١٨٨٤	٢٢٥٨	١٣٠١
٥ - زيوت وشحوم حيوانية ونباتية	٤٠٤	٣٨٤	٦٦٦	٧٥٠	٤٧٤
٦ - المواد الكيماوية	١٣٤١	١٧٤٨	٢٠٦٤	٢٥٤٣	١٩٤٠
٧ - بضائع مصنعة حسب المادة	٣٥٢١	٤٨٩٥	٧٥٢٣	٨٠٦٨	٥٣٣٤
٨ - آلات ومعدات النقل	٣٠٧٣	٤١٤٠	٦٧٧٩	٧٦٦٣	٥١٣٩
٩ - مصنوعات متنوعة	٨٤٢	١١٧٤	١٧٠٥	٢٠٥٥	١٤٤١
مجموع الاستيرادات	١٨٨٦٧	١٨٢٨٤	٣١٠٧٦	٣٣٨٨٣	٢٥٠٦٨

المصادر: كتاب الاحصاء السنوي لعام ١٩٩٤، الجمهورية اليمنية، تموز/يوليو ١٩٩٥.

الجدول ٣٠- القيمة والتوزيع الجغرافي للواردات للأعوام ١٩٩٠-١٩٩٤
(مليون ريال)

	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤
جميع الدول العربية	٤٣٥١	٦٣٧١	٦٦٥٢	٧٩١٨	٧٢١٢
- غرب آسيا (اسكوا)	٤٠٩٤	٥٣٥١	٥٧٧٢	٦٧٠٨	٦٢٤٢
- مجلس التعاون الخليجي	--	--	--	--	--
- بقية الدول العربية	٢٥٧	١٠٢٠	٨٨٠	١٢١٠	٩٧٠
أوروبا	٧٤٥٥	٦٧٤٤	٩٦٧٧	١١٦٩٩	٨٠٣٣
- المجموعة الاقتصادية الأوروبية	٦٠٥٤	٥٨٨٨	٨٧٤١	١٠٥١٣	٧٣٣٧
- أوروبا الشرقية	٩٩٤	٦١٠	٥٩٠	٦٣٩	٣٥٧
- غيرها	٤٠٧	٢٤٦	٣٤٦	٥٤٧	٣٣٩
أمريكا	١٢٩٦	١٨٨١	٣٧١٨	٤١٣٠	٢٦١٧
- الولايات المتحدة	١٠٤٠	١٣٣٥	٢٨٥٨	٣٢٥٢	٢٢٦٥
- كندا	٩٩	١٥٤	١٥٠	٥٠	١١١
- غيرها	١٥٧	٣٩٢	٧١٠	٨٢٨	٢٤١
آسيا	٤٥٧٤	٧٥٦٣	١٠١٦٧	٩٤٠٩	٦٤٨٩
- اليابان	٧٦٧	١٥٦٨	٢١٧٢	١٥٧٩	١١١٩
- الهند	٢٦٤	٣٢٩	٥٥٦	٥٧٣	٣٥٩
- سنغافورة	٥٩٩	١٠٨٦	١٥٣٤	١٣٣٦	٨٩٦
- الصين	٧٦٩	٨٥٧	٩١٣	١١١٠	٥٣١
- غيرها	٢١٧٥	٣٧٢٣	٤٩٩٢	٤٨١١	٣٥٨٤
إفريقيا	٤٤	٨٧٢	٢١٤	٩٧	٨٤
أوقيانوسيا	١٠٥٤	٨٥٧	٦١٥	٦٠٠	٦١٩
أخرى	٩٣	٢٥	٣٣	٣٠	١٧
المجموع	**١٨٨٦٧**	**٢٤٣١٣**	**٣١٠٧٦**	**٣٣٨٨٣**	**٢٥٠٧١**

المصادر: كتاب الاحصاء السنوي لعام ١٩٩٤، الجمهورية اليمنية، صنعاء، تموز/يوليو ١٩٩٥.